جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرُها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج

إعداد
محمد ناجي حسين دراغمة

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

قُدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلباتِ درجةِ الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
2012م

الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرُها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج

إعداد

محمد ناجي حسين دراغمة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/11/25م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. أحمد حامد / مشرفاً ورئيساً	.....
2. أ. د. مهدي عرار / ممتحناً خارجياً	.....
3. أ. د. وائل أبو صالح / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

وحدها يكون لها الإهداءُ

إليها يكون العزُ والكبرياء

إلى فلسطين أم التضحيةِ والفداء

إلى روحِ الشهداء الأكرم منا جميعا

إلى الذين يقبعون في ظلام السجون

أسرانا البواسل

إلى التي وهبتني كل العطف والحنان

أمي الحنون

إلى الذي أعانني على إكمالِ المشوارِ

أبي الغالي

إلى مرآةِ طفولتي وذكرياتي

إخواني وأخواتي

إلى الذين عشتُ وأعيشُ معهم أجمل أيامي

أصدقائي الأعزاء

إلى أساتذتي الكبار الذين اضاؤوا لي مشاعلَ المعرفة

فمضيت على هديهم، وما زلت

مع تقديري لهم واعترافي بفضلهم

الشكر والتقدير

الحمدُ لله رب العالمين، والشكرُ دائمًا وأبدًا لله . عز وجل . الذي أنارَ دربي ومنحني القدرةَ على مواصلةِ تعليمي.

الشكرُ الكبير لأمي وأبي.... فالشكرُ لا يكون وافيًا لهما؛ لأن أفضالهما كثيرة والشكرُ الكبير والتقديرُ العظيم للأستاذ الرائع " الدكتور أحمد حسن حامد " المشرفِ على هذه الدراسة ما قدمه لي من نصحٍ وإرشاد.

كما أشكرُ كل من ساعدني ، وقدمَ لي ما عنده من نصائحٍ وتوجيهاتٍ أعانتني على تقديمِ الدراسةِ على أفضلِ صورةٍ، فالشكرُ لهم جميعًا.

والشكرُ دائمًا لله

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرُها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص	ط
المقدمة	**1**
الفصل الأول: بين الشاهد اللغوي والمثال النحوي "دراسة تمهيدية"	**4**
المبحث الأول: في مصطلح الشاهد اللغوي	5
أولاً: الشاهد لغةً واصطلاحاً	5
ثانياً: مصادر الشاهد اللغوي	7
ثالثاً: شروط اعتماد الشاهد	14
المبحث الثاني: في مصطلح المثال النحوي	19
أولاً: المثال لغةً واصطلاحًا	19
ثانيًا: الدلالة الاجتماعية للمثال النحوي	20
المبحث الثالث: الشاهد اللغوي والمثال النحوي "دراسة مقارنة"	22
الفصل الثاني: أثر المعطيات الاجتماعية في اللغة	**24**
المبحث الأول: اللغة في المعاجم والأعراف الاصطلاحية	25
أولاً: اللغة في المعاجم العربية	25
ثانيًا: اللغة في العرف والاصطلاح	26
المبحث الثاني: اللغة ودورها في المجتمع	29
اولاً: اللغة في المجتمع	29
ثانيًا: مقولات علم اللغة الاجتماعي	32
الفصل الثالث: تفاضل الأجناس في أبواب النحو العربي	**36**
أولاً: تصنيف الجنس في العربية	37
ثانيًا: قضية الجنس في اللغات	38
ثالثًا: الجنس والحياة العربية الاجتماعية	40

الموضوع	الصفحة
رابعًا: ارآء النحاة في التمايز بين الأجناس	42
خامسًا: هيمنة سلطة الذكورة على أبواب النحو العربي	44
الفصل الرابع: السيـــاق الاجتماعـــي وأثره في التراكيب والأمثلة النحوية	**57**
المبحث الأول: السياق بين اللغة والاصطلاح وعناية العلماء به	58
المبحث الثاني: عناصر النظرية السياقية الكلامية ومدى تأثيرها في العلاقات النحوية	66
المبحث الثالث: أثر سياق الكلام في النظام النحوي	75
الفصل الخامس: أثر المذاهب الدينية في الأمثلة والشواهد النحوية	**92**
أولاً: علم الكلام: ماهيته، نشأته، سبب تسميته	93
ثانيًا : المذاهب الكلامية وأثرها في الدرس النحوي	95
– فكرة العامل في النحو العربي	97
1. القول في العامل في المبتدأ	102
2. القول في عامل الرفع في المضارع	104
3. القول في باب تنازع الأفعال	105
– مصطلح التعليل النحوي	110
1. علة إعراب التثنية والجمع بالحروف	112
2. علة وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والصفة عن الموصوف	112
3. علة رفع الفاعل ونصب المفعول به	113
– في التعريفات والمصطلحات والحدود النحوية	117
رابعًا: أثر المذاهب الكلامية في موقف النحاة من النصوص الدينية والشعرية	122
الفصل السادس: التقسيم القبلي وأثره في أبواب النحو العربي	**127**
أولاً: اللهجات العربية ومواطنها	128
ثانياً: نشأة اللهجات وعوامل ظهورها	129
ثالثاً: التقسيم الجغرافي لمواطن اللهجات العربية	131
رابعاً: موقف النحاة من اللهجات	135
خامساً: ظواهر لهجية في مناهج نحاة العربية	142
– تعدد الوجوه الإعرابية بتعدد اللهجات العربية	142
– دور اللهجات العربية في نظرية العامل والمعمول	158

الموضوع	الصفحة
– أثر التعدد اللهجي في الإثبات والحذف	171
– تعدد الوظائف النحوية بتعدد اللهجات العربية	184
الخاتمة	**193**
المسارد	**196**
مسرد الآيات القرآنية	197
مسرد الأحاديث النبوية	201
مسرد الأشعار	202
قائمة المصادر والمراجع	**205**
Abstract	**b**

الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرُها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاجِ

إعداد

محمد ناجي حسين درا غمة

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

الملخص

يتناولُ هذا البحثُ بالتحقيق والتوثيق دراسةَ الحياةِ الاجتماعيةِ وأثرَها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج " دراسة تطبيقية في الأمثلةِ الشواهد ".

وقد قُسم هذا البحثُ إلى **مقدمةٍ وستة فصولٍ وخاتمة** على النحو الآتي:

تبدأُ الدراسةُ بإلقاءِ نظرةٍ على مصطلحي المثالِ النحوي والشاهدِ الشعري، متناولةً ماهيتهما في المعاجمِ والإصطلاح، ومشيرةً إلى أهميتهما ودلالتهما الاجتماعية.

يتناولُ **الفصلُ الثاني** من الدراسةِ الحديثَ عن أثرِ المعطياتِ الاجتماعية على اللغةِ، فيدرسُ ماهيةَ اللغةِ من وجهةِ نظرٍ اجتماعية، ويُشيرُ إلى دورِ اللغةِ في المجتمعِ ، كما يتوقفُ على دراسةِ أثرِ العاملِ الاجتماعي في مسيرةِ اللغةِ

أما الحديثُ عن صورة الجنس وأثره في بناء الجملة والدراسة النحوية، وتفاضلِ الأجناسِ في النحو العربي، فيتناولُه **الفصل الثالث** من الدراسةِ.

ويكشف **الفصل الرابع** عن أثر السياق الاجتماعي في بناء القواعد النحوية ، فيدرس أثر السياق في تعدد الأوجه الإعرابية ، وأثره في ظاهرتي الحذف والإضافة ، ودلالة معاني الحروف.

ويتتبعُ الباحثُ في **الفصلِ الخامس** أثر المذاهب الدينية الكلامية في القواعد النحوية الجزئية والكلية، فيقف على نماذج من التأثير الكلامي في الدرس النحوي.

كما يتتبع الباحث في **الفصل الأخير**، صورة اللهجات في النحو، فيرصد موقف النحـــاة من تعدد اللهجات، كما ينقل لنا الدور الذي لعبته اللهجات في تعدد الأوجه الإعرابية، والإعمال والإهمال، والإثبات والحذف والتعدد الوظيفي.

وتنتهي الدراسةُ بخاتمةٍ تتضمنُ أهمَ النتائجِ التي تم توصل إليها، وتتبعهـــا قائمـــةٌ مـــن الفهارسِ، تتضمن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والمصادرِ والمراجـــعِ ثم ملخصًا باللغة الإنجليزية .

المقدمة

اللهم لكَ الحمدُ، وقولك حقٌ " وبالحق أنزلناه وبالحق نزل " اللهم إني أدعوكَ دعوةَ حقٍ، الا تزيغَ قلبي عن الحقِ، وترطب لساني دائمًا بقولِ الحقِ.

أما بعد،

فهذا بحثٌ عنوانُه:" **الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرُها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج**" كتبتُه استكمالاً لمتطلباتِ الحصولِ على درجةِ الماجستيرِ في اللغةِ العربية وآدابها.

إيمانًا بمقولةِ إن لكل دراسةٍ غايةً ، فغايةُ هذه الدراسة تجليةٌ عن مظاهرِ التحولِ التي طرأت على النظريةِ النحوية نتيجةَ امتثالِ صانعيها لأعرافِ مجتمعهم؛ للوقوفِ على المواطنِ والمسائلِ النحوية التي تخلقت بفعلِ هذا المؤثر، إن في روايةِ الشواهدِ وتفسيرِها، وإن في صياغةِ الأمثلةِ وتوجيهها.

وينتظمُ عقدُ البحثِ في **ستة فصول** على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتناولُ الحديثَ عن ماهيةِ " **المثالِ النحوي والشاهدِ الشعري** " والدلالة الاجتماعية التي تتجسدُ بهما.

الفصل الثاني: ويتناولُ الحديثَ عن **اللغةِ في إطارِها الاجتماعي**، من خلالِ عرضِ نظرةِ اللغويين للمجتمعِ، باعتباره مهدَ اللغةِ وحاضنها، كما يُبرزُ دور اللغةِ في المجتمعِ، ويرصدُ أثرَ العاملِ الاجتماعي في مسيرةِ اللغةِ.

الفصل الثالث: حملَ عنوانَ "**تفاضل الأجناس في أبواب النحو العربي**، باعتبارها ظاهرة عاكسة لأثر الجنس في النحو العربي، فوقف على صورة المذكر والمؤنث في أمثلة النحاة وشواهدهم، ونقل لنا صورة مفادها أن النحو انعكاس للمجتمع، في تفضيل المذكر على المؤنث، فأشار إلى المواطن النحوية التي تظهر فيها الهيمنة والغلبة للمذكر.

الفصل الرابع : رصد **أثر السياق الاجتماعي في بناء القواعد النحوية** ، فدرس أثر السياق في تعدد الأوجه الإعرابية ، وأثره في ظاهرتي الحذف والتقدير ، وبيان دلالة معاني الحروف .

الفصل الخامس: أولى اهتمامًا **بأثر المذاهب الدينية الكلامية في أبواب النحو العربي،** فكشف عن تأثير علم الكلام في القواعد النحوية الجزئية والكلية.

الفصل السادس: يرصد **صورة اللهجات في النحو،** فينقل لنا موقف النحاة من تعدد اللهجات العربية، كما يكشف الغطاء عن الدور الذي لعبته اللهجات العربية في تعدد الأوجه الإعرابية، والإعمال والإهمال، والإثبات والحذف، وتعدد الوظائف النحوية.

أما سببُ اختياري للموضوعِ، فيتجسُد في أن العاملَ الاجتماعي يُعدُ من أكثرِ العواملِ التي كان لها تأثيٌر في مسيرةِ العربية بعامةٍ، وصياغةِ النحو بخاصةٍ، وسعيًا إلى إغناء المكتبةِ العربية بفكري ودراستي .

في حين أن مشكلاتِ البحثِ وصعوباتِه ، تتمثل في أن الموضوع ليس من السهلِ حصُر جوانبِه، فالموضوعُ يغلبُ عليه طابعُ الإطالةِ، كما أنه بحاجة إلى دراساتٍ معمقةٍ في علم الاجتماعِ، أي علمِ اللغةِ الاجتماعي، لربطِ العلاقةِ بين اللغةِ والتطورِ الاجتماعي.

وبعد صولةٍ وجولةٍ وبحثٍ دؤوب، لم أجد دراسةً علميةً أكاديميةً لملمت أطرافَ الموضوعِ دراسة الحياةِ الاجتماعيةِ وأثرها في أمثلةِ النحاةِ القدماءِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاجِ بكل جوانبِها وأبعادِها

فما هو موجودٌ لا يمثلُ سوى إشاراتٍ عابرةٍ للموضوع، وبخاصة في المراجعِ التي سأقفُ عليها وهي:

1. رباع، محمد، الأعراف الاجتماعية في مسيرة اللغة العربية.

تحدثَ فيها الباحث عن جدل الوصل بين أعراف المجتمع ونظام العربية التركيبي، من خلال استقصاء نماذج لغوية وأنماط تركيبية كان لأعراف المجتمع أثرٌ في التأسيس لمجيئها على ما جاءت عليه.

وخلصَ الباحثُ إلى أن أعرافَ المجتمع كانت ذا أثرٍ فاعلٍ في توجيه مسيرةِ العربية، إذ اشتملت العربيةُ على جملةٍ من الأنماطِ اللغوية التي تخلقت بفعلِ هذا المؤثر.

2. عمر، أحمد مختار، اللغة واختلافِ الجنسين.

تناول فيها اللغة وخطابها للمذكرِ، أكدَ أن النظرية النحوية أُسست على تمايزٍ بين المذكرِ والمؤنثِ، وأن هذا التمايزَ متأتٍ من عاداتِ المجتمعِ، الذي حظي الرجلُ فيه بمكانةٍ مرموقةٍ على حسابِ الأنثى.

3. بركات، إبراهيم إبراهيم، التأنيثُ في اللغة العربية.

أشار الباحث على أن الأصلَ هو المذكر، وأن المؤنثَ هو فرعٌ أشتق منه، فهو يرى بأن اللغة نشأت يومَ نشوئها الأول رجوليةً صرفة، وعزا ذلك إلى تأثيرِ العاملِ الاجتماعي الذي كان سائدًا في تلك البيئة على اللغةِ، إذ إن اللغةَ انعكاسٌ للبيئةِ والمجتمع.

4. حامد، أحمد حسن: قضية الأصل والفرع وأثرها في بناء النحو العربي

أشار إلى أن قضية الأصل والفرع قد أثرت في بناء قواعد النحو العربي ومصطلحاته، وأحكامه وأصوله، وإن أثرًا كان شاملاً جُلَّ الأبواب النحوية، وخلص إلى أن لقضية الأصل والفرع أثرًا في توجيه كثير من مصطلحات النحو، وأبوابه، وأدواته.

أنستُ في دراستي منهجًا لغويًا اجتماعيًا، لمعرفةِ السياقِ الاجتماعي الذي تحدثُ فيه النشاطاتُ التفاعليةُ للغةِ – أي دراسةُ علمِ اللغةِ الاجتماعي؛ لكشفِ النقابِ عن الرابطِ بين اللغةِ والمجتمعِ.

كما اتكأتُ على المنهجِ الوصفي التحليلي، في تقصي (الظواهر الاجتماعية) ومعرفةِ مدى امتثال النحاةِ للمعطياتِ التي كانت سائدةً في عصرِهم وأثرها في صياغةِ نحوهم .

وبعد، فإن الكمال لله وحده، فإن أصبتُ فمن هدي مولاي، وإن قصرت فإن القصورَ مني، والله أسألُ أن يهديني سواء السبيلِ، والله من وراءِ القصدِ .

الفصل الأول

بين الشاهد اللغوي والمثال النحوي

"دراسة تمهيدية"

المبحث الأول: في مصطلح الشاهد اللغوي

المبحث الثاني: في مصطلح المثال النحوي

المبحث الثالث: الشاهد اللغوي والمثال النحوي "دراسة مقارنة"

المبحث الأول

في مصطلح الشاهد اللغوي

أولاً: الشاهدِ لغةً واصطلاحًا

الشاهدُ **لغةً** : بالرجوعِ إلى مادة "**ش هـ د** " في المعاجمِ اللغوية، نلحظُ تعددًا في المدلولاتِ والاشتقاقاتِ واختلافًا في الدلالاتِ، ومن المدلولاتِ التي تحملها هذه اللفظةُ الدلالةُ الشرعيةُ:

يُقالُ:" **شَهَد** فلانٌ على فلانٍ بحق، فهو **شاهدٌ وشهيد.**، **والمشاهدة:** المعاينةُ، **وشَهِدَه شهودًا** أي حضره فهو **شاهد**، وقومٌ شهودٌ أي حضورٌ.. **وَشهَدَ** له بكذا : أدى ما عنده من **الشهادة**، فهو **شاهد** والجمع **شُهودٌ وأشهاد** "[1].

قال أبو عمرو: "**أشهدَ** الغلامُ إذا أمدى وأدرك، **وأشهدت** الجارية إذا حاضت، وامرأةٌ **مُشهد** أي حضرَ زوجُها "[2].

ومن مشتقاتِ المادةِ: **التشهدُ** من **الشهادةِ** وهو قراءةُ التحياتِ لله واشتقاقه من {**أَشْهَدُ** أَنَّ لا إله الإ الله **وَأَشْهَدُ** أنَّ محمدًا عبده ورسوله}.

ومن المادةِ أيضًا **الشهيدُ** وهو الشاهدُ والجمعُ شهداءُ، **والشهيدُ** من أسماء الله الحسنى أي الأمينُ في شهادتِه[3] قال تعالى: {**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا**}[4].

والشهيد في الشرع: القتيلُ في سبيلِ الله، واختُلفَ في سببِ التسميةِ[5]، فقيلَ: لأن ملائكة الرحمةِ تشهدُه ، أي تحضرَ غسلَه أو نقلَ روحَه إلى الجنةِ، أو لأن اللهَ وملائكتَه شهودٌ له بالجنةِ.

---

[1] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم (711هـ) : **لسان العرب**. دار صادر، بيروت، مادة "شهد".

[2] صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، عالم الكتب الحديث، إربد، عمان، 2010م، ص29.

[3] ابن منظور : **لسان العرب:** مادة " شهد ".

[4] صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص31.

[5] الزبيدي، مرتضى: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق عبد المجيد قطامش، طبعة الكويت، 2001، مادة " شهد "

ومن المادة كذلك **الشهادة**[1] وهي ورقةُ ثبوتية مثل شهادةِ الـــولادةِ، وشـــهادةُ الدراســـةِ، وشهادةُ الزور أي الشهادةُ الكاذبةُ.

والشهادة: خبرُ قاطعٌ تقول منه : شهدَ الرجلُ على كذا. كما حملتَ اللفظةُ معاني أخرى على نحو ما جاءت به معاجمُ المعاني ومعاجمُ الأسماء، فقد وردت لفظةُ الشهدِ بمعنى العسلِ في شمعِها[2].

أما في **الاصطلاح** " فالشاهدُ عند أهلِ العربية: هو البرهانُ أو الدليلُ على صحةِ القـــولِ بآيةٍ أوحديثٍ أو ببيتٍ من الشعر أو قولٍ أو حكمة.

أو هو " الجزئيُ الذي يستشهد به في إثباتِ القاعدةِ ، لكونِ ذلك الجزئي من التنزيلِ أو من كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيتِهم "[3].

وإلى ذلك أشار يحيى جبر" بالقولِ بأن الشاهدَ:" جملةٌ من كلامِ العـــربِ أو مـــا جـــرى مجراه، كالقرآنِ الكريم، تتسم بمواصفاتٍ معينة، وتكونُ دليلاً على استخدامِ العربِ لفظيًا لمعناه، أو نسقًا في نظمٍ أو كلامٍ أو معنى وغيره وتقديمٍ وتأخيرٍ، واشتقاقٍ أو بناءٍ ونحو ذلك مما يُصعبُ حصره ومما هو محسوبٌ في مناحي كلامِ العربِ الفصحاء "[4].

أما **صبري إبراهيم السيد** فيعرفُ الشاهدَ بأنه:" ما يؤتى به من الكلامِ الفصـــيحِ ليشـــهدَ بصحةِ نسبةِ لفظٍ أو صيغةٍ أو عبارةٍ أو دلالةٍ إلى العربية "[5].

ومن خلالِ استقراءِ التعريفاتِ اللغويةِ والاصطلاحية السابقة وغيرها، يمكن القولُ بما يلي:

---

[1] صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص30

[2] ابن منظور : **لسان العرب:** مادة " شهد "

[3] صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج** ، ص32.

[4] جبر، يحيى عبد الرؤوف: ***الشاهد اللغوي*، مجلة النجاح للأبحاث**، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م، ص265

[5] نقلاً عن: صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج** ، ص 35.

أولاً: إن الشاهدَ يُعدُ دليلاً على ثبوتِ قضيةٍ من القضايا، فالمؤلفُ عندما يستشهد فكأنه يبـــرهنُ ليدللَ على صدقِ قوله.

ثانيًا: إن الشاهدَ من حيثُ الوظيفةُ التي يؤديها يُعدُ عاملاً من عواملِ التفسيرِ اللغوي والمعنـــوي يُسهم في تحديدِ اللغةِ وتوضيحِ المعنى وتوجيهِ النحو.

ثالثًا: إن الشاهدَ عملٌ فردي وجماعي موروثٌ أو معاصرٌ للمستشهدِ به، رُسخَ فـــي الـــذاكرةِ أو سَجلتُه صحائفُ ودواوينُ ومجموعاتٌ ومختاراتٌ، كان مستعملاً في غياهبِ البوادي، أو راكـــدًا في صدورِ العباد، فنفضَ المستشهد (الباحث) عنه الغبارَ، وبعثه لتدبَ فيه الحياةُ[1].

رابعًا: تعريفاتُ العلماءِ للشاهدِ تنبىءُ عن مصادرِ الاحتجاجِ بالشاهدِ اللغوي، وهي النصُ القرآني والحديثُ النبوي وأقوالُ الصحابة، وكلامُ العرب الموثوق بعربيتِهم، شعرًا كان أم نثرًا.

خامسًا: إنَّ التعريفاتِ السابقة حددت شرطًا لقبولِ روايةِ العرب من حيثُ الاحتجاجُ والأخذُ بهـــا أو الرفضُ والامتناعُ عن الاستشهادِ بها، وقد حددَ ذلك بعبارةِ:" الموثوقِ بعربيتهم " وهذا الشرطُ تحدده معاييرَ منها: تحديد إطار مكاني وزماني معين، اصطلح عليه بعصـــرِ الاحتجـــاجِ، كمـــا سيكون ذلك موضع الدراسة والبحث.

ثانيًا: مصادر الشاهد اللغوي

الشواهدُ التي امتثلها اللغويون والنحاةُ في مؤلفاتِهم؛ للاستشهادِ بهـــا علـــى صـــحةِ مـــا يقولون، لا يندُ عن أن يكون مصدره منثورًا أو منظومًا، ثم إن هذا المنظومَ لا يخلـــو مـــن أن يكون قصيدًا أو رجزًا، والمنثورُ إما قرآنًا، أو حديثًا نبويًا شريفًا، أو كلامَ صحابي، أوتابعي، أو مثلاً أو حكمة.

[1] ينظر: صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص40.

وعلى ذلك فقد اعتمد على هذه الشواهد، في الاحتجاجِ بها في علومِ اللغةِ العربية، وتقعيدِ قواعدِ نحوها، لإخراجِها على هذه الشاكلةِ التي جاءت عليها. ومصادرُ الاحتجاجِ التي اعتمدها النحاةُ في أثناءَ تقعيدِهم للقواعدِ العربيةِ هي:

- الشواهدُ القرآنية

القرآنُ الكريمُ كلامُ الله تعالى، المعجزةُ الخالدةُ، الخارقُ للعادةِ، المتعبدُ بتلاوتِه، المنقولُ إلينا بالتواترِ، أفصحُ الكلامِ وأبلغه، المحفوظُ من الزيفِ والتحريفِ، أخذًا بقوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ)[1].

إضافةً إلى أن القرآنَ الكريمَ أعلى الكتبِ والمصادرِ منزلةً، وأعظمها شأنًا، وأسماها رتبةً، وأفضلها أسلوبًا، وأفصحها تعبيرًا، حيث أسعفت هذه المكانةُ والمنزلةُ الرفيعة له أن عُد أساسًا للاحتجاجِ والاستشهادِ في علومِ اللغةِ العربية، وقاعدةً لبناءِ الأصولِ اللغويةِ والنحويةِ والصرفية.

"أدركَ النحاةُ قديمًا قيمةَ القرآنِ الكريم وعلو منزلته، فاحتجوا بألفاظِه وأساليبِه، وبنوا عليها قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية، ولكن هذا التوجَه لم يكن توجهًا عامًا وشاملاً عند كلِ النحاة،على نحو ما نجدُ عند سيبويه في كتابِه، فبالرجوع إليه نجد أن نسبةَ الشواهدِ القرآنية في كتابه تفوقُ نسبةَ الشواهد الشعرية [2].

على العكسِ من ذلك فإن معظمَ النحاةِ انصرفوا عن الاستشهادِ بالقرآن الكريم، رافضين الاحتجاجَ به في تأصيلِ القواعدِ النحوية.

ويُعللُ هذا الانصرافُ والرفضُ عن الاستشهادِ بالقرآن، إلى كثرةِ الشعرِ وسرعةِ تناوله وحفظه، ما أدى ذلك إلى زيادةِ الاستشهادِ بالشعرِ عن الاستشهادِ بالقرآن في كتبِ النحو.

---

[1] الحجر: آية 9.

[2] الحديثي، خديجة: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد للنشر، بغداد العراق، 1981م، ص14.

أما **محمد عيد** فينحو منحىً آخر، في أنه يرى أن الدافعَ من عدم الاحتجاجِ بالقرآن لدى بعض النحاةِ هو التحرزُ الديني والرغبةُ في إبعادِ المقدسِ عن مجالِ الخلافِ. حيث قال[1]:

"لقد صرفَ النحاةُ أنفسهم قصدًا عن الاستشهادِ بالقرآنِ والحديثِ، ومن البديهي أنهم كانوا على علمٍ تامٍ بوجودِ هذه الثروةِ الموثقةِ من نصوصِ اللغةِ بين أيديهم، لكنهم تحرجوا من استخدامها في دراساتِهم، ووقف التحرزِ الديني بينهم وبين الإفادةِ منها"

وكما الحالُ في القرآنِ الكريمِ في انصرافِ معظمِ النحاةِ عن الاحتجاجِ به، فقد شملَ هذا الرفضُ القراءاتِ، على الرغمِ من أنها من موروثِ عصورِ الاحتجاجِ.

وقد انقسمَ النحاةُ إزاءَ الاحتجاجِ بالقراءاتِ القرآنية إلى فريقين[2]: منهم من احتجَ بها، ودعا إلى احترمِها والتحرجِ من مخالفتِها كالكوفيين الذين يرون بأن القراءاتِ تُعدُ مصدرًا من مصادرِ التقعيدِ والاستشهادِ. ومنهم من طعن بها، رافضًا الاحتجاجَ بها كالبصريين، معللين ذلك بتعددِ القارئين بها واختلافها وكثرتها ودخولِ اللحنِ عليها.

- شواهد الأحاديث النبوية

الحديثُ النبوي من زاويةِ ما رويَ عن الرسولِ صلى الله عليه وسلم من قول عمادُه الفصاحةُ والبلاغةُ، لأنه كلامُ أفضلِ البشرِ، وأعلاهم فضلاً ومنزلةً ومكانةً مرموقةً.

يحظى الحديثُ النبوي الشريف بمنزلةٍ عالية؛ فهو المصدرُ التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، كما أنه يُعد تاليًا للقرآن الكريم من حيث الفصاحة والبلاغة والعمق في اللغة والأسلوب، لذلك كان حريًا باللغويين والنحاة أن يمتثلوه في مؤلفاتهم، وأن يستخدموه في تقعيد قواعدهم في علمي النحو والصرف.

---

[1] ينظر: عيد، محمد: **الرواية والاستشهاد باللغة**، عالم الكتب، القاهرة _ مصر، 1972م، ص 244.

[2] جبر، يحيى عبد الرؤوف: **الشاهد اللغوي**، ص 267.

إن المتمعن في مؤلفات القدماء في اللغة والنحو يرى أنهم انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث في الأعم الأغلب، كما يرى أن الاحتجاج بالحديث كان قليلاً في علمي النحو والصرف، وكثيرًا في علوم العربية الأخرى.

"إن احتجاج النحاة بالحديث الشريف كان قليلاً جدًا إذا ما قيس بالآخرين، " ففي كتاب سيبويه لا وجود للأحاديث النبوية خلا حديثٍ واحدٍ ورد توكيدًا لغيره من النصوص لا للاحتجاج به "[1]

"كما أن **الفراء** في كتابه (معاني القرآن) لم يحتج بالحديث الشريف، سوى موضع واحد ذكر فيه حديثًا، ويرى أنه يورده كما يورد أي عبارة من كلام العرب " [2].

"استشهاد النحاة القدامى بالحديث النبوي الشريف لم يلق اهتماما يذكر، إذ لا نجد في كتب النحاة الذين قعدوا النحو وبينوا أصوله أي إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج **به**[3].

ويبدو أن الحجة في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ترجع إلى عدم ثقتهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به وإنما كان ذلك لأمرين: أولهما أنهم جوّزوا النقل بالمعنى، وثانيهما أنه قد وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم . "[4]"

وإلى ذلك ذهب **أبو الحسن بن الضائع** في تعليله بعدم الاستشهاد بالحديث النبوي يقول: "إن تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ويقول: ولولا

---

[1] ينظر: الحديثي، خديجة: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، ص5.

[2] المصدر السابق: ص 5.

[3] المصدر السابق: ص14.

[4] ينظر: عمر، أحمد مختار: **البحث اللغوي عند العرب**، القاهرة مصر، دار المعارف، 1971 م.

تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب[1].

ومن النحاة المتأخرين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالأحاديث النبوية **أبو حيان الأندلسي**، فقد قال أبو حيان في كتاب " **التذييل والتكميل** " ردًا على ابن مالك:

"قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس **كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير** من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس[2].

"وكما اختُلف في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، أختلف في حُجية الحديث النبوي الشريف، وشهادته في اللغة والنحو، بين **مجيزٍ** أخذ به، **ومتحفظٍ** يجيزه بما صح من لفظه، **ومنكرٍ** للأخذ والاستشهاد به، وعلى ذلك فقد علل كل فريق وجهة نظره "[3].

انطلق المانعون من الاحتجاج بالحديث الشريف من قاعدة أن بعض أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم هي أحاديث رويت بالمعنى دون اللفظ، بمعنى أن القصة الواحدة قيل فيها لفظًا واحدًا، فنقلت بعدة ألفاظ .

كما يعلل أصحاب هذا الفريق موقفهم بوقوع اللحن فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع .

---

[1] السيوطي ، جلال الدين : **الاقتراح في علم أصول النحو** ، تحقيق : أحمد صبحي فرات ، حيدر أباد ، 1975، ص 18.

[2] الحديثي، خديجة: **أبو حيّان النحوي**، بغداد، مكتبة النهضة، 1966 م.

[3] جبر، يحيى عبد الرؤوف: **الشاهد اللغوي**، ص 269.

ومن أشهر من تزعم هذا الموقف من النحاة: **أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وأبو حيان في شرح التسهيل.**

" أما المتوسطون بين المنع والجواز كأمثال **الشاطبي** في شرح الألفية،**والسيوطي** في الاقتراح، فقد نادوا بالاحتجاج بالحديث النبوي القصير والحديث الغريب، بدعوى تغليب الظن على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم لفظًا ومعنى"[1]

"وقد علل **عبد الرزاق صالحي** سبب الاحتجاج بالحديث الغريب، هو الاعتقاد المسيطر على عقولهم وهو ارتباط الغرابة بالبداوة، وهي من شروط صحة الاستشهاد والاحتجاج.

أما الداعون للاحتجاج بالحديث الشريف، فقد انطلقوا من قاعدة أن ترك الاستشهاد بالحديث يعد ضياعًا لأمر الله واستخفافًا بشاهده.

ويعد **ابن مالك** أول من احتج بالحديث الشريف، إذ استشهد في كتابه عمدة الحافظ بسبعة وأربعين حديثًا[2].

- الشواهد النثرية

النثرُ الفني هو ذلك الكلامُ الفصيحُ المعبرُ الذي لم ينظم في أوزانٍ وقوافٍ، وإنما زُين بزينةٍ أخرى كالسجع. زيادةً على ذلك أنه ليس كل كلامٍ عادي يعد نثرًا فنيًا، وإنما النثرُ الفني يحصر في كلام العرب قصصهم ورسائلهم وأمثالهم وحكمهم وخطبهم ووصاياهم.

يُعدُ النثرُ الفني رافدًا من روافدِ الاحتجاج النحوي، فقد احتج علماءُ اللغةِ والنحو في مصنفاتهم بهذه الفنون النثرية التي تنتمي إلى الفترةِ التي اُصطلحَ عليها بزمنِ الاحتجاجِ.

والشواهدُ النثرية التي اعتمدها النحاة في مؤلفاتِهم هي شواهدُ قليلةٌ نسبيًا، إذا ما قيست بالشواهدِ الشعرية،إذ تأتي في الترتيبِ بعد القرآنِ الكريم والشعرِ[3].

---

[1] صالحي، عبد الرزاق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج** : ص 48.

[2] جبر، يحيى عبد الرؤوف: **الشاهد اللغوي**، ص270.

[3] المرجع السابق : ص274.

ويرجعُ السببُ في قلةِ الشواهدِ النثرية في كتبِ النحاة ومصنفاتِهم إلى قلةِ النثرِ الفصيح وكثرةِ الشعرِ الذي وصلَ إلينا، والذي يُفسرُ بأن الشعرَ كان سهلَ التناولِ والحفظِ وكثيرَ التــرددِ على ألسنةِ الناس؛ لأنه يعتمدُ الموسيقى، ويُبنى على وزنٍ وقافية.

في المقابل فإن النثرَ قليلٌ وتناقلُه بين الألسنِ صعبٌ، لما يتميزُ به من طــابعِ الإطالــةِ، والاعتماد على السجعِ، وقلة دورانه على الألسنِ، والشكِ في وجودِه.

وهناك سببٌ آخر يمكن اعتماده في قلة الشواهد النثرية، هو أن اللغويين والنحاة كــانوا ينظرون إلى الشعراء نظرةَ تقديسٍ واحترام، لما كانوا يتميزونَ به عن عامةِ الناسِ، من حيــث إيمانُهم بأن الشعراءَ يتمتعونَ بقوةٍ خارقةٍ من خلالِ اتصالهم بعالمِ الجنِ والحصولِ علــى العلــم والمعرفة.

- الشواهد الشعرية

يحظى الشعرُ بمكانةٍ مرموقةٍ، وقيمةٍ تراثيةٍ جليلةٍ، وثروةٍ لغويةٍ وأسلوبيةٍ هائلــةٍ، فهــو ديوانُ أخبارهم، وخزانةُ حكمتهم، ومستودعُ أيامهم وعلومهم؛ لذلك فقد حظي بعنايتهم وحرصهم للنهوض به على أكمل وجه.

وقد اعتنى به العربُ قديمًا، وأولوه جُل اهتمامهم؛ فكان وسيلةَ مدحهم وفخرهم وعونهم وسلاحهم في الرد على الخصوم.

ولم يكن الشعر وسيلة للتعبير عن خلجات النفس الإنسانية من خلال الفرد فحسب، بــل كان إلى جانب ذلك مرآة لكل اهتمامات الجماعة البشرية التي ينتمي إليهــا الشــاعر " الحــي العشيرة القبيلة من أنماط الحياة الاجتماعية والسياسية، ونظم المجتمع الأخلاقية والعرفية، ومــن أمجاد ومآثر وبطولات.

وكما كان الشعرُ محطَ اهتمام العربِ قديمًا؛ فقد حظي باهتمام اللغويين والنحاة، فاعتمدوه أساسًا في إيرادِ شواهدِهم النحوية واللغوية

"مُنيَ الشاهدُ الشعري بمكانةٍ تفوقُ الشواهدَ القرآنية وشواهدَ الحديثِ الشريفِ في كتبِ اللغةِ والنحو، فغدا الشاهدُ الشعري الأكثر عددًا ، والظاهرةَ الواضحةَ في مصنفاتهم لذلك فقد حرصوا على جمعِه وإيراده إلى قائِله "[1]

وظّف النحاةُ الشاهدَ الشعري توظيفًا فاعلاً، فاتخذوه أساسا في تقعيدِ قواعدِهم وتبسيطِها، والإشارة إليها، والتمثيل على ما ينادون ويقولون.

ومن الجدير بالذكر، "أن هذه الظاهرة لم تسد كتبَ النحو العربي وحسب، ولكنها تجاوزتها إلى معاجمِ اللغةِ وما يشبهها من كتب الألفاظ والمعاني كالمخصص لابن سيدة والمعاني لابن قتيبة وغيرها"[2].

وتكمنُ أهميةُ الشعرِ والاستشهادِ به في أنه يمثلُ ركنًا من أركانِ السماعِ، والسماعُ: ما ثُبتَ في كلامِ العربِ من يُوثقُ بفصاحتِه. وتنبعُ أهميةُ السماعِ من كونِه الأصلَ الأولَ من أصولِ التقعيد ، فيحتجُ به لإثباتِ قاعدةٍ نحوية.

ومن أجل الاستشهاد بالشعر، وضع النحاة واللغويون معايير يجب الأخذ بها حتى يستشهد بالكلام العربي منها معايير الفصاحة، وهو خلو اللغة من شوائب التأثيرات الخارجية، وعلى ذلك فقد قصروا الاستشهاد في فئة معينة من الناس.

كما امتنع بعضهم عن الاستشهاد بطبقة المتقدمين، أي الإسلاميين، واتفقوا على استبعاد المولدين والمحدثين، فحصورا الاستشهاد بالجاهليين والمخضرمين[3].

ثالثًا: شروط اعتماد الشاهد الشعري

ساقَ اللغويون والنحاة معاييرَ وأسسًا استندوا عليها في قبولِ الروايةِ عن العربِ والاستشهادِ بها، فحددوا ذلك بثلاثة شروط، هي:

---

[1] ينظر: جبر، بحيى عبد الرؤوف، **الشاهد اللغوي**: ص 270.

[2] ينظر: المرجع السابق: ص 270.

[3] السيوطي، جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو** ، ص 26.

1. الانتماء المكاني

اعتمدَ اللغويون والنحاة على أخذ اللغةِ وشواهدِها عن سكانِ عربِ الباديةِ الذين يقطنون وسطَ الجزيرةِ العربية، إيمانًا منهم بوجودِ تمايز لغوي بين شعرِ البادية، وشعرِ الحاضرة.
وفي ذلك يقول **أبو عمرو بن العلاء:** " لم أرَ بدويًا أقام في الحضرِ إلا فسدَ لسانُه غير رؤبةٍ والفرزدق"[1].

وعلى ذلك لم يأخذوا من سكانِ الحضرِ، وأطرافِ الجزيرةِ العربيةِ، ومن الأسبابِ التي يعزونها أيضًا إضافةٍ إلى التمايزِ اللغوي بين شعر البادية والحاضرة، إيعازهم أن سكان الحواضرِ اختلطوا بغيرهم من الأمم الأخرى؛ فاختلطت لغتهم بلغاتهم، ومن ثم ضعُفت لغتهم وفسدت ألسنتهم.

وإلى ذلك السببِ أشار **ابن جني** في خصائصه بالقول: " إن كلامَ أهلِ الحضرِ مضاهٍ لكلامِ فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم،إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعرابِ الكلامِ الفصيح "[2].

اللغويون والنحاة يرون بأن اللغةَ تأخذ ويحتجُ بها إذ سُمعت عن أجلافِ العربِ، وأشدهم توحشًا وجفاءً وأبعدهم إذعانًا وانقيادا، من سكانِ البوادي وهم قيس وتميم، وأسد وطيييء ثم هُذيل وكنانة، أما الباقون فلا يؤخذ عنهم بسببِ انقياد ألسنتهم لسائر الأمم من الحبشة والهند والفرس وأهل الشام وأهل مصر[3].

وقد نجمَ عن ذلك أن تكونت لدى النحاةِ قناعة مفادُها:" بأن اللغةَ العربية لغةٌ صحراويةٌ، تزدهرُ بالبداوةِ، وتكتملُ بالجزيرةِ العربية، وأن الإقامةَ في الحضرِ تُفسدُ الملكةَ، وتنقضُ البيانَ وتجلبُ اللحنَ "[4]

---

[1] أبو عمرو بن العلاء: **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر، 1979م، ص 204.

[2] ابن جني، أبو الفتح: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية، ط1، 1952م، ص29.

[3] الحربي، عبد الهادي كاظم كريم: **الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه معاني القرآن دراسة نحوية**، رسالة ماجستير، جامعة بابل، العراق، 2005م، ص 14.

[4] المرجع السابق : ص 15.

كل ذلك تركَ انعكاسا كبيرًا على النحاةِ ومدارسِهم النحوية،" **فالبصريون** يتبجحون بالأخذِ عن أكلةِ الضبابِ واليرابيعِ، ويرمون الكوفيين بالروايةِ عن عربِ الباديةِ. بينما توسعَ **الكوفيون** في الأخذِ بالمسموعِ عن الأكثريةِ أو عن الأقلية وعن البدو وعن المحضرين، فالكل سواسيةٌ عندهم أمام الاستشهادِ فلا أصالةَ ولا شذوذَ ولا خروجَ على اللغةِ، ما دام المأخوذُ عنه عربيًا"[1].

الكوفيون في سماعِهم للغةِ لم يقفوا على الباديةِ فقط، فقد أخذوا اللغةَ عمن يوثق به من الأعرابِ الحضريين، فأضافوا إلى مصادرِهم اللغوية لهجاتِ عربِ الأريافِ الذين وثقوا بهم، كأعرابِ سواد الكوفة من تميم وأسد وأعراب سواد بغداد إذ لم يجدوا في ألسنةِ هؤلاء فسادًا ظاهرًا[2].

ويرفض **الكوفيون** حصرَ اللغةِ الفصيحةِ في مواطنَ معينةٍ في أواسط الجزيرة العربية وإنما يرون بأن اللغةَ فطرةٌ وسليقةٌ جُبلَ عليها الفردُ، كما يرون أن قريشًا كانت على اختلاطٍ مستمرٍ بالقبائلِ العربية بسبب التجارةِ ومواسم الحجِ، بمعنى أن قريشًا لم تكن منغلقةً أو منعزلةً عن القبائلِ الأخرى، فقد كانت كغيرها في حالة اتصالٍ مستمرٍ[3].

فالفصاحةُ ليست راجعةً إلى لغةِ قريشٍ نفسها، بل يُرجعُ البصريون ذلك إلى اختلاطِ قريشٍ واحتكاكِها بالقبائلِ الأخرى، فولدت الفصاحة **فيهم**.

2. الانتماء الزمني

"احتجَ اللغويون والنحاة بأقوالِ العربِ حتى منتصفِ القرن الثاني الهجري تقريبًا في المدنِ والحواضرِ، وحتى القرن الرابع في أماكنِ البدو"[4].

أما الشعرُ والاحتجاجُ به، فقد انقسمَ العلماءُ على أنفسِهم إزاء الشعرِ،ما هو الشعرُ الذي يحتجُ به أهو الجاهليُ والمخضرمُ فقط؟،أم معهما الإسلامي دون غيره.

---

[1] صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضا يا وظواهر ونماذج**، ص 76-77.

[2] المرجع السابق: ص77.

[3] المرجع السابق : ص 77.

[4] الحربي، عبد الهادي كاظم كريم: **الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه معاني القرآن دراسة نحوية**، ص 12.

"وما يدللُ على انقسامِ العلماءِ إزاءَ الشعرِ الذي يحتجُ به، هو التلويحُ ببعضِ المصطلحاتِ التي تحملُ بعدًا تاريخيًا نحو: خاتمةَ الشعراءِ، وختم الشعر، والمتقدم والمخضرم والجاهلي والإسلامي والمحدث ، **فأبو عمرو بن العلاء** يقول: ختم الشعر بذي الرمة والرجز برؤبة[1].

أما **المبرد** فيقول:" ختمت الفصاحة في شعر المحدثين بعمارة بن عقل[2].

إن المعيارَ الذي اتبعه اللغويون قديمًا في الحكم على الشعر والشاعرهو معيار قد لا يشفع لبعض الأسماء ليكونوا من شعراء الاحتجاج، وقد يكون سببًا في إخراجه من دائرة حجة الاستشهاد، ذلك أن التأخير في رأيهم هو إيحاءٌ ودليلٌ على احتمال وقوع الخطأ والدخيل، لذلك سارعوا إلى تحديد الاحتجاج بكذا والانتهاء بكذا.

كما يحمل معيار القدم والحداثة في كتب اللغة والنحو، أبعاداً دينية واجتماعية ولسانية، تعكس فكرهم في التأليف، ونمطهم الذي ساد في تلك الفترة، بمعنى أن أعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم وسلوكهم، كلها مظاهر كانت حاضرة في مؤلفاتهم.

3. معرفة القائل

توثيقُ الشاهدِ النحوي ملمحٌ منهجي أساسٌ في بناءِ قاعدةٍ نحويةٍ سليمةٍ، تكون سببًا في إدخاله حيزَ الاستشهادِ النحوي [3]، ذلك أن التوثيقَ يُعد شرطًا أساسيًا للاحتجاجِ، لذلك كان اللغويون والنحويون حريصين في التحري عن صحةِ الشواهدِ ومعرفةِ قائليها، وردها إلى أصحابها.

ومما يدللُ على هذه العناية هو إعراضهم عن الاحتجاجِ بشعرٍ أو نثرٍ يُجهلُ قائلُه، وحجتُهم في ذلك مخافةَ أن يكونَ ذلك الكلامُ مصنوعًا، أو أن يكونَ قائلُه مما لا يوثقُ بكلامِه.

---

[1] ينظر: صالحي، عبد الرزاق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة**، ص 51.

[2] ينظر: عيد، محمد: **الرواية والاستشهاد في اللغة:** ص153.

[3] الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق والتوزيع، رام الله فلسطين 2007 م، ط1، ص 184.

وتتبعُ عنايةُ القدماءِ بقضايا التوثيقِ ، في الأهميةِ التي تؤديها، والتي تتمثلُ في الوقــوفِ على شواهدَ لا توجدُ في دواوينِ الشعرِ المنسوبةِ إليهم، وبالتالي الفحص عن قائلِها، حتى يعزو كل بيتٍ إلى صاحبِه. وكذلك الوقوفُ على رواياتٍ مخالفةٍ للسائدِ والمشهورِ، وتصحيحِها إضافةً إلــى وظائفِ الاحتجاجِ والاستدلالِ والبرهنةِ والتمثيلِ [1].

إنّ الاهتمام بنسبةِ الشاهدِ إلى ناظمِه بدأ مبكرًا، فقد ظهرت مجموعــةٌ مــن الملحوظــاتِ التوثيقيةِ لدى العديدِ من المؤلفين القدامى، أمثال ابن **سلام الجمحي** في الطبقــات، **والجــاحظ** فــي الحيوان، **والأصفهاني** في أغانيه [2].

ويُعدُ أبو **عمرو الجرمي** أولَ من بدأ بتوثيقِ الشواهدِ، حين سارعَ إلى نسبةِ شواهدِ الكتاب لسيبويه. فقال:" نظرتُ في كتابِ سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فعرفتُ أســماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها[3].

---

[1] ينظر: صالحي، عبد الرزاق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص 106- 107.

[2] المرجع السابق: ص 103

[3] ينظر: الملخ : **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص 183. وينظر: صالحي: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة**، ص107.

المبحث الثاني

في مصطلح المثال النحوي

أولاً: المثال لغةً واصطلاحًا

المثالُ **لغةً:** بالعودةِ إلى المعاجمِ العربية نجدُ أن لفظةَ " **المثالِ** " اشتقت من الأصلِ الثلاثي " **الميم والثاء، واللام** "، وأن هذا الأصلَ يدلُ على المماثلةِ والشبهِ والنظيرِ[1]، والجمع مثُل وأمثال وأمثلة[2] فيقال: هذا مِثله ومَثله أي شبهه ونحوه في المعنى، ويقال: مثلَ الشيء بالشيء سوَّاه وشبَّهه به وجعله مِثْلَه وعلى مِثالِه، على قاعدةِ أنه يسدُ مسدَه[3].

ويقال: مَثّل بالقتيل جدعه ، كما يقال: امتثل منه : أي اقتص، ويقال أيضًا مثلُ فلان مثل فلان، والمِثل والمثال في معنًى واحد. والمثالُ المقدار وهو من الشبهِ، أي ما جُعل مثالاً لغيرِه يُحذى عليه[4]. فيقال تمثلَ فلانٌ أي ضربَ مثلاً، وتمثلَ بالشيء ضربَه مثلاً.

أما في **الاصطلاحِ** فيعرفُ النحاةُ المثالَ بأنه " تركيبٌ مصنوعٌ يضعه النحاةُ تطبيقًا لقاعدةٍ نحويةٍ ومثالاً عليها[5]. أو بمعنى آخر هو الوسيلةُ التي يلجأُ إليها المتكلمُ لتوضيحِ فكرته، وتطبيقًا لصحةِ قوله.

المثالُ النحوي يفتحُ العالمَ المغلقَ من الكلامِ، فهو يُعدُ بمثابةِ المفسرِ والشارحِ، والكاشفِ لكلامِ صاحبِه، يُؤتى به عند تعذرِ الفهم أحيانًا، أو عند التطبيقِ أو التأكيدِ على صحةِ القولِ.

كما يُعرف بأنه:" ما يُأتى به دليلاً على انطباقِ القاعدةِ النحويةِ على التركيبِ المستعملِ"[6]. وعلى ذلك فإن المثالَ النحوي "هو ما يُؤتى به لإيضاحِ القاعدةِ النحوية وإيصالها إلى ذهنِ المستفيدِ "[7].

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، مادة " مثل " وينظر: ابن فارس: **مقاييس اللغة**، مادة " مثل ".

[2] الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مادة " مثل ".

[3] ينظر في: ابن منظور: **لسان العرب**، مادة " مثل ".

[4] المرجع السابق : مادة " مثل ".

[5] ينظر: الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص 144.

[6] المصدر السابق: ص 144.

[7] صالحي، عبد الرزاق : **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص 32.

ثانيًا: الدلالةُ الاجتماعيةُ للمثالِ النحوي

اللغةُ مسلكٌ اجتماعي موصولٌ بأعرافِ المجتمعِ وعاداتِه وتقاليدِه يتأثرُ بهـا ، ويـدلُ عليها وإن هذه اللغة انعكاسٌ للإنسانِ ظاهرِه وباطنِه[1]

" فأصلُ اللغةِ عامةً يعودُ إلى الطبيعةِ الاجتماعيةِ للإنسـانِ، وتـرتبطُ وظيفـةُ اللغـةِ والتغيراتِ التي تطرأُ عليها ارتباطًا وثيقًا بالبنى الاجتماعيةِ من جهةٍ، وديناميكيةُ العلاقاتِ بـين الأفرادِ والجماعاتِ والمؤسساتِ والمجتمعِ من جهةٍ أخرى" [2]

ولأن النحاةَ هم أبناءُ بيئتِهم، فلم يكونوا بمنأى عن مجرياتِ العصرِ، وإنما أخذوا علـى عاتقِهم مهمةَ تصويرِ هذه المجرياتِ والوقائعِ الاجتماعيةِ التي تتقالبُ في عصرِهم وتحدثُ داخل بيئتِهم؛ فقد امتثلوا لمعطياتِ الوقائعِ الاجتماعيةِ واستنطقوها على نحوٍ فاعلٍ في تأسيسِ أصولِهم النحوية.

وكان لاندماج النحاةِ بمجتمعاتِهم، وتأثرِهم بالمجرياتِ السائدةِ في عصورِهم، أثرٌ فاعـلٌ في اختيارِ الأمثلةِ التي تيسيرُ وفق العُرف العامِ عندهم"[3].

فالمثالُ النحوي الذي يؤتى به ليدللَ به على صحةِ انطباقِ القاعدةِ النحوية، لـم يكـن هامشيًا خاليًا من أية أشارةٍ، على العكسِ تمامًا بل كان هذا المثال إضافة إلى غايتِه النحوية وهي الاستدلالُ، كان يرسمُ صورةً إلى حد ما لبعضَ أبعادِ المجتمعِ ومكوناتـه الثقافيـةِ، ومعطياتـه الاجتماعية.

---

[1] ينظر: بركات، إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، دار الوفاء للطابعـة والنشـر، المنصـورة القـاهرة ط1، 1988 م، ص18.

[2] توماس، لوكمان: **علم اجتماع اللغة**، ترجمة أبو بكر أحمد، ص 11.

[3] ينظر: الملخ ، حسن خميس : **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص 183. وينظر: صالحي ، عبد الرزاق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص11.

فقد اجتمعَ في أمثلةِ النحاةِ قديمًا عنصران رئيسيان هما: الإشارةُ والرسالةُ، الإشارةُ لأنه يحملُ دلالةً تاريخيةً اجتماعيةً على عصر معين، أما الرسالةُ فلأنه يرتبطُ بمضامينِ الحياةِ المختلفةِ[1].

لذلك فقد كان اختيارُ النحاةِ للمثالِ اختيارًا مقصودًا، يصوغه النحوي بما يتناسبُ ومجرياتِ عصرِه ، فلم يكن اختيارُ المثالِ عشوائيًا لا يحملُ أية دلالةٍ وإشارةٍ، بمعنى أن أمثلتَهم حُيكت بما هو موجودٌ عندهم.

[1] ينظر: الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص 144.

المبحث الثالث

الشاهد اللغوي والمثال النحوي "دراسة مقارنة"

يمكــن إجمــال الفروق ما بيــن الشاهــد والمثــال في ضوء ما سبق بمــا يأتي:

أولاً: من حيثُ **المفهومِ**[1]، يُعرفُ الشاهدُ بأنه " الجزئي الذي يُذكرُ لإثباتِ القاعدةِ، فيكون الجزئي الآية من القرآنِ، أو قولاً من أقوال العربِ الموثوقِ بعربيتِهم ".

أما المثالُ بإعتباره مصطلحًا ٍ فُيعرفُ بأنه:" الجزئي الــذي يُــذكرُ لإيضــاحِ القاعــدةِ وإيصالِها إلى فهمِ المستفيدِ"، وعلى ذلك فإن الشاهدَ يكونُ سبيلاً لاستنباطِ القواعدِ واســتخراجِها، في حين يكونُ المثالُ سبيلاً لتوضيحِ القواعدِ وتفسيرِها.

ثانياً: العموم والخصوص[2]، يتمتعُ الشاهدُ بطابعِ الخصوصيةِ ؛فالشاهدُ أخصُ من المثالِ، والمثالُ أعمُ من الشاهدِ، وهذا يعني أن المثالَ يشملُ الشاهدَ وغيره، وأن كلَ شاهدٍ مثالٌ وليس كلُ مثالٍ شاهدًا، وهذا يقود إلى القول: بأن كلَ شاهدٍ يصلحُ أن يكونَ مثالاً، وليسَ كلُ مثــالٍ يصــلحُ أن يكونَ شاهدًا.

ثالثاً: الغايةُ من وضعِه، الشاهدُ منظومٌ ومعٌد لغيرِ نيةِ الاستشهادِ والاحتجــاجِ، بينمــا المثــالُ مصنوعٌ ومعدٌ لنيةِ التمثيلِ.

رابعًا: الوظيفة، الشاهدُ وظيفتُه الإثباتية، والمثالُ وظيفتُه الإيضاحية والإيصالية، ولأن كل شاهدٍ مثالٌ؛ فإن الشاهدَ يقصدُ به إلى الإيضاحِ والإثباتِ والقصدِ، كما أن المثالَ شاهدٌ بالنيابةِ،أي أنــه يقومُ مقامَه، فيقومُ الشاهدُ بوظيفةٍ ثانيةٍ غير التمثيلِ وهي الاستدلالُ والاحتجاجُ والبرهنةُ غيــرُ المباشرةِ .

---

[1] صالحي، عبد الرازق: **الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**، ص32.

[2] الشارف، حسن: **الشاهد الشعري في كتاب معاني القرآن للفراء**، رسالة لنيل دبلوم الدراســات العليــا، 1999م، كليــة الآداب، ظهر المهراز بفاس، ص34.

خامسًا: الاحتجاجُ والاستشهادُ به، الشاهدُ ما كان دليلاً على مسألةٍ لغويةٍ أو نحويةٍ، ويكونُ من القرآنِ أو الحديثِ أو شعرِ العربِ وكلهم في عصرِ الاحتجاج، في حين أن المثالَ ليس بدليلٍ على صحةِ لفظٍ، ولا يرتبطُ أن يكونَ من عصرِ الاحتجاجِ.

سادسًا: حتى نسمي المثالَ شاهدًا يجبُ أن يكونَ مأخوذًا من أحد المصادرِ الثلاثة هي: القرآنُ الكريم، والحديثُ الشريف، والشعرُ الجاهلي، وهذه المصادرُ لا ترتبطُ ولا تتوفرُ في المثالِ النحوي.

سابعًا: صياغةُ المثالِ النحوي تحكمُه مؤثراتٍ اجتماعيةٍ، كان للمجتمع أثرٌ في توجيهِها وصياغتِها ، وهذا يبينُ على أن النحاةَ امتثلوا لمعطياتِ مجتمعِهم في صياغةِ هذه الأمثلةِ، بمعنى أن أمثلتَهم تحملُ دلالة اجتماعية " السياقُ الاجتماعي" . أما الشواهدُ فقد قامت على نظريةِ السماع، أي ما سمعه النحاةُ عن العربِ في عصورِ الاحتجاج [1].

[1] ينظر: الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص 144– 145.

الفصل الثاني

أثر المعطيات الاجتماعية في اللغة

المبحث الأول: اللغة في المعاجم والأعراف الاصطلاحية

المبحث الثاني: اللغة ودورها في المجتمع

المبحث الأول

اللغة في المعاجم والأعراف الاصطلاحية

أولاً: اللغة في المعاجم العربية

حظيت اللغةُ على مرِ العصورِ والأزمانِ باهتمامِ المفكرين والأدباء؛ فهي وعاءُ فكرهِم، وقوامُ وجودِهم، ومخزونُ ثقافتِهم، وهي سبيلُهم إلى التفوقِ وتكوينِ المجتمعات وإعمار الحضارات؛ لذلك فقد كَثُرت تعريفات اللغة وتعددت معانيها.

اُشتقت كلمة لغة من مادة (ل، غ، ي) فيُقال:" اللغة من لغا نلغو لغوًا، أي قال باطلاً. يقال: لغوت باليمين، ويقال: لغي به يلغى لغًا، أي لهج به، ويقال: لغي بالشراب، أكثر منه، وألغيت الشيء: أبطلته... واللغةُ أصلها لغي أو لغو، والهاء عوض، وجمعها لُغي، ولغات أيضاً، والنسبة إليها لُغوي ولا تقل لَغوي بضم اللام لا بفتحها "[1].

كما تأتي اللغةُ في المعجم بمعنى (**اللسان**) على نحو ما جاء عند الفيروز أبادي، فيقول عن العلوم اللغوية (اللسانيات) و (اللسن) مصدر لسنه أي أخذه بلسانه وغلبه في الملاسنة، والجاريةُ تناوله لسانها ترشفاً، والعقربُ لدغت، بالكسر: الكلام واللغة فيقال(لسانٌ)، بالضم: الفصحى جمع لُسن[2].

واللغةُ هي ملكةُ يقتدرُ بها الإنسانُ على النطقِ واللفظِ، وهي:" أصواتٌ يُعبرُ بها كل قومٍ عن أغراضهم، أو يُعبرُ بها كل جيلٍ عن وجدانهم، أو تُعبرُ بها كل أمةٍ عن علومها؛ لذلك يقال لغوت بكذا أي لفظت أو أعربت عما أردت بالكلمات "[3].

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري : **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، مادة " لغا ".

[2] الفيروز أبادي : **المثلث المختلف المعنى**، تحقيق ودراسة د. عبد الجليل مغتاظ عودة التميمي، منشورات جامعة سبها، ليبيا، 1988 م، ص 320.

[3] ينظر: ابن منظور : **لسان العرب**، فصل (لغا).

ثانيًا: اللغة في الاصطلاح

يعدُ موضوعُ اللغةِ من الموضوعات التي شغلتِ الإنسانَ قديمًا وحديثًا لارتباطها بحياته منذ بداية الخلقية، فكانت محور اهتمامِه دائمًا، فكثُرت التعريفاتُ التي عرفتها؛ لكونها وسيلةً إنسانية تقترن بالإنسان حيثما وجد.

اللغةُ هي رمزٌ بل هي مجموعةُ رموزٍ تُستخدمُ للاتصال بين أفرادِ المجتمعِ الواحد من أجلِ تيسيرِ أنشطةِ الحياةِ المختلفة، وقد تُستخدمُ في حفظِ التراثِ الإنساني وإنماء الثقافة ونقلها إلى الأجيال[1].

واللغةُ هي أداةُ التعبيرِ عن الأفكارِ والمشاعرِ وما يحيطُ بالمتكلمِ، وهي وسيلةُ الاتصال وأهم أدواتِ التفاهمِ والاحتكاكِ بين أفرادِ المجتمعِ في جميعِ المجالات.

ترتبطُ اللغةُ بالتفكيرِ ارتباطًا وثيقًا؛ إذ يصوغ الإنسانُ أفكارَه في قالبٍ لُغوي، فتقومُ اللغةُ بترميزٍ إلى الأشياءِ المنعكسةِ، وبهذا تصبحُ اللغةُ هي أداةُ توصيلِ نتائجِ نشاطِ الناسِ الذهني وإنجازات العلمِ حتى يستفيدَ منها الآخرون[2].

اللغةُ هي تلك الرموزُ الصوتية الرمزية ذات دِلالة معينة، التي تُكتسبُ عن طريقِ نشأة الفردِ في مجتمعٍ ما، وعلى نحو ذلك ذهبَ جُلُ العلماءِ منهم إمام اللغة " **ابن جني**_ دت 392" إذ قال في تعريفِ اللغةِ بأنها:" أصواتٌ يُعبرُ بها كل قومٍ عن أغراضهم "[3] **فابن جني** في تعريفِه للغة أشارَ إلى العناصرِ الأساسية، فهو يوضحُ الطبيعةَ الصوتيةَ للغة، ويؤكدُ على أن اللغةَ وظيفةٌ اجتماعيةٌ في التعبير.

---

[1] مها محمد فوزى معاذ : **الأنثروبولوجيا اللغوية**، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 2005 م، ص 17.

[2] إبراهيم مصطفى إبراهيم : **فلسفة اللغة نشأتها وتطورها وأبرز أعلامها**، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2009م، ص19.

[3] ابن جني : **الخصائص**، 1 / 33.

وقد سارَ على خُطى ابن جني كثيرٌ من العلماءِ في الإشارةِ إلى الجانب الصوتي في اللغة، والأخذ بعين الاعتبار أن كلَ لغةٍ تختصُ بأصواتٍ متميزةٍ تعبرُ عن المعاني والأفكارِ القائمةِ في ذهن المتكلمين بها، فالعالم اللغوي "**دارمستريرِ** " يقول " إن اللفظَ صوتٌ أو مجموعةُ أصواتٍ منطوقةٍ يمنحها المتكلمون قيمةً فكريةً[1].

وعلى نحو ذلك ذهب العالم اللغوي " **ألكيا الهراس** (ت504 هجري) إذ أكدَ أن اللغةَ مكونةٌ من أصواتٍ منطوقةٍ وحروف مكتوبة[2].

وكما كان موضوعُ اللغةِ موضعَ اهتمامِ الإنسانِ قديمًا، فقد شغله حديثًا بالدرس، وتكاد تُجمع الكتبُ الحديثةُ حول اللغة بأنها: " نظامٌ من الرموزِ " بمعنى أن اللغةَ تتكونُ من مجموعات من الرموزِ تكون نظامًا متكاملاً.

وعلى نحو ذلك يذهبُ **إدوارد سابير** في تعريفه للغة بأنها:" ظاهرةٌ إنسانيةٌ وغيرُ غريزيةٍ لتوصيلِ العواطفِ والأفكارِ والرغباتِ بواسطة نظامٍ من الرموزِ الصوتية الاصطلاحية"[3].

ويذهب إلى هذا الرأي **أحمد عبد الغفور عطار** بقوله:" اللغةُ نظامٌ من الرموزِ أو نسقٌ من العلامات نرمزُ بها إلى ما نريد أن نعبر عنه، ونبلغه إلى غيرنا ونوصله إليه "[4].

كما نلحظُ ذلك عند **أنيس فريحة** في كتابه " نظريات في اللغة " حيث قال: " اللغة ظاهرةٌ سيكولوجيةٌ اجتماعيةٌ ثقافيةٌ مكتسبةٌ، تتألفُ من مجموعةِ رموزٍ صوتيةٍ لُغوية، اكتسبت عن طريقِ الاختبارِ، معانيَ مقررةً في الذهنِ، وبهذا النظامُ الرمزي الصوتي، تستطيعُ جماعةٌ ما أن تتفاهمَ" [5].

---

[1] مها فوزي معاذ : **الأنثروبولوجيا اللغوية**، ص21.

[2] نادية رمضان النجار : **فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين**، مراجعة وتقديم: د. عبده الراجحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2006 م، ص11.

[3] المرجع السابق: ص 16.

[4] أحمد عبد الغفور عطار : **آراء في اللغة**، المؤسسة العربية للطباعة، جدة، 1964 م، ص9- ص10.

[5] أنيس فريحة : **نظريات في اللغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1973 م، ص 14.

وصفوةُ القولِ أن كلَ التعريفاتِ تتفقُ حولَ مفهومٍ واحدٍ ، وهو أن اللغةَ هي أداةُ التعبيرِ عما في داخل الإنسانِ، وهي وسيلةُ الاتصالِ والتعاونِ بين المجتمع البشري، وهي عمليةٌ مكتسبةٌ عن طريقِ نشأةِ الفردِ في مجتمعٍ معينٍ يتلقى من خلاله اللغةَ. أو هي كيانُ الإنسان الذي يُعبــرُ عن فكرِه ومعتقداتِه بواسطة رموزٍ وكلماتٍ وعباراتٍ تُكتسبُ عن طريقِ نشأةِ الفردِ في مجتمع ما.

المبحث الثاني

اللغة ودورها في المجتمع

أولاً: اللغة في المجتمع

قيلَ، والقولُ صائبُ:{ الإنسانُ مدني بالطبعِ }يرتبطُ بالجماعةِ ليقيمَ أودَ اتصاله، ولا يستطيعُ تحقيقَ ذلك إلا باستخدام أداةٍ أو وسيلةٍ تحققُ له ذلك، فبحثَ عن ذلك، فوجدَ ضآلتُه في اللغة[1].

فاللغةُ في أي مجتمعٍ نظامُ عامُ يشتركُ في إتباعه جميعُ أفرادِ المجتمع، يتخذونُه أساسًا للتعبيرِ عما يجولُ في خاطرِهم، فهي ليست من صنع فردٍ أو أفرادٍ معينين، وإنما أوجده طبيعةُ الاجتماعِ وما تقتضيه هذه الحياةُ من متطلبات [2].

اللغةُ نشأت حين اجتمعَ الإنسانُ بأخيه الإنسان، ولم تنشأُ بمعزلٍ عنه، فهي مواضعةٌ اجتماعية، ومما يؤكدُ ذلك الرابطُ ما جاء به **فندريس** بقوله:" في أحضانِ المجتمعِ تكونت اللغة، ووجدت يوم أحسَ الناسُ بالتفاهمِ فيما بينهم"[3].

اللغةُ قطعةٌ من المجتمعِ، نشأت مع نشوئِه، ونهضت بنهوضِه وركدت بركودِه، كما أن وجودَها محالٌ بدونِه، فهي وسيلتُهم للتفاهمِ والتواصلِ وأداتِهم للتعبيرِ عن المشاعرِ ونقلِ الأحاسيس"[4].

إن هذا الارتباطَ الوثيقِ بين اللغة والمجتمعِ، كشفَ عن العلاقةِ التي تجمعُ كلاً منهما بالآخر، فقد برزَ أن كلاً منها يتركُ بصمةً في الآخر، أي أن ثمةَ تأثيرًا للغة في المجتمعِ، وتأثيرًا للمجتمع في اللغة.

---

[1] برهومة، عيسى: **اللغة والجنس " حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة"**، دار الشروق، عمان الأردن ط1، 2002 م، ص9.

[2] معاذ، مها محمد فوزي: **الأنثروبولوجيا اللغوية**، ص109.

[3] برهومة، **عيسى: اللغة والجنس " حفريات لغوية في الذكورة والانوثة "** ، ص11.

[4] نهر، هادي: **اللسانيات الاجتماعية عند العرب**، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1998 م ص 1.

"ترتبطُ اللغةُ بالمجتمعِ ارتباطًا وثيقًا، فهي المرآةُ التي تعكسُ المجتمعَ ومظاهرَه من حضارةٍ ورقي أو تخلفٍ وضعف، كما تُفصح عن العلاقاتِ الشخصيةِ والقيمِ الثقافية السائدة في المجتمع؛ لذلك لا يمكنُ فهمُ اللغةِ وقوانينِها وتطورِها بمعزلٍ عن حركةِ المجتمع الناطق بها"[1].

ولأهمية اللغة في واقع الإنسانِ، وارتباطِها في وجوده، فقد تضافرت علومٌ عديدةٌ عُنيت بدراسة اللغة من زوايا ومداخلَ متعددة طبقًا لاختلاف التخصصاتِ العلمية الدقيقة لكل منها، إذ حرصت كل منها على مزجِ اللغة بعلمها.

ومن هذه العلومِ علمَ الاجتماع، الذي وضعَ في اعتباره السياقَ الاجتماعي للمجتمع عند دراسةِ اللغة، فانبثقَ عنه علمٍ يُطلقُ عليه مسمى "علم اللغة الاجتماعي " الذي انطلقَ أصحابُه في دراسة اللغةِ من قاعدةِ أن اللغةَ ليست منعزلةً عن الحياةِ الاجتماعيةِ ، وإنما هي تعبيرٌ عن سلالةٍ معينةٍ عن شعبٍ وعن حضارة.

وموضوعُ علمِ اللغةِ الاجتماعي "هو دراسةُ الواقعِ اللغوي في أشكالِه المتنوعة باعتباره صادرًا عن معانٍ اجتماعية وثقافية، مألوفة أو غير مألوفة، ذلك من خلال النهرِ المتدفقِ للتبادلِ الاجتماعي[2].

كما يسعى هذا العلم إلى الوقوفِ على القوانين التي تخضعُ لها الظاهرةُ اللغويةُ في حياتها وتطورها وما يعتورها من شؤون الحياة، ومبلغُ تأثرها بما عداها من الظواهر الاجتماعية التي لها تأثير في اختيار الناس اللغة[3].

ويقومُ هذا العلمُ كذلك " على اكتشافِ الأسس أو المعاييرِ الاجتماعية التي تحكمُ السلوكَ اللغوي، ودراسةِ علاقةِ اللغةِ كظاهرةٍ اجتماعية بغيرها من الظواهرِ الاجتماعية الأخرى تأثيرًا فيها وتأثرًا بها "[4].

---

[1] برهومة، عيسى: **اللغة والجنس " حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة**، ص11.

[2] ينظر: الراجحي، عبده: **اللغة وعلوم المجتمع**، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1977م، ص 10.

[3] ينظر: نهر، هادي: **اللسانيات الاجتماعية عند العرب**، ص 23

[4] معاذ، مها محمد فوزي: **الأنثروبولوجيا اللغوية**، ص109.

يُعدُ هذا العلم حديثَ المولدِ نسبيًا، إذ برزَ على الساحة العلمية أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وقد كان هذا الفرعُ معروفًا قبل تلك الفترة لكنه لم يكن قد تحددَ مصطلحه كما هو الآن.

"ومن جذورِ هذا العلم عند العرب أنهم لاحظوا الارتباطَ الوشيجي بين اللغة والبيئة، فلاحظوا اختلافَ الصيغِ اللغوية باختلاف البيئاتِ الجغرافية والثقافية، ولاحظوا أن هناك لغةً مشتركةً تفرضُها العلائقُ الاجتماعية"[1].

ويتجلى ذلك في كتبِ بعض علماءِ اللغة **كابن جني**، وكتبِ النحاة ككتاب **سيبويه**، الذي أومأ إلى الوجهة الاجتماعية في صياغة النحو، كما ظهر هذا الأمر في كتب الأدب أمثال كتاب **الجاحظ وابن خلدون** في مقدمته، وقد انطلق كل هؤلاء من الإيمان واليقين بوجود باعثٍ اجتماعي يحرك اللغة[2].

وتكمنُ أهميةُ دراسة اللغةِ في سياقها الاجتماعي، "في الوقوفِ على الظواهرِ الاجتماعية؛ لمعرفةِ كيف تتفاعلُ اللغة مع محيطها، واثرِ العواملِ الخارجيةِ والمتغيراتِ الاجتماعية في استعمال اللغة "[3].

فيقوم بعرضِ الاختلافات بين اللغاتِ باختلافِ المجتمعاتِ وتنوعِ اللهجات، فينظرُ في أساليبِ هذا التنوع على أساس من الفروق الاجتماعية.

كما يُساهمُ هذا العلم في استقصاءِ ملامحِ مجتمع ما، والوقوفِ على مدى تبلّر تقاليدِه وأعرافِه؛ لارتباطِ اللغة المباشر بالمجتمع، والدور الذي تقوم به في المجتمع، وهو الإفصاح عن العلاقاتِ الاجتماعية والثقافيةِ للمجتمع[4].

---

[1] ينظر برهومة، عيسى: **مقدمة في اللسانيات**، عمان ــ المللكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2005 م، ص114.

[2] المرجع السابق: ص116.

[3] ينظر: نهر، هادي: **اللسانيات الاجتماعية عند العرب**، ص 45.

[4] المرجع السابق: ص 4.

وكما أن اللغةَ تتأثرُ بالمجتمع ، فتعكسُ أعرافَه وعاداتَه وتقاليده، وما يتصل به، فتفصحُ عن مكنوناته وملامحه التي تميزه عن غيره من المجتمعات، فإن المجتمعَ يؤثرُ في اللغة، فيفصحُ عن خصوصيتِه وما يميزه عن غيره من المجتمعاتِ من قيمٍ وعادات وتقاليد في اللغة، على اعتبارِ **أن اللغة هي وعاء الفكر ومخزونه .**

ومن الجدير ذكره، أن تأثرَ اللغةِ بالمجتمع لا يقتصرُ على جانب دون آخر، فيشمل هذا التأثر علومَ اللغةِ كلها من صرفٍ ونحوٍ ودلالةٍ وتركيبٍ وغيرها من علوم اللغة.

ثانيًا: مقولات علم اللغة الاجتماعي

شغلَ موضوع اُللغةِ اهتمامَ الإنسان قديمًا وحديثًا؛ لارتباطها في حياته، فهي جزءٌ لايتجزأُ من كيانه الذي يعكسُ فكرَه وطرائقَه الذهنية. وهي من مظاهرِ تكريمِ الله تعالى للإنسان عن سائر خلقه ، فتتعذر الإنسانية بغيابها، وبغيابها لا يتمتعُ الإنسانُ بالإنسانيةِ الكاملةِ.

ومن مظاهرِ الاهتمامِ التي حظيت بها اللغةُ على مرِ العصورِ والأزمانِ تعددُ الدراساتِ والعلومِ التي تناولت موضوعَ اللغةِ من زوايا ومداخلَ متعددةٍ، سعى كل علم منها إلى ربط اللغةِ بعلومِها.

ومن هذه الزوايا الزاويةُ الاجتماعية، التي انطلقَ روادُها في أن اللغةَ مسلكٌ اجتماعي موصولُ بأعراف المجتمع، يتأثرُ بها ويدل عليها، وأن اللغةَ لا يمكنُ أن تتحققَ إلا بوجودِ طرفين، يلجؤون إلى اللغةِ من أجل التواصلِ وتبادلِ الأفكارِ والمشاعرِ فيما بينهم.

تتبلّر فكرةُ الاجتماعيين في نظرتهم إلى اللغة، على أنها ظاهرةٌ اجتماعيةٌ ترتبطُ بالوسطِ أو المحيطِ " المجتمع تثأثرُ به، ويؤثر فيها.

ويرى الاجتماعيون أن دراسةَ اللغةِ دون الإشارةِ إلى المجتمع نظرةٌ غير دقيقةٍ، وذلك لأننا لا يمكن أن نتكلمَ على لغةٍ معينةٍ في فراغٍ، إذ لا بدَّ من وسطٍ تتبادلُ فيه اللغة، ولا بد من توفرِ طرفي التواصل "المرسل والمستقبل " حتى تتم شبكة التواصل[1].

فهي نسقٌ عامٌ يشتركُ في اتباعها أفرادُ المجتمعِ ، وبها يتواصلون فيما بينهم؛ كما أنها تُعدُ أقوى الروابطِ التي تجمعُ أفرادَ المجتمعِ ، وهي رمزُهم الذي يشتركون فيه مع بعضهم بعضًا، فلذلك لا يمكنُ النظر إلى اللغةِ على أنها ظاهرةٌ مستقلةٌ أو منعزلةٌ عن المجتمع، وإنما هي وثيقةُ الصلةِ بالمجتمع والتغيراتِ التي تطرأ عليه.

وقد أثمرت هذه النظرةُ الاجتماعيةُ إلى اللغة عن إرساءِ علمٍ اتضحت قواعدُه وأصوله أطلق عليه " علم اللغة الاجتماعي " والذي عُني بدراسةِ اللغة في سياقها الاجتماعي، والنظرِ في التغيراتِ التي تطرأُ على اللغة، نتيجةَ انعكاسِ المجتمعِ وأعرافه عليها.

ومن أشهرِ العلماء الذين أسهموا في إرساءِ هذا العلم، **دوركايم، وسو سور، ومبيه، سابير وفندريس، وفيرث، وهاليداي، ومالينوفسكي، ويسبرسن، وفلمور، وفيربواس، وجاردنر** وغيرهم.

وقد حرصَ هؤلاء العلماء في دراستهم للغة، على إبرازِ وجودِ عقلٍ جمعي ينتجُ عنه هذا النوع من الظواهر الاجتماعية، وأن اللغةَ هي نتاجُ هذا العقل، وإن هذا النتاج الجمعي للغة جعلَ اللغةَ في حالةِ تأثرٍ وتأثيرٍ.

يقول أبو مغلي في كتاباته: "فطنَ لغويو العربِ منذ القدم إلى وظيفةِ اللغةِ الاجتماعية، حيث نرى **ابن جني وابن فارس** وغيرهما ممن عاشوا في القرن الرابع الهجري يُعرفون اللغةَ بأنها:" أصواتٌ يعبر بها كل قومٍ عن أغراضهم"[2]. إذ إن مفهوم اللغة عند ابن جني يُقصد به المجتمع.

---

[1] ينظر: برهومة، عيسى: **مقدمة في اللسانيات**، ص115.

[2] ينظر: أبو مغلي، سميح: **كتابات في اللغة**، عمان – الأردن، 1978م، ص 8.

وإلى هذه النظرةِ الاجتماعية للغة ذهبَ العالمُ "**فيرث** " بقوله:" لنبدأ بأن نعتبرَ الإنسانَ ليس مفصولاً عن العالمِ الذي يعيشُ فيه، إنه ليس إلا جزءًا منه، إنه ليس موجودًا ليفكر فيه، ولكن ليعمل ما يناسب " [1]، بمعنى أنه لا يمكن النظرُ إلى اللغةِ بمعزلٍ عن المجتمع.

كما أشار **فرديناند دي سوسور** مؤكدا الجانبِ الاجتماعي في اللغة، بقوله:" إن اللغةَ نتاجُ المجتمعِ للملكةِ الكلاميةِ وتجميعٌ للتقاليدَ الضرورية التي أقرها المجتمعُ لتسمحَ للأفراد بتدريب ملكاتهم[2].

أما العالم اللغوي **سابير**" فقد أكدَ ربط اللغة بالمجتمع، وأن اللغةَ تخدمُ ما يسمى بالتشارك الاجتماعي، وأن اللغةَ هي نشاطٌ اجتماعي تُفصحُ عن العلاقاتِ الشخصية والقيم الثقافية، كما يرى بأن أي تغير في المجتمع لابد أن يستتبعه تغير في اللغة " [3].

وعن العلاقةِ بين اللغة والمجتمع، نادى العالم اللغوي " **أنطوان مبيه** " بأن ثمةَ صلةً وثيقةً تربط البنى الاجتماعية والبنى اللغوية، وأنه لا يمكن دراسةُ أية لغةٍ بمعزلٍ عن المعطيات الاجتماعية[4].

ومن أشهر الآخذين باجتماعيةِ اللغة العالم اللغوي **يسبرسن**، الذي يرى بأن اللغةَ وظيفةٌ اجتماعية في أساسها.

يقول: "إن استعمالَ اللغة للتعبير عن الأفكارِ ونقلها إنما ينطبقُ على رجالِ الفكرِ والفلاسفةِ وأمثالهم في اللحظات التي يكونون فيها مشغولين بأعمالهم العلمية التي تحتاجُ إلى تفكيرٍ دقيقٍ ، أما الغالبية العظمى من الناس فليست وظيفة اللغة الأساسية التعبيرُ عن الأفكار أو نقلها، وإنما هي طريقٌ من طرقِ الحياة بواسطتها يدير الناس شؤونهم وأعمالهم "[5].

---

[1] ينظر: نهر، هادي: **اللسانيات الاجتماعية عند العرب**، ص 18.

[2] معاذ، مها محمد فوزي: **الأنثروبولوجيا اللغوية**، ص 5

[3] المرجع السابق: ص 122.

[4] ينظر: أبو مغلي، سميح: **كتابات في اللغة**، ص 8

[5] لطفي، مصطفى: **اللغة العربية في إطارها الاجتماعي**، معهد الإنماء العربي، بيروت – لبنان، ط 1976 1 م، ص 16.

كما أكد العالمُ اللغوي **جاردنر** على العنصرِ الاجتماعي في اللغة، بالقول:" إن من العبثِ أن نقولَ إن هدفَ اللغة هو التعبيرُ عن الفكر، بل أن وظيفتها تتجاوزُ التفكير المجرد، والتعبير عما يعتمل في أقطار النفس، ويرى أن اللغة تمنحُ شعورًا بالانتماء إلى مجتمع معين، وتعينُ الفردَ على التوافق الاجتماعي والتكيف النفسي مع الجماعة والمجتمع" [1].

ويرى **ستالين** أن اللغة:" إحدى الوقائعِ الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في سياق الوجود الاجتماعي وديمومته كلها، فهي تبقى ببقائه وتزول بزواله، وليس ثمة إمكانٌ لوجود أي لغة خارج نطاق المجتمع، ولا يمكن فهَم اللغة وقوانينها خارج نطاق المجتمع "[2].

كما أشار العالم اللغوي " **مالينوفسكي** " إلى وظيفة اللغة الاجتماعية، حين وصف اللغة بالمرآة الصادقة التي تعكس صورةً واضحةً لما عليه أفراد المجتمع من ثقافةٍ ونُظمٍ وعادات وتقاليد واتجاهات[3].

كلُ هذه المقولات التي نادى بها هؤلاء العلماء، أكدت الرابط الوثيق بين اللغة والمجتمع، وأن اللغةَ لا يمكن أن تكون خارجَ نطاق وسياق المجتمع. وأنها ليست بناءً مجردًا من المؤثرات الخارجية، وأن اللغة ماهي إلا نتيجة للاتصال والاحتكاك الاجتماعي، "وأن اللغة مدينة في نموها وتطورها إلى وجودها في مجتمع[4].

العلاقةُ بين اللغة المجتمع هي علاقةُ تلاحمٍ،وتفاعلٍ دائمٍ. أدى ذلك إلى مراعاة السياق الاجتماعي عند استخدام اللغة، وضرورةِ الاحتكامِ للشروط النظام الاجتماعي عند الممارسة اللغوية.

---

[1] برهومة: عيسى: **اللغة والجنس** " **حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة** "، ص 18.

[2] المرجع السابق، ص 20.

[3] المرجع السابق: ص 28.

[4] ينظر: أبو مغلي، سميح: **كتابات في اللغة**، ص 7.

الفصل الثالث

تفاضلُ الأجناسِ في أبوابِ النحو العربي

أولاً: تصنيف الجنس في العربية

ثانيًا: قضية الجنس في اللغات

ثالثًا: الجنس والحياة العربية الاجتماعية

رابعًا: آراء النحاة في التمايز بين الأجناس

خامسًا: هيمنة سلطة الذكورة على أبواب النحو العربي

الفصل الثالث

تفاضل الأجناس في أمثلة النحاة وشواهدهم

أولاً: تصنيف الجنس في العربية

حينَ راقبَ الإنسانُ الطبيعةَ منْ حولِه، وتأملَ في مخلوقاتِها، اهتدى إلى جملةٍ منْ التصنيفاتِ العامة التي منْ بينها التصنيف على أساس الجنس " الذكورة والأنوثة " وقد ربط بين هذه التصنيفات وتصنيفات لغته.

تميز العربية بين الجنس تصنيفًا واصطلاحًا، " **فالتذكيرُ** خلاف التأنيث، والذكرُ خلاف الأنثى، والجمعُ ذكورُ وذكورة، وذكران. ويوم مذكر إذا وصف بالشدة والصعوبة وكثرة القتل.

وقول **ذَكَر**: صلبُ متين، وشعر **ذَكَر**: فحل ورجل ذكر، إذا كان قويًا شجاعًا أنفًا أبيًا ومطر ذكر: شديد وابل "[1]

والأنثى خلاف الذكر في كل شيء، والجمع إناث، وأُنث: جمع إناث، يقال للرجل: أنثت تأنيثًا أي لنت له، ولم تشدد.

وبلد **أنيث**: لين سهل، وأرض **مئناث وأنيثة** سهلة مُنبة خليقة بالنبات، ليست بغليظة.

وذكر ابن منظور في لسانه أن المرأة إنما سميت أنثى من البلد الأنيث، قال: لأن المرأة ألين من الرجل، وسميت أنثى للينتها[2].

يستشف مما قد سلف أن" **التذكير** معادل للقوة والشدة، والشجاعة، والأنفة والصلابة، أما **التأنيث** فيلتصق باللين والسهولة، والضعف والإنتاج الخصب والإنبات "[3].

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، مادة " ذكر".

[2] المرجع السابق: مادة " أنث ".

[3] برهومة، عيسى: **اللغة والجنس** " **حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة** "، ص54.

وهكذا فقد قسمت العربية **الجنس** إلى مذكرٍ ومؤنث، وحددت العلاقة بينهما على أساس من السيطرة والتبعية، فالرجل رأس المرأة، قُدم عليها وفُضل وُميز، فكان **التذكير أصلاً، والتأنيث فرعًا**، بل إن هذا الفرع ما كان له أن يكون لو لم يكن الأصل موجودًا.

ولعل هذا الفهم يمتد إلى بدء التكوين وباكورة الخلق، قصة الخلق الأولى خلق آدم، واشتقاق حواء الأنثى من ضِلعه، فهما من نفس واحدة وفقًا لما جاء في القرآن: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً)[1]

وقوله: (وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ)[2]، وقوله: (وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ)[3].

كما يتضح عند الغوص في أعماق التاريخ العربي القديم أن الرجل مني بمكانةٍ متميزة عن المرأة ، فغلب الذكر على الأنثى في سائر المجتمعات، ولعل هذه الغلبة للمذكر على المؤنث نابعةٌ من درجة حضور الذكر في مجتمعه. ولقد كان للعرب من الدواعي البيئية ما يكفي للتمادي على هذه النظرة، فليس الذكر كالأنثى، كل ذلك كان له أثرٌ في لغتهم، إذ غدت ذكورية محضة، تخاطب الذكر وتتجاهل الأنثى[4].

ثانيًا: قضية الجنس في اللغات

لفت الجنس نظر الإنسان[5]، فلا ريب أن الإنسان منذ وجوده فكر في الجنس وشغل به، فآدم عليه السلام لم يخلق وحيدًا ذكرًا، بل خلق الله سبحانه وتعالى معه أنثى، وتجلت حكمته،

---

[1] النساء: آية 1.

[2] آل عمران: الآية 36.

[3] غافر: الآية 40

[4] بركات، إبراهيم إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، ص 27

[5] عبد التواب، رمضان: **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، 1982 م ص 251.

وكانت سنته في الكون وخلوده عن طريق الذكورة والأنوثة، وقد عبر القرآن الكريم عن ذلك في قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ)[1]. وقوله تعالى: (وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ)[2]

كما أن فكرة الذكورة والأنوثة تطرد في سائر المخلوقات من حيوانات ونباتات، ومن ذلك قوله تعالى: (ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ)[3].

وقوله تعالى: (وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ)[4].

وبما أن اللغة ترجمة حقيقية للأفكار والمشاعر والتقاليد وما يحيط بالمتحدث، ومن حيث هذه الفكرة نجد أن العرب قد احترموا فكرة التذكير والتأنيث إلى حد بعيد، وعلى ذلك فقد أدرجوا كل المسميات تحت نوع من نوعي المذكرات والمؤنثات.

وتأثير قضية الجنس لم يقتصر على لغة دون الأخرى، بل على العكس من ذلك فإن تأثير هذه القضية عم جل لغات العالم، مع الفارق في النظرة إلى تنوع المسميات التي اندرجت تحت نوع المذكر والمؤنث ، **فالساميون** صنفوا الجنس وفق قسمين: المذكر والمؤنث، مما يتفق وثنائية الوجود، إلا أن التفسيرات تباينت في العلة التي دفعت الساميين إلى هذا التصنيف، ومن ذلك قول أحد العلماء:

إنَّ القسمة الثنائية في الساميات تعود إلى رؤية السامي للأشياء كأنها حية مشخصة، ولهذا فإنه يصنف كل الأشياء إلى جنسين، كما هو الحال بالنسبة للكائنات الحية، حيث يوجد جنسان[5].

---

[1] البقرة: آية 35.

[2] النجم: آية 45.

[3] الأنعام: آية 143.

[4] طه : آية 53.

[5] وافي، علي عبد الواحد: **علم اللغة**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1957 م.

كما احتذت مجموعة من اللغات نهج السامية في التصنيف الثنائي ، ومن ذلك الإفريقية والهندية الأمريكية، ولكن بطريقة أخرى، فمنها ما يضع الحيوانات تحت صنف واحد هو " جنس حي " ويضع باقي الكائنات تحت صنف آخر هو " الجنس غير الحي "، ومنها ما يضع الرجال والأشياء الكبيرة تحت صنف والنساء والأشياء الصغيرة تحت صنف آخر[1].

وهناك مجموعة من اللغات قد قسمت الجنس إلى مذكر ومؤنث ومحايد، وتدخل في مجموعة اللغات الثلاثية، اللغات الهندوأوربية كالألمانية والإنجليزية واللاتينية والإغريقية والسنسكريتية، التي تملك تصنيفًا ثلاثيًا يجمع إلى المذكر والمؤنث صنفًا ثالثًا هو المحايد " لا مذكر ولا مؤنث " يضم غالبًا الجمادات التي لا صلة لها بالجنس الحقيقي [2].

إن التصنيف الثلاثي الذي تبنته اللغات الهندوأوربية لم يحافظ على آثاره، فقد بدأ هذا النظام يختفي من بعض اللغات، مثل الفارسية، فَقَدْ فَقَدَ هذا الجنس مغزاه باعتباره تصنيفًا قواعديًا، ولم يبق من النظام القديم سوى تلك الموجودة في الضمائر الإنجليزية وخاصة في الضمير الخاص بالمفرد الغائب[3].

ثالثًا: الجنس والحياة العربية الاجتماعية

احترم العرب فكرة التذكير والتأنيث، التي ألفوها عن اللغات السابقة، وأبدوا اهتماما كبيرًا بهذا التقسيم النوعي والجنسي.

حددت العلاقة بين المذكر والمؤنث عند سائر المجتمعات القديمة على أساس من السيطرة والتبعية، وعلى ذلك فقد رأت العقلية العربية القديمة في الرجل القوة والغلبة، وفي المرأة الضعف والهوان والعار والذل، ولأن حاجة الإنسان الجاهلي في البحث عن شيء يعتز به ويفخر، فقد حظي الرجل بمكانةٍ سامية في مجتمعه، في المقابل ظلت المرأة مهيضة الجناح، غائبةً عن الساحة.

---

[1] ينظر: عمر، أحمد مختار: **اللغة واختلاف الجنسين**، عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، ط 1996 1 م، ص 51.

[2] المرجع السابق : ص 51.

[3] المرجع السابق : ص 54.

لقد كانت المرأة عند العربي مزيجًا من الامتهان والتكريم، والعار والفخـــر، والخـــزي والحماسة، وأبلغ دليل على أن العربي أعز المرأة، هو أنه قدم القصيد بذكرها، حيث جعل مفتتح القصيدة ذكرها، من وقوفٍ على الأطلال، وبكاء للديار، وسرد للشوق والآلام ولوعة الفراق، فقد صب العربي عواطفه في شعره غزلا بمحبوبته واصفًا كل جسدها، ومتعرضًا لمغامراته معها.

" ومن المكانة السامية التي كانت تحظاها المرأة أن بنات الأشراف والسادة كن يختـــرن أزواجهن، ويتركنهم إذا لم يحسنوا معاملتهن " [1].

إما **الصورة الثانية**، التي ظهرت فيها المرأة قديمًا، هي الامتهان والعار والخزي، فقـــد احتلت المراة مكانة قوامها العار، والخشية مما قد تتعرض له، فما دامت الأنثى قد وجدت فهـــي بمثابة إرهاب لأسرتها، وحرص دائم منها عليها[2] فكان ذلك داعيًا وسببًا **لتغليب المـــذكر علـــى المؤنث.**

وقد أبلغ القرآن الكريم لنا ما كان يشعر به العربي إذ أبلغ بأنه رزق بابنة مولودة، يقول تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ)[3].

بل إن بعضهم كان يلجأ إلى قتل المولودة بوأدها، يقول تعـــالى: (يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ)[4]، وقوله تعالى: (وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ)[5].

وقد علل الدارسون أسباب الوأد إلى عوامل عدة، منها الغيرة على المرأة، ومخافة العار إذ تسبى، أو عيب خلقي تولد به الأنثى، أو خشية الإنفاق وخوف الفقر، ومنهم من أرجع أسباب

---

[1] ضيف، شوقي: **العصر الجاهلي**، دار المعارف، ط 1، القاهرة – مصر 1960 م، ص 72.

[2] بركات، إبراهيم إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**: ص27.

[3] النحل: آية 58.

[4] النحل، آية 59.

[5] التكوير: آية 8 + 9.

الوأد لاعتقاد الجاهليين أن البنت رجسٌ من الشيطان، أو من خلق إلهٍ غير آلهتهم فيجب التخلص منها.

في المقابل فقد حظي الرجل بمكانةٍ متميزة في مجتمعه، فهو ابن القبيلة المدافع عنها وقت الحرب والشدائد، ينصر قبيلته، ويذود الحمى عنها، ويصون أعراضها.

ومما يدل على مدى اعتزاز العربي بالذكور أكثر من الإناث، قصة عبد المطلب جد الرسول صلى الله عليه وسلم **إذا ولد له عشرة نفر ثم بلغوا معه حتى يمنعوه ، لينحرنَّ أحدهم لله عند الكعبة**[1].

وممّا يدل على تغليب الذكر، وتفضيله على الأنثى عند العرب، قول " **أبي النجم** " مظهرًا ومعليًا من قيمة شعره، وسموه على سائر الشعراء. يقول[2]:

الرجز

إني وَكُلُّ شَاعِرٍ مِنَ البَشَرْ شَيْطَانُه أُنْثَى وَشِيْطَانِي ذكر

رابعًا: آراء النحاة في التمايز بين الأجناس

لأن النحوي هو ابن بيئته، يمتثل للمعطيات السائدة في مجتمعه، يحافظ على أعرافه وعاداته ومعالم الثقافة السائدة في عصره، لذلك وجدناه يركن إلى سلطان البيئة والثقافة، فغدا كلام النحاة ككلام غيرهم يوجه إلى مخاطبٍ ذكر، وأمثلة النحاة وشواهدهم صرفت إلى المذكر.

فالتركيب النحوي للغة يعكس حركة التفكير عند المتكلمين بهذه اللغة، وقد أمكن عن طريق ذلك الحصول على بعض الملامح الثقافية للشعوب من خلال لغاتها .[3]

---

[1] بركات، ابراهيم ابراهيم: **التأنيث في اللغة العربية:** ص27

[2] أبو النجم، **ديوانه** 23.

[3] عمر، أحمد مختار: **اللغة واختلاف الجنسين**، ص 59.

ولما كانت معظم المجتمعات تفضل الذكر على الأنثى، وتتعامل مع الرجل على أنه أكثر قيمة من المرأة فقد ظهرت هذه النظرة الدونية للمرأة في أعمال النحاة في تصنيفاتهم اللغوية التي قامت على **أساس الجنس** .

اتفق النحاة على أن **التذكير** أصل،**والتأنيث** فرع، ومن ذلك ما جاء به **سيبويه:** " الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء،والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنًا "[1]. فالمذكر عمدة الجنس. والمؤنث فرع.

ويقول **سيبويه** في موضع آخر: "إذا اجتمع مذكر ومؤنث وأريد الأخبار عنهما أوجبت قواعد العربية غلبة المذكر مطلقًا[2].

وإلى ذلك هجس أغلب النحاة في مؤلفاتهم النحوية، فيذكر **المبرد:** "أن كل مالا يعرف أمذكر هو أم مؤنث، فحقه أن يكون مذكرًا "[3] على قاعدة رد الشيء إلى أصله.

ويقول **الزجاجي:** " الأسماء والأفعال فمذكرة كلها، والتأنيث داخل عليها "[4]

وهذا أيضًا ما أكده **ابن جني** في كتابه سر صناعة الإعراب الذي يقرر:" أن إلحاق علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل، لا دليل على تأنيث الفعل، لأن الفعل حدث، والحدث جنس والجنس مذكر"[5].

وإلى ذلك نادى **الأنباري وابن يعيش** بالقول:" المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غُلب المذكر على المؤنث؛ لأنه هو الأصل، والمؤنث مزيد"[6].

---

[1] ينظر: سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط1 ، 1963 م . 241/3 .

[2] عمر، أحمد مختار: **اللغة واختلاف الجنسين:** ص60.

[3] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، القاهرة مصر، 1970 م. ص 108.

[4] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق: **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، مكتبة الرسالة، بيروت، ط4، 1988 م، ص 291.

[5] ينظر: ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلب، ط1، 1954م، 223/1.

[6] ينظر: ابن يعيش، موفق الدين عبد الله بن عقيل: **شرح المفصل**، دار صادر، بيروت، لبنان، 88/5.

خامسًا: هيمنة سلطة الذكورة على أبواب النحو العربي

نحا النحاة في تطبيقاتهم النحوية نحو التمايز بين المذكر والمؤنث، فالنحو صورة أهلـــه الذين يفرطون في الفصل بين الرجل والمرأة، فغدا كلام النحاة ككلام غيرهم يوجه لمتلقٍ ذكر.

إن المتتبع لتطبيقات النحاة وأمثلتهم يدرك أنهم سعوا نحو التمايز بين المذكر والمؤنث، ماحدا بهم إلى إغفال المرأة وإهمالها، ولعل ذلك عائد إلى هامشية المرأة، وضعف الدور الـــذي تؤديه وتمارسه في المجتمع.

إن أمثلة النحاة وشواهدهم في التأنيث قليلة جدًا إذا ما قورنت بالتـــذكير، إذ لا تكـــاد أن تكون نسبة التراكيب المنطوية على التأنيث تذكر وأن يكون لها وزن عند مقارنتها بالمـــذكر[1]. فالمطلع على أمثلة **سيبويه** مثلاً يدرك ذلك؛ فتذكر " **هند** " مرة، ويذكر " **زيـــد** " "**وعبـــد الله** " مئات المرات.

كما يرى أن مجيء النحاة بالمؤنث وخصوصًا في بعض الأبواب النحوية كباب **المبتـــدأ والخبر والحال والصفة والعدد والفعل والفاعـــل**؛ إنما يؤتى به إشارة إلى ملمح التطـــابق فقـــط ثم يصرف الجهد في أمثلة خالصة للمذكر.

وتقضي قواعد النحاة أنه "إذا اجتمع مذكر ومؤنث في كلام، وأريـــد الإخبـــار عنهمـــا أوجبت قواعد العربية غلبة المذكر مطلقا؛ لأن المذكر أصل كل شيء، والمؤنث مزيدٌ أو فـــرع من ذلك الأصل "[2] نقول: **الَرجُلُ والمَرَأة قَامَا، محمدٌ وفاطمةٌ ابنا علي فعلا كذا وكـــذا، محمـــدٌ ونساءُ الدنيا هم النَاجِحُون .**

ولم يخرج القرآن الكريم عن هذا النمط، فقد اطرد الاستعمال القرآني على تقديم الـــذكر على الأنثى في كل الآيات التي اجتمعا فيها ، مثل قوله:

---

[1] برهومة، عيسى: **اللغة والجنس " حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة "**، ص 57.

[2] رباع، محمد: **أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة اللغة العربية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، مجلد (11)، العدد(1)، 2005 م ، ص 24.

(أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ)[1]

(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ)[2]

وكذلك قوله: (وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَـٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍ)[3]

(وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا)"[4]

(وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا) [5]

وإذا اجتمع الذكر والأنثى في **صيغة التثنية**، ويراد الجمع بينهما فعادة ما يغلب الذكر على الأنثى، كإطلاق العرب: **الأبوين** على الأب والأم، **والقمرين** على الشمس والقمر، **والعصرين** على الغداة والعصر، **والثقلين** على الأنس والجن، **الفراتين** على نهري دجلة والفرات، **والأذانين** على الأذان والإقامة ، **والزوجين** الرجل والمرأة.

كما تظهر غلبة المذكر المؤنث في **باب الاستثناء**، فإذا جمع بين المذكر والمؤنث، وأريد إخراج المذكر؛ فإن قواعد النحاة لا تجيز ذلك، وعلى ذلك فإن النحاة يذهبون إلى أن المؤنث يخرج من جمع المذكر ولا يجوز العكس، ومن ذلك:" **حَضَرَ المُعَلِمُونَ إلا هِنْدًا** "، "**وَعَادَ المُتَسَابِقُونَ إلا سُعَاد**".

كما يخضع **باب الصفة** لأعراف المجتمع، ونظرة أهله إلى الأشياء، وهي نظرة مستمدة من درجة حضور الذكر في مجتمعه.

---

[1] آل عمران: آية 195.

[2] الحجرات: آية 13.

[3] التوبة: آية 71.

[4] المائدة، آية 38

[5] الأحزاب، آية 36.

إذا لم يذكر في اللغة العربية إلحاق تاء التأنيث في بعض الصفات المشتقة، واعتبرت هذه الصفات بصيغتها هذه مشتركة بين المذكر والمؤنث، فهذه الصفات المشتركة التي وردت من غير زوائد، والتي يمكن رد أصولها إلى إيقاع عادات المجتمع، أي أن هذه الصفات قد نشأت يوم نشوئها الأول رجولية صرفية.

ومن ذلك: **صبور** إذ يُقال:رجلٌ صبور، وامرأة صبور، وكذلك **طهور، وقتيل، وجريح، مغشِم**[1] **وحبيب، ومنحار، ومهذار، ومعطير** وغيرها من الصفات التي غلب فيها الذكر الأنثى وأطلقت صفة للجنسين.

والعلة في عدم إلحاق التاء بالصفة التي تكون من هذه الأبنية هي جريانها وكثرة استعمالها من قبل الذكور، وكذلك عادات المجتمع التي لا تقبل للمرأة أن تتصف بها.

مثلاً: عاشق وحبيب من الصفات التي يستأثر الرجل أن يفتخر بها، وكان عارًا على المرأة أن يفضح عشقها وحبها.

وكذلك فإن صفات **كقتيل وجريح وذبيح** من مخلفات حروب الرجال، وكذلك **منحار ومهذار** صفات تغلب للرجال.

ويظهر التأثير الواضح لأعراف المجتمع في **باب الصفة**، في أن هناك نعوتًا مذكرة لمنعوتات مؤنثة أي خاصة بالإناث دون الذكور.

ومن أمثلة ذلك قول العرب: **حائض، وطامث، وحامل وطالق، وكاعب، ومعصر** {إذا استوت نهودها}، **وجالع** {إذا طرحت قناعها}، **ومقلات** {لا يعيش لها ولد}، **وهلوت** {الفاجرة} **وحيزبون** {المرأة العجوز} **خود** {ناعمة } **حائل** {لمن لم تلقح} **ولفوت** {لمن تزوجت ولها ولد من زوج آخر}.

كما يظهر تغليب المذكر أمرًا جليًا في **صيغة الخطاب**. ومن ذلك قوله تعالى:

[1] **مغشِم**: للذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته.

"**يَا أَيُّها الَّذيَنَ آمَنوا اتَّقوا الله** " وقوله تعالى:" **أقيموا الصَلاةَ وَآتوا الزَكَـاةَ** " فعم هـذا الخطاب الرجال والنساء، وغلّب الرجال.

يقول **الثعالبي** في حديثه عن خطاب الرجال والنساء بالصيغة نفسها: " وتغليبهم الرجال من سنن العرب، كما أن تأنيث المذكر من قبيح الضرورة، لأنه رد أصل إلى فرع "[1].

كما أن لتمايز بين المذكر والمؤنث صورة في **باب إسناد الأفعال إلى الضمائر**، وذلك أن المذكر يظل محتفظًا بملمح التذكير لا ينفك عنه، في إسناد الأفعال وفي مطابقة وصفه له، سواء أكان المذكر حقيقيًا أم مفردًا مجازيًا، أما المؤنث فإن معطيات الذاكرة الجماعية تراخـت فـي موجباته في غير موضع حيث ينتظم إسناد الأفعال إلى المذكر ملمح استقرار لا ينفرط، بمعنـى أن في إسناد الأفعال إلى ضمائر المذكر ملمح الثبات والمحافظة على صيغة التذكير، في المقابل فإنه في إسناد الأفعال إلى المؤنث مشكل يتفاوت وفق حاجة الخطاب إليه.

ويظهر التفاضل التذكيري في مخاطبة المرأة بفعلٍ معتل الآخر، إذ يعامل كما لو كـان مسندًا إلى مذكرٍ، فنجد في العبارات الموجهة إلى المرأة " **ارمِ** " " **ولم ترمِ** "، وكأن النحاة غلبوا قاعدة المذكر لشيوعه.

وكذا الحال في إسناد الأفعال إلى ضمائر المتكلم " **أنا، نحن** " إذ يحتفظ ملمح الـذكورة بسماته وخصائصه، حتى في حال إسناده إلى المؤنث.

امتثالاً لقاعدة المعتل، فإن الخطاب كان مقتصرًا على الرجال، في مقابل تغيب المـرأة، وما ذلك عائدٌ إلا لأن الذاكرة تُلغي أن تكون المرأة مخاطبة.

كما أن أعراف المجتمع وتقاليده قد أثرت في جوانب من **الممنوع من الصـرف**. إذ إن الصرف في اللغة يعني التنوين[2]. والممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين.

---

[1] الثعالبي، أبو منصور: **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: مصطفى السقا ، دار الفكر، بيروت لبنان، ص 336.

[2] ابن منظور: مادة " صرف ".

يذكر **المبرد:** " وإنما تأويل قولنا لا ينصرف، أي لا يدخله خفض ولا تنوين "[1]

وعلى ذلك فقد عمد النحاة في أثناء تقنينهم لباب الممنوع من الصرف أن رأوا أن العلم يُمنع من الصرف إذا كان مؤنثًا أو أعجميًا، أو على وزن خاص بالفعل، أو مزيدًا بألف والنون أو مركبًا تركيبًا مزجيًا، أو على وزن فُعل.

ولأعراف المجتمع أثرٌ واضحٌ في منع كل ما يتصل بالأنثى من الصرف؛ لأن المجتمع يتجنب ما أمكن التصريح باسم المرأة، وكان يُكني عنها بابنة فلان وزوجة فلان وأم فلان وأخته دون التلفظ بصريح التسمية.

والممنوعات من الصرف أسماء متمكنة غير مكناء، وكأنها ليس لها حرية الأسماء من حيث الناحية النطقية، أي ليس لها إعراب الأسماء إعرابا كاملاً[2].

"ويُعلل سبب منع الأعلام المؤنثة من الصرف، في أن التأنيث فقد لشرط الجنس حقيقة أو مجازًا، إذ الأصل التذكير، والتأنيث فرع. والعجمة فقد لشرط العروبة، ووزن الفعل فقد لشرط الصيغ الخاصة بالاسم،والزيادة بألف والنون فقد لشرط العدد؛ لأن "أن" دلالة على التثنية"[3].

في المقابل فإن عدم منع جمع المذكر السالم من الصرف هو كثرة الاستعمال، أما منع العلم المركب تركيبًا مزجيًا من الصرف؛ فعائدٌ إلى أنه فقد شرط البسطة والإفراد النحوي.

العرب راؤا في أن كل ما يطلق على الإناث من أعلام وصفات فهو ممنوع من الصرف، حيث لا ينون مطلقًا ، ويجر بالفتحة بدلاً من الكسرة، وعلى ذلك فالأسماء الممنوعة

---

[1] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، 1386هـ، ص309/3.

[2] بركات، إبراهيم ابراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، ص316.

[3] الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص 69.

من الصرف هي أسماء منقوصة لأن الجر خاص بالأسماء، والأسماء في الأصل مذكرة، والتذكير هو الأصل"[1].

ويؤكد ذلك **المبرد** في مقتضبه بالقول:" إن كل أنثى سميتها باسمٍ على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف، كانت فيه علاقة التأنيث أو لم تكن مذكرًا كان أم مؤنثًا "

ويُضيف:" فإن سميتها بثلاثة أحرف وسطها ساكن، فكان ذلك الاسم مؤنثًا أو مستعملاً للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته أو لا تصرفه "[2].

ويؤكد ذلك **سيبويه** بقوله: " إن ترك الصرف في المؤنث ثلاثي الحروف، ساكن الوسط أجود وأقيس "[3]. ومن ذلك **(هنْد، وشمْس، وجُمْل، ودعْد).**

ومن ذلك قول **جرير**[4] :

المنسرح

لمْ تَتَلفعْ بِفَضْلِ مئْزَرِهَا دَعْدٌ ولَمْ تُغْد دَعْدُ مِنْ العُلَبْ

الشاهد: جواز صرف دعد وعدم الصرف، لأنها مؤنث ثلاثي الحروف، ساكن الوسط.

ومن الجدير بالذكر أن الأعلام التي قد تشترك بين الذكر والأنثى تُصرف في حال التذكير، وتُمنع من الصرف في حال التأنيث، أي أن كل ما يمكن أن يسمى به المذكر والمؤنث معًا فإنه يصرف في حال التذكير، ويُمنع من الصرف في حال التأنيث.

---

[1] بركات، إبراهيم إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، ص 318.

[2] المبرد: **المقتضب** 35/3.

[3] ينظر، سيبويه : **الكتاب** 24/3، والمبرد : **المقتضب** 35/3.

[4] جرير: **ديوانه** 72، ينظر ، سيبويه : **الكتاب** 241/3، وابن يعيش : **شرح المفصل** 117، الأشموني ، علي نور الدين بن محمد : **شرح الاشموني على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب، بيروت 1955 م ، 154/3.

"كما يخضع **باب تذكير الفعل وتأنيثه** لأعراف المجتمع، إذ إن الفعل في نطقه يتأثر بما أسند من مؤنث أو مذكر؛ فإذا أسند الفعل إلى فاعلٍ أو نائب فاعل مؤنث، سواء أكان تأنيثه واجبًا أم جائزًا، فإنه يجب أن يضام إليه ما يدل على ما أسند إليه من مؤنث.

قواعد العربية تجيز تذكير فعل الفاعل المؤنث، سواء أفصل الفعل عن الفاعل بفاصل، أم لم يكن هناك فاصل. فالعربية تجترىء على تذكير المؤنث، على قاعدة رد الشيء إلى أصله. لكثرة دورانه في الكلام.

ومن أمثلة النحاة في باب تذكير فعل الفاعل المؤنث بوجود فاصل:

{جاءَ اليومَ هندٌ } { حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ } { وما حَضَرَنا اليومَ إلا فاطمةُ} {ما جاءَ إلا هنْدٌ } { وما يُنْجِبُ إلا هندُ } { وما يحيضُ إلا ليلى } { وما يُرضعُ إلا بشرى}.

ومن أمثلة النحاة في باب تذكير فعل الفاعل المؤنث بلا فاصل:

{ طَلَعَ الشمسُ } { انْتَهى الندوةُ }

ومن شواهد النحاة الشعرية في تذكير المؤنث قول الشاعر[1]:

المتقارب

فَـــلا مُزْنَـــةٌ وَدقـــتْ وَدْقِهـــا وَلا أرضٌ أبْقَـــلَ أبقالهـــا

الشاهد: تذكير الفعل المؤنث مع أنه يجب أن يضام إلى الفعل ملمح التأنيث كان عليه أن يقول: أبقلت وتؤول على أن الأرض مكان، والمكان مذكر[2].

وقول **زياد الأعجم** مولى عبد القيس[3]:

---

[1] أي عامر بن جوين الطائي، يصف أرضًا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث. وينظر: البغدادي، **خزانة الأدب** 21/1، وسيبويه، **الكتاب** 1 / 240، وابن جني، **همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع** ، دار المعرفة ، بيروت 171/2.

[2] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 94/5.

[3] بركات، إبراهيم إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، ص 290.

الكامل

إنَّ السَـــــمَاحَةَ والمُـــــرُوْءَةَ ضـــــمنا قبْـــرًا بِمـــرْوٍ عطريـــق الوَاضِـــحِ

الشاهد: تذكير الفعل المؤنث مع أنه يجب أن يضام إلى الفعل ملمح التأنيث، وكان عليه أن يقول: " **ضمنتا** ".

وكذلك قول **الأعشى** "ميمون بن قيس[1]:

المتقارب

فَإمـــــا تَرِينِـــــي وَلَـــــى لمّـــــة فـــــإنَّ الحَـــــوادثَ أودى بِهـــــا

الشاهد: تذكير الفعل المؤنث مع أنه يجب أن يضام إلى الفعل ملمح التأنيث، وكان عليه أن يقول: " **أودت** ".

ومن الشواهد النحوية الشعرية على تذكير المؤنث إذا فصل بين الفعل وفاعلـــه حـــذفت علامة التأنيث وإن كان تأنيثه حقيقيًا.

قول **جرير**[2]:

الوافر

لَقـــــدْ ولَـــــدَ الأخيطـــــلَ أمُ ســـــوءٍ عَلـــى بَـــابِ آســـتِها صُـــلبُ وشـــام

الشاهد: تذكير الفعل المؤنث لأنه فصل بين الفعل والفاعل بفاصل " الأخيطل".

وقال كذلك[3]:

---

[1] ينظر: ميمون بن قيس، **ديوانه** 120، وسيبويه، **الكتاب** 46/2.

[2] ينظر: **ديوانه** 512، و ابن يعيش، **المقتضب** 146/2، وابن جني، **الخصائص** 114/2، وابن يعيش، **شرح المفصل** 9/5.

[3] ينظر: جرير **ديوانه**، ص 515، **شرح الشذور** 79، وابن يعيش، **شرح المفصل** 93/5 والأشموني، **شـــرح الأشـــموني** 365.

البسيط

إنَّ امـــــرءاً غَـــرهُ مِـــنْكُنَ وَاحِـــدَةٌ بَعْدِي وبَعـدَك فَـيْ الـدُّنْيَا لَمَغْـرُورُ

الشاهد: ترك التاء من غرته جائز لوجود الفاصل **(منكن)**.

يقول **جران العود**[1]:

الطويل

أَلا لا يُغـــــرَّنَّ آمَـــــرأً نَوْفَليـــــةُ عَلى الرَّأسِ بَعْـدى أو تَرائِـبَ وُضّـح

الشاهد: تذكير الفعل المؤنث لأنه فصل بين الفعل والفاعل بفاصل **(آمرأ)**.

هناك كثيرٌ من الكلمات التي قيل إنها مؤنثة قد جاءت في الاستعمالات القرآنية والأدبية مذكرة، ومن ذلك **الكف والأرض والعين والسماء.**

قال الشاعر[2]:

الطويل

أرَى رَجُـــلاً مِـــنْهُم أسْـــيَفا كَأنَّمَـــا يَضُـــمُّ إلـــى كَشـــحَيه كَفـــا مُخْضَـــبا

الشاهد: ذكر الشاعر لفظة **(الكـــف)** مع أنها وردت في المعاجم مؤنثة، وقد ذكرت حملاً على المعنى لأن الكف في معنى العضو.

وقول الشاعر[3]:

الوافر

ثَلاثَـــــةُ أنْفُـــــسٍ وَثَـــــلاثُ ذوْدٍ لقـــدْ جَـــارَ الزَّمَـــانُ علـــى عِيَـــالي

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 5 / 93، ، والاشموني : **شرح الأشموني**، 366.

[2] عمر، أحمد مختار: **اللغة واختلاف الجنسين**، ص 77

[3] العيني ، بدر الدين (**ت 855 هـ**) **المقاصد النحوية في شرح شواهد ألفية على هامش خزانة الأدب ولب لسان العرب** ، دار صادر (**د. ط**) ، 668/2

الشاهد: ذكر الشاعر لفظ النفس، مع أنها مؤنث، وقد ذكرت حملاً على المعنى لأن النفس في معنى العضو. وقال **جرير**[1]:

الوافر

إِذَا نَزَلَ السَمَاءُ بِأرضِ قَوْمٍ رَعيْنَاهُ وإِنْ كَانوا غِضَابَا

الشاهد: ذكر الشاعر كلمة **السماء** مع ذكر المعاجم أنها مؤنثة ، وقد حملت السماء على معنى السقف لذلك ذكرت.

ومن الشواهد القرآنية على تذكير المؤنث: قوله تعالى: (فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ)[2] ومنه قول الله عز وجل: (وَقَالَ نِسۡوَةٌ فِي ٱلۡمَدِينَةِ)[3].

استنادًا إلى ما سلف ذكره يمكن القول إن للجنس أثره الواضح في بناء الجملة أو الدراسة النحوية ، ولغلبة المذكر بصمة واضحة على أمثلة النحاة وشواهدهم، فقد ظهر ذلك جليًا في أغلب الأبواب والأساليب والأنماط النحوية. ولكن هناك مواضع خرجت فيها العربية عن المألوف، فلم تظهر انحيازها إلى المذكر على الإطلاق، بل على العكس من ذلك فقد مالت إلى **تغليب المؤنث على حساب المذكر.**

إن النحاة في ضبطهم للغة وتقعيدها، رسموا لذلك معيارًا يقوم على أن الأشياء كلها أصل التذكير ولكنهم حين غلّبوا التأنيث في بعض الحالات كانوا يحملون ذلك على المعنى، أو يؤولونه بالمذكر لأنه أصل، فالفرع يُقاس على الأصل عند اتحاد العلة[4].

---

[1] عمر، أحمد مختار: **اللغة واختلاف الجنسين**، ص 77

[2] البقرة: آية 275.

[3] يوسف: آية 30.

[4] برهومة، عيسى: **اللغة والجنس " حفريات لغوية في الذكورة والانوثة "** ، ص 101

إن المتتبع لآيات القرآن الكريم يشف أن القرآن الكريم مال في كثير من آياته إلى تغليب المؤنث، ومن ذلك تأنيث لفظة " **الرُسل** " في أغلب الآيات مع أن الرسل لم يكونوا إلا من الذكور كقوله تعالى: (لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ)[1]

وقوله تعالى: (قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ)[2] وغيرها.

وكذا الحال نفسه في لفظ " **الملائكة** " في القرآن فقد غلب تأنيث الفعل معه، مع حرص القرآن في أكثر من آية على نفي الأنوثة عنهم، كما في قوله تعالى:(إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ)[3]

وقوله أيضا:

"**وَجَعَلوا المَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَحْمنِ إِنَاثَا** "[4].

ومن صور **تغليب المؤنث** في الأبواب والمواطن النحوية" أن العربية تُجيز أن يجمع المذكر في بعض حالاته جمع مؤنث، ومن ذلك:" خلافات، صراعات، جزاءات، شعارات "[5].

كما أن المذكر يمكن أن يوصف بالمؤنث، ومن ذلك قول سيبويه:" فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفًا، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس، ومن ذلك قوله:

"**لا يَدْخُلُ الجَنَةَ إلا نَفْس مسلمة** "[6].

---

[1] الأعراف، آية 43.

[2] النساء، آية 78.

[3] النجم، آية 27.

[4] نفسه: آية 124.

[5] برهومة عيسى: **اللغة والجنس** " **حفريات لغوية في الذكورة والانوثة** " ، ص 100.

[6] ينظر: سيبويه : **الكتاب**، 2 / 59.

ومن تغليب المؤنث كذلك تغليب الليالي على الأيام، يقول **أبو علي:** " اعلم أنَّ الأيام والليالي إذا اجتمعت غُلِّب التأنيث على التذكير، وهذا خلاف المعروف من غلبة التذكير في عامة الأشياء" [1].

كما أن هناك أساليب نحوية، خاصة **بالمؤنث،** ومن ذلك أسلوب الندبة، وهو الندب والبكاء على فقيد، وقد تخلق هذا الأسلوب ليكون مقتصرًا على النساء، لأنه يعيب على الرجل أن يبكي، وبالتالي يظهر ضعفه أمام الناس.

يقول **ابن جني** متحدثًا عن أسلوب الندبة: " إن أكثر من يتكلم بهذا الأسلوب النساء "[2].

"ظهر هذا النمط من الأساليب نتيجة اتصال المرأة بالرجل، ومصاحبته إياه، وخاصة وقت الحروب، إذ كن يسرن مع الجيش كي يشددن من عزائمهم فما ينشدن من أناشيد حماسية، حتى إذا قُتل فارسٌ ندبنه ندبًا حارًا حاضات على الأخذ بثأره، والانتقام من قتله "[3].

ومن الشواهد النحوية الشعرية في باب الندبة: قول **ابن قيس الرقيات** [4]:

الكامل

تَبْكِيهِمُ أسْمَاء مِعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمى: وارزتّيه

ومن قوله تعالى: (هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ)[5]

ومن الأساليب النحوية التي قد تخلق مختصًا بأسماء النساء، أسلوب الترخيم، وهذا الأسلوب كأنه شيء من حجاب أو بعض تحفظ على التصريح باسم المرأة كاملاً.

---

[1] ابن سيده: علي بن اسماعيل: **المخصص،** المكتب التجاري للطباعة، القاهرة، 1321هـ، 17 / 115.

[2] ينظر: ابن جني: **اللمع في العربية،** تحقيق: حسين محمد، أحمد شرف، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1954 م، ص 12.

[3] ضيف، شوقي: **العصر الجاهلي،** دار المعارف، 1960 م، ص 72.

[4] **ديوانه** 40، السيرافي، الحسن بن عبد الله : **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق : محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث دمشق ،1979.م ، ص 98 .

[5] الحاقة، آية 19.

ومن الشواهد النحوية الشعرية على أسلوب الترخيم ، قول **مجنون بن عامر**[1]:

الوافر

أَلا يَـــا ليْـــلَ إنْ خيُـــرتِ فيْنـــا بِنفْســـي فـــانْظُرِي أيْـــنَ الخَيَـــارُ

الشاهد: حيث رخم الشاعر " ليلى ".

وقول **اوس بن حجر**[2]: **الطويل**

تَنَكَـــرَت منْـــا بعْـــدَ معْرِفَـــةٍ لَمـــي وَبعْـــدَ التَصَـــابي والشَّـــبَابِ المُكَـــرَمِ

الشاهد: حيث رخم الشاعر " لميس ".

---

[1] مجنون بن عامر: **ديوانه** ص 122، السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ص 602.

[2] أوس بن حجر: **ديوانه** 48/1. والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ص 117.

الفصل الرابع

السيـــاق الاجتماعـــي وأثره في التراكيب والأمثلة النحوية

المبحث الأول: السياق بين اللغة والاصطلاح وعناية العلماء به

المبحث الثاني: عناصر النظرية السياقية الكلامية ومدى تأثيرها في العلاقات النحوية

المبحث الثالث: أثر سياق الكلام في النظام النحوي

المبحث الأول

السياق بين اللغة والاصطلاح وعناية العلماء به

السياق لغةً

إن المطّلع على مادة "سوق " في المعجم يلحظ تعددًا لمعاني هذه المادة، وبعدًا عن المعنى الذي تستخدم فيه كلمة السياق عند اللغويين، سوى معنى واحد فقط وجدت بينه وبين هذه الكلمة علاقة وطيدة لمن يمعن النظر .

ذهب ابن فارس أن " **السين والواو والقاف** " أصلٌ واحد وهو حدوُ الشيء، يُقال: **ساقه يسوقُه سَوقًا والسيقة:** ما استيق من الدواب. ويُقال: **سقتُ** إلى امرأتي صَداقها، **وأسَقْتُه. والسوق** مشتقة من هذا لما يُساق إليها من كل شيء، والجمع **أسواق، والساق** للإنسان وغيره والجمع سُوق، وإنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق عليها[1].

وقال ابن منظور: "**السَّوق** " معروف، **وساق** الإبل، وغيرها **يسوقها سوقًا وسياقًا** وهو **سائق وسواق،** ومنه قوله تعالى: (وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ)[2] أي سائق يسوقها إلى محشرها.

ومنه قول **امرىء القيس**[3]:

الوافر

لَنَا غَنَمٌ نُسَوِّقُهَا غِزَارٌ كَأَنَّ قُرُون جِلَّتِها العِصِيُّ

وفي الحديث: " لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قطحان يسوق الناس بعصاه "[4] وسواق يسوق بهن ، أي حاد يحدو الإبل ، فهو يسوقهن بحدائه[5].

---

[1] ابن فارس ، أبو الحسين: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة البابي ، مصر 3 / 117

[2] سورة ق: آية 21.

[3] امرؤ القيس، ديوانه 54.

[4] ابن منظور: **لسان العرب**، مادة " سوق ".

[5] الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، دار إحياء التراث ، بيروت ، مادة " سوق "

وعلى ذلك يقال: انساقت وتساوقت الإبل إذا تتابعت، وكذلك تقاودت، فهي متقاودة، ومتساوقة.

ومن معاني هذه المادة : **ساق** إليها الصداق والمهر سياقًا، و**أساقه** وإن كان دراهم أو دنانير، لأن أصل **الصداق** عند العرب الإبل، وهي التي **تساق** فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار. ومنه **أساقه** أبلا ، أي أعطاه إياها يسوقها ، **وساق** فلان من امرأته، أي أعطاها مهرها، **والسيقة** ما اختلس من الشيء فساقه، ومنه قولهم: " إنما ابن آدم **سيقة** يسوقه الله حيث شاء، وقيل **السيقة** التي تساق سوقًا[1].

فحاصل هذه المعاني اللغوية التي ذكرت لهذه المادة، هو التتابع والسير والانتظام، وهو ذو علاقة قريبة جدًا بمعنى السياق عند اللغويين.

السياق اصطلاحًا

على الرغم من تعويل القدماء على السياق للإفادة منه في فهم النص أو بنائه، إلا أنه لم يعتد به مصطلحًا قائمًا في العلوم المشار إليها، إذ لم يوضع له تعريف معين، ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر[2].

حمل لفظ السياق في كتب التراث العربي صيغًا متعددة، واستعمالات مختلفة، كان لها تأثير في عملية الفهم، إذ غدت قابلة لتعدد الفهم.

يرتكز المعنى الاصطلاحي للفظ السياق في التراث العربي على ركيزتين هما: السياق الداخلي " اللغوي " ويقصد به تلك الأدوات التي يستعين بها قارىء النص لفهم المراد منه، في حدود النص المقروء، دون البحث عن عوامل خارج النص.

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، مادة " سوق ".

[2] الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحنفي : **التعريفات**، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ــ بيروت ، ط1 ، 1987 م ، ص 284.

فقد أطلق السياق في التراث العربي ويراد به **السياق اللغوي**، وكان أول من استخدمه بهذا المعنى الشافعي حين عقد بابًا في الرسالة أسماه: " **باب الصنف يبين سياقه معناه** "[1].

أي أن السياق اللغوي يعني المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة أو الجملة ، ويتمثل ذلك في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب ، فهو الذي يحدد المعنى المقصود من بين هذه المعاني المختلفة لهذه الكلمة.

ومن الجدير ذكره أن السياق الداخلي اللغوي يقوم على دعامتين هما: **السباق** ويقصد بها ما سبق من الكلام، وتوقف فهم معنى ما بعده عليه.

أما الدعامة الأخرى التي يقوم عليها السياق اللغوي الداخلي هي **اللحاق**، وتعني ما لحق من الكلام، وتوقف فهم معنى ما قبله عليه.

بمعنى آخر أن السياق اللغوي الداخلي هو ما يعين على فهم المراد بالنظر في السابق أو الاحق، أو بهما جميعاً.

في حين أن هناك ركيزة أخرى يرتكز عليها المعنى الاصطلاحي للفظ " السياق " في كتب التراث العربي هي **السياق الخارجي**، وأعني به تلك الأدوات الخارجة عن النص، والتي يستعين بها القارئ لفهم المراد منه، وما يحيط بالنص من ظروف يكون لها الأثر في فهمه، كحال المخاطِب، والمخاطَب، ومكان ورود النص وزمانه ، والغرض الذي سيق له.

ويطلق اللغويون والنحاة على السياق الخارجي اصطلاحات متعددة، تؤدي نفس المفهوم من مثل: الحال " الأحوال " والمشاهدة، والدليل، والقرينة " القرائن "، والمقام، والموقف.

---

[1] الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحنفي : **التعريفات**، ص 284.

ـ السياق في الدرس اللغوي الغربي

يحتل السياق موقعًا مهمًا في الدرس اللغوي، وذلك عائد إلى ما توصل إليه الدارسون إلى أن دلالات الألفاظ تظل غامضة قابلة للاحتمالات، ولا تظهر دلالتها إلا من خلال وضعها في سياق معين.

تعد نظرية السياق من النظريات الحديثة التي ظهرت في الغرب، وهي تشكل حجر الأساس في المدرسة اللغوية الاجتماعية التي أسسها " **فيرث** " في بريطانيا[1]. والتي تعني بدراسة المعنى عن طريق توظيف كل ما يُحيط بالموقف الكلامي من قرائن لفظية وحالية ومقامية.

يؤكد العالم الإنجليزي " **فيرث** " الوظيفة الاجتماعية للغة، فيذهب إلى أن " المعنى ما هو إلا نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فهو ليس فقط وليد لحظة معينة بما يصاحبه من صوت وصورة، ولكنه أيضاً حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكتسب دلالاتِها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث، أي من خلال سياق الحال[2].

ويرى أصحاب هذه النظرية أن معنى الكلمة يحدده استعمالها في اللغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه، ولهذا يصرح **فيرث** بأن: " المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي: وضعها في سياقات مختلفة[3].

وقد قسم اللغوي **فيرث** السياق إلى قسمين: السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي، كما أكد التوازي بين السياقات الداخلية والشكلية، وبين السياقات الخارجية للموقف[4].

وأما عناصر سياق الحال أو الموقف، فقد رأى " **فيرث** " أنها جزء من أدوات علم اللغة وهي: الملامح الوثيقة بالمشتركين، كالأشخاص، والخصائص الذاتية المميزة للحدث الكلامي، كما يشمل سياق الحال الأشياء ذات الصلة بالموضوع، وكذلك الحدث الكلامي.

---

[1] عمـــر، أحمد مختار: **علـــم الدلالـــة**، ص 68.

[2] نفســـه ، ص 68.

[3] مدكور، عاطف: **علم اللغة بين التراث والمعاصرة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر، 1987 م، ص 238.

[4] روبنز: **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة ــ الكويت، 1998م، ص 349.

كما أشار العالم اللغوي " **فندريس** " إلى أهمية السياق في التحليل اللغوي، يقول: " الذي يعيِّن قيمة الكلمة هو السياق، إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تُستعمل فيها في جوٍّ يحدد معناها تحديدا مؤقتاً، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدةٍ بعينها على الكلمة، على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها[1].

ويقول أيضًا: " إن السياق هو الذي يخلِّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعُها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية[2].

ولقد ردَّ العالم اللغوي " **بالمر** " على كل من رفض السياق أو استبعده من اللغويين قائلاً: "من السهل أن نسخر من النظريات السياقية مثلما فعل بعض العلماء وأن نرفضها باعتبارها غير عملية، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق[3].

أما العالم اللغوي " **ستيفن أولمان** " فقد تحدث عن مفهوم السياق، وأكد أن مفهوم السياق لا يقتصر على اللغوي منه، بل يشمل أيضًا ما أصطلح عليه بسياق الحال.

يقول: " أن معنى السياق لا ينبغي أن يقتصر على الجمل السابقة واللاحقة فحسب، بل ينبغي أن يشمل كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات؛ والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها أهميتها البالغة في هذا الشأن[4].

وكذلك الحال عند العالم اللغوي " **دي سوسير** " الذي يرى أن دراسة معاني الكلمات تقتضي تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها، سواء أكانت لغوية أم غير لغوية. يقول " **دي**

---

[1] فندريس: **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، مكتبة الأنكلو المصرية – مطبعة لجنة البيان العربي، 1950م ص 231.

[2] المرجـــع السابق : ص 231.

[3] بالمر: **علم الدلالة**، ترجمة: مجيد ماشطة، مطبعة العمال المركزية، بغداد ــ العراق، 1985 م، ص 61.

[4] ستيفن أولمان: **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة وتحقيق: كمال بشر، دار غريب للطباعة، ط1، 1997 م، ص 62.

سوسير ": " إن السياق يتركب دائمًا من وحدتين متتاليتين فأكثر، والكلمة إذ وقعت في سياقٍ ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابقٌ ولما هو لاحقٌ بِها أو لكليهما معًا[1].

أما العالم اللغوي البولندي " **مالينوفسكي** " فقد استعمل مصطلح سياق الحال، والذي يعني الموقف الفعلي الذي حدث فيه الكلام، أي أن السياق الذي قصده **مالينوفسكي** هو البيئة الطبيعية أو الواقع الثقافي للمجتمع[2].

أما العالم " **جون لاينز**" فيرى أن السياق هو من يحدِّد معنى الوحدة الكلامية في الخطاب ونوعَها وكيفية التعبير عنها ويتجاوز ما يقال إلى ما هو مقصود ضمنًا[3].

ــ السياق في الدرس اللغوي العربي

على الرغم من أن نظرية السياق تعد نتاج الدرس الغربي إلا أن جذورها تمتد وتتشعب في الدرس اللغوي العربي، سواء عند النحاة أو البلاغيين أو غيرهم.

كان للعلماء العرب جهود رائدة في العناية بدلالة السياق على المستويين النظري والعملي، إذ أشاروا إلى أهمية السياق ووظفوه في دراسة النصوص وتحليلها، ولكن لم يتح لهم أن يؤسسوا نظرية علمية في السياق ؛ لأن اهتمامهم انصب على الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري في هذا المجال.

ومن الجدير ذكره، أن اهتمام اللغويين العرب بدراسة السياق جاء بتأثير واضح من نظرية " **فيرث** " السياقية ؛ لأنهم تلقوا هذا العلم بشكل مباشر وغير مباشر.

---

[1] دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة: صالح الفرماوي ومحمد الشاوش، دار العربية للكتاب، طرابلس ــ ليبيا 1985 م، ص 1986.

[2] مالينوفسكي: **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة**، ترجمة: يحيى أحمد، عالم الفكر ــ الكويت، مج 20، ع 3، 1989 م ، ص 82.

[3] جون لاينز: **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ــ العراق، 1987 م ، ص 222.

تفاوت اللغويون العرب في نظرتهم إلى مفهوم السياق، فبعضهم عُني بالسياق اللغوي، وبعضهم عُني بسياق الحال وبعضهم نظر إلى السياق نظرة شاملة. ولكن اهتمامهم انصب على المقام أو سياق الحال أكثر من غيره مع عدم إهمالهم للسياق اللغوي.

ومن الشواهد الدالة على استعمال اللغويين لمصطلح السياق اللغوي، نظرية النظم عند **عبد القاهر الجرجاني التي** قامت على مفهوم السياق اللغوي، أي تتابع الألفاظ في نسق واحد معين، وتعالقها والتئامها، واللفظ عنده لا يكتسب دلالته وقيمته إلا من السياق الذي يرد فيه.

يقول **عبد القاهر الجرجاني:** " إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض، فيُعرف فيما بينهما فوائد "[1].

إن السياق هو نقطة البدء، بحيث لا يمكن وجود كيان للتعبير إلا من خلاله، وذلك أن معاني العبارات لا تفهم بمجرد فهم معاني مفرداتها وإنما بموجب تحديد كيفية ترابط تلك المفردات والمعاني بموجب علاقات بنائية تشكِّل هيكلة النص.

أما السياق الاجتماعي " **سياق الحال أو سياق الموقف** " فقد حظي بعناية اللغويين العرب واهتمامهم ، وأولوه اهتمامًا أكثر من غيره، وقد عني اللغويون العرب بالمقام أو الحال: " كل ما يحيط بالكلام من ملابسات تتعلق بحال المتكلِّم أو المخاطَب أو موضوع الخطاب أو زمانه أو مكانه "[2].

ومن النماذج على اهتمام اللغويين بسياق الحال، ما ذهب إليه **ابن قتيبة** وهو مراعاة مقتضى الحال، إذ يرى " أنه يجب على الكاتب أن يجعل ألفاظه على قدر الكاتب والمكتوب إليه، وألا يعطي خسيس الناس رفيع الكلام، ولا رفيع الناس خسيس الكلام "[3].

---

[1] الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، قراءة وتعليق محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، 1989 ، ص 537.

[2] خليل، عبد المنعم: **نظرية السياق بين القدماء والمحدثين** " **دراسة لغوية نحوية دلالية**، ص 81.

[3] ابن قتيبة،عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد: **أدب الكاتب**، مؤسسة الرسالة، ص 18.

وكذلك **بشر بن المعتمر** (210 هـ) الذي يعد أول من أشار إلى المقام، وبين أهمية مراعاته يقول: " المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتَّضِع بأن يكون من معاني العامة، وإنِما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقامٍ من المقال "[1].

وقد حظي السياق بأهمية بالغة عند علماء القرآن والمفسرين، إذ اعتمدوا في دراسة النص القرآني وفهم جوانبه على جانبي السياق اللغوي وغير اللغوي. وكذلك الحال عند علماء "أصول الفقه" فقد اعتمدوا على فكرة السياق في بيان المعنى في النصوص الشرعية.

ويعد **الأمام الشافعي** أول من صرح بمصطلح السياق وأراد به طريقة تتابع الكلام وغرضَه، وقد وظَّف السياقَ في استنباط الأحكام من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

حيث أشار إلى أهمية السياق في تحديد الدلالة وتوجيهها، يقول:" فالكلام قد يكون "عاماً ظاهراً يراد به العامّ ويدخله الخاصُّ، فيستدلُّ على هذا ببعض ما خوطِب فيه، وعامًّاً ظاهراً يراد به الخاص، وظاهراً يُعرف من سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكلُّ هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره "[2].

---

[1] الجاحظ ، عمرو بن بحر : **البيان والتبيين**، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، 1998 م، 1 / 136.

[2] خليل، إبراهيم محمود: **السياق وأثره في الدرس اللغوي " دراسة في ضوء علم اللغة الحديث** "، رسالة دكتورة مقدمة للجامعة الأردنية، 1990 م، ص 58.

المبحث الثاني

عناصر النظرية السياقية الكلامية ومدى تأثيرها في العلاقات النحوية

أشرنا سابقًا إلى أن اللغة مظاهرة اجتماعية لا تتمثل في هذه الأحداث اللغوية على جميع مستوياتها الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية وإنما تضم إلى هذه الأحداث اللغوية، البيئة التي تستخدم فيها، والشخص الذي يتحدث بها، والآخر الذي يسمعها، والمشاركين لهذين والعلاقة بين هؤلاء جميعًا، والأشياء المحيطة بهذه الأحداث والزمان والمكان، ومستوى الحديث ونوعه ومجاله.

وإلى ذلك ذهب الدكتور حلمي خليل بالقول:" إن اللغة يمكن أن تعتبر أكثر من النظم المعجمية والنحوية والفونولوجية، بل أكثر من التراكيب اللغوية، إننا يمكن أن ننظر إليها باعتبارها نوعًا من السلوك الذي يرتبط بالمشاركين في الأحداث اللغوية في إطار بيئاتهم وفي إطار موضوع الاتصال نفسه، إن معاني الكلمات تتغير تبعًا لتغير السياق، وهو غير محدد أو ثابت ، ولذلك فإن معاني هذه الكلمات يمكن استخدامها حين تظهر في السياق "[1].

وعلى ذلك نستطيع القول: إنَّ دارس اللغة عليه أن يتفاعل مع المقام ؛ لأن الأحداث اللغوية لا تقع بعيدة أو منفصلة عن العناصر الأخرى للسلوك اللغوي، أنها تتفاعل مع أنواع من السلوك الاجتماعي الإنساني المركب والمتنوع، وترتبط معه على نحو متبادل، هذه الأحداث اللغوية تأخذ مكانها في السياق الاجتماعي أو المقام الذي هو العنصر الثالث من عناصر الحدث اللغوي.

ومن هذا المنطلق يمكن لنا أن نحدد العناصر الأساسية لسياق الحال أو المقام، ومدى تأثيرها في العلاقات النحوية، ولعل أهم هذه العناصر:

---

[1] خليل، حلمي: **العربية وعلم اللغة البنيوي " دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث** "، دار المعرفة الجامعية، 1988 م، ص 135.

1. المتكلـــم

إن مشاهدة المتكلم في أثناء الكلام الفعلي تعين على فهم الحدث اللغوي، بل التعرف على كل صفات المتكلم ؛ وذلك لأن لكل متحدث معجمه الخاص، ومفرداته التي يتآلف معها، ويفضل استخدامها.

وعلى ذلك فإن مشاهدة المتكلم في أثناء الكلام الفعلي تعين على معرفة ملامح المتكلم الشخصية، هل هو ذكر أم أنثى؟ واحد أم اثنان أم جماعة أم جمهور؟ وما هو جنسه ودينه وشكله الخارجي ونبرة صوته ومكانه الاجتماعي إلى آخر هذه الصفات التي تميزه عن غيره[1].

أما أمام النحو سيبويه فقد تطرق في كتابه الكتاب إلى فئات ومستويات من المتكلمين، بعد أن أكد على ضرورة تحديد هوية هذا المتكلم لدورها في الإفصاح عن فهم الحدث اللغوي. وهذه الفئات والمستويات هي:

أ. المتكلم الشاعر

أولى سيبويه هذا المتكلم منزلة خاصة ومكانة مرموقة، فقد احتكم إلى شعره، وتجاوز عن كثير من أخطائه، بحجة أن للشعر ضرورات تبيح المحظورات اللغوية، شرط ألا تصبح هذه المحظورات قواعد عامة، أو تستخدم في الكلام العادي. يقول سيبويه مؤكدًا على ما سبق" "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام "[2].

ويضرب سيبويه على ذلك قول **أبي النجم العجلي** قوله[3]:

الـــرجـــز

قَدْ أَصْبَحَـــتْ أَمَّ الخَيـــار تدَّعـــي عَلَيَّ ذَنْبـــًا كُلَّـــهُ لَـــمْ أَصْنَـــع

---

[1] خرما، نايف: **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة، 1978م، ص 123.

[2] ينظـــر، **سيبويـــه: الكتـــاب**، 1 / 26.

[3] أبو النجم العجلي، **ديوانه**، 46، وينظر، سيبويـــه : **الكتـــاب**، 1 / 26.

يرى سيبويه: " أنه كان يتعين على الشاعر أن ينصب " كله " لأن الرفع لا يحسن، أو أن يلحق الهاء في الفعل " أصنع " أن أراد الرفع، ولكن الضرورات الشعرية تبيح المحظورات اللغوية [1].

ب. المتكلـــم المتعلـــم

يحظى كذلك المتكلم المتعلم بمنزلة متميزة عند أمام النحاة " سيبويه " كيف لا، وهو الذي دأب سيبويه على توجيه وتعليمه أصول الكلام العربي، طالبًا منه ترسم سنن العرب في التعبير وسير وفق قواعد المتكلمين الأصليين للغة.

ويعد هذا المتكلم من أكثر المتكلمين الذين توجه إليهم سيبويه بالحديث في أغلب نصوص الكتاب آمرًا ، وناهيًا ، وناصحًا. ومن ذلك قول سيبويه: " واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنه تضمر بعد ما أضمرت العرب، وتظهر ما أظهروا، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر "[2].

ت. المتكلـــم المخطئ

وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الضعف، وهو الذي يعمد سيبويه في كثير من المواضع في الكتاب إلى تصويب بعض تراكيبه أو عدها " ضعيفة " أو " قبيحة " لا يؤخذ بها ولا يعتمد عليها.

ويظهر ذلك في قول سيبويـــه:" وأعلم أن ناسًا من العرب يغلطون "[3] وقوله أيضًا: " فهذا كلام خبيث ضعيف[4].

---

[1] سيبويه: **الكتـــاب**، 1 / 26 ــ 27.

[2] نفســـه، 1/ 265 ــ 266.

[3] نفسه، 2 / 155.

[4] نفســـه، 2 / 124.

ث. المتكلـــم الثقـــة

وهو العربي الذي يعول عليه سيبويه، الموثوق بعربيته وفصاحة لغته وخلوها من الأخطاء، وهو المرجع الأساس لسيبويه في تقعيد لغته وفي استنباطاته وآرائه ؛ لأن كلام هذا المتكلم يسير وفق القياس.

كما يرى سيبويه أن هذا المتكلم يملك معرفة حدسية وفطرية بوجوه النحو وحالاته المختلفة دون أن يكون ملمًا بمصطلحات النحويين، لذا يسند إليه سيبويه كلَّ العمليات اللغوية التي تجري في اللغة والعادات التي يمارسها العرب في كلامهم، مثل: الحذف والإضمار، والتقديم والتأخير وغيرها.

ومن الأمثلة النحوية التي ساقها سيبويه للإبانة عن دور المتكلم في تركيب بنية الكلام، يقول سيبويه في باب الذي عقده في الأفعال التي تُستعمل وتُلغى مثل: " ظنَّ وحسب ".

يقول سيبويه:" وإنما كان التأخير أي تأخير فعل الشك أقوى لأنه إنما يُجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ ، وهو يريد اليقين ، ثم يدركه الشك، فإذا ابتدأ كلامه على ما فيه نيته من الشك أعمل الفعل فيقول: " **أظنُّ زيدًا ذاهبًا**"[1].

ومعنى ذلك أن نية المتكلم هي التي تحدد إعمال ظنَّ وأخواتها من الأفعال أو إلغاء إعمالها وذلك وفقًا لحالة هذا المتكلم، فإذا كان شاكًا في كلامه أعمل الفعل فيقول:" **أظنُّ زيدًا ذهبًا** "، أما إذا غلب يقينه شكّه آخر الفعل ظنَّ، لذا يتوقف بناء جملة الشك وترتيب موضع فعل ظنَّ فيها على خيار المتكلم وإرادته.

ومن الأمثلة الأخرى التي جاء بها سيبويه، للكشف عن الدور الذي يلعبه المتكلم في تركيب بنية الكلام، الباب الذي عنونه سيبويه تحت: " باب جواز حذف حرف الجر " نحو:

" **اخْتَرْتُ الرِّجَال عَبْدُ الله** "

---

[1] سيبويه: **الكتـــاب** ، 1 / 120.

" **أَكَلْتُ بَلْدَةَ كَذَا** "[1].

حيث حذف حرف الجر " من " بعد الفعلين " اخترت وأكلت ".

ويعلل سيبويه الحذف بقوله:" أنه جاز الحذف هنا لأنه كثير في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه "[2].

ومعنى ذلك أن للمتكلم الحق في الاستخفاف والاختصار في الكلام على أن يبقى المحذوف في النية " نية المتكلم "، مع العلم أن المتكلم العربي لم يكن ليلجأ إلى الاختصار والحذف لو لم يكن متيقنًا من قدرة المخاطب أو السامع على فهم الكلام على الوجه الصحيح.

2- المخاطب " السامع " :ـــ

يتطلب الموقف الكلامي مرسلاً ومستقبلاً، يتبادلان خطابًا لغويًا مفهومًا في وسط يساعدهما على التواصل فيضحي خطابهما دالاً ومدلولاً، وإن هذا الدال وذاك المدلول عليه يحملان دلالات نحوية وصرفية وصوتية ومعجمية.

إنَّ المستقبل " المتلقي " يعيش في سياق، وهذا السياق يمكن أن يكون عنصرًا مؤثرًا في نقل الخطاب الكلامي بينهما على نحو ما ؛ لأن السياق هو المجتمع الحي اجتماعيًا، واقتصاديًا، ونفسيًا.

ومن المعلوم أن وظيفة التواصل والإفهام لم تغب عن أذهان العرب ، بل كانت هذه الوظيفة هي الأساس الذي بنوا عليه قواعدهم وتحليلاتهم، لذا كانوا حريصين كل الحرص على تجنب وقوع اللبس على المخاطب في مواضع متعددة.

أولى النحاة اهتمامًا كبيرًا بالمتلقي، فقد كان سيبويه دائم الاستدعاء لعنصر من أهم عناصر السياق ألا وهو المتلقي (المخاطب).

---

[1] سيبويـــه: **الكتـــاب**، 1 / 17.

[2] نفســـه، 2 / 144.

يرى سيبويه أن الكلام لا يكون كلامًا حتى تحصل من المتكلم إرادة توجيه كلامه إلى غيره، ولا يعد المتكلم متكلمًا حقًا إذا لم تحصل منه هذه الإرادة، حتى ولو تلقَّفَ كلامَه متلقٍ لأن المتلقي لا يكون مستمعًا بحق حتى يكون المتكلم قد ألقى إليه بما يمكن استقباله مقصودا بمضمونه به هو – أي المخاطب – أو غيره، بوصفه عنصرًا مؤثرًا في الموقف.

أما عن دور المتلقي في بناء التراكيب النحوية، فيتضح من النظر في كتاب سيبويه الذي حظي المخاطب بشأن بالغ الأهمية، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم استخدام أساليب مختلفة في التعبير ، ويسمح له بممارسة أعراف لغوية متعددة، اعتمادًا على فهم السامع أو المخاطب الذي ألف هذه الأساليب.

إن السامع أو المخاطب عند سيبويه لا يشكل طرفًا أساسيًا في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية، ومن الأمثلة على دور المتلقي في بناء التراكيب النحوية، وتعويل سيبويه عليه في تحديد بنيته وعناصره اللغوية.

يقول سيبويه:" في باب الجمع في المنعوت والتفريق في النعت " يقول: " **مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وكَافِرٍ** "[1] المثال يقودنا إلى القول: بأن سيبويه يؤمن بأن صحة التواصل تفترض حضور المخاطب دائمًا في ذهن المتكلم ، والأمر ينعكس على المثال السابق الذي يظهر لنا وكأنه مقتطع من حوار واقعي وطبيعي يجري بين رجلين أو أكثر ، إلا أن سيبويه قام بتفكيك ما نطق به المتكلم فقسمه إلى جزئين، الجزء الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم " **مررت برجلين** ". أما الجزء الثاني فهو بمثابة إجابة عن سؤال أو استفسار طرحه أحد المستمعين، وهو بأي ضرب مررت ؟ فيقول المتكلم: **مسلم وكافر.**

ومن الأمثلة التي يظهر فيها تعويل سيبويه على المخاطب في تحديد بنيته وخطابه، قوله في **باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة،** كقولك: " **مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ** "[2].

---

[1] سيبويـــه: **الكتـــاب**، 1 /431.

[2] نفسه، 1/ 47.

يقول: " وإنما حسن الإخبار هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج أن تُعلمه مثل هذا[1].

ومعنى ذلك أن سيبويه يرى أن مجيء الخبر نكرة لمبتدأ نكرة، يشترط لقبول هذا التركيب أمرًا يرتبط بالمخاطب وحسب، وهو أن يكون الخبر متضمناً أمرًا يحتاج إلى معرفته.

"لقد كان سيبويه أكثر اهتمامًا باللغة الحية التي تجري بين متكلم ومخاطب أو مجموعة من المتكلمين ومستمعين أو مخاطبين، لأنها اللغة التي أحسن مصاحبتها، وبنى عليها استنباطاته اللغوية وقواعده النحوية." [2]

إذن حرص سيبويه على توطيد العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وجدناه في أغلب الشواهد والأمثلة عند سيبويه ، إذ غدت ذات طبيعة حوارية تخاطبية أو إخبارية، ويظهر ذلك بجلاء في بعض الأبواب التي يعقدها في النعت والبدل، حيث يتناول بالنقد والتحليل بعض التراكيب التي تتضمن أنماطًا مختلفة من المنعوت.

يقول سيبويه في كتابه: " **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ** "[3]، فيقول سيبويه إن المتكلم أحدث تبديلاً في الوصف، أبدلت الصفة الأخيرة من الصفة الأولى، واشتركت بينهما " بل " في الإجراء على المنعوت.

إن هذا المثال يدل على أن سيبويه يهتم اهتمامًا كبيرًا باللغة الحية التي تجري بين المتخاطبين التي كان يتواصل بها العرب فيما بينهم، بكل ما يشوبها من خطأ أو تلعثم أو إلغاء لمعنى ما ، والعدول عنه إلى غيره.

---

[1] سيبويه: **الكتـــاب** ، 1 / 47.

[2] حسين، عبد القادر: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999 م، ص 95

[3] سيبويـــه: **الكتـــاب**، 1 / 331.

3- مجـــال الحديـــث

تختلف الأنماط اللغوية باختلاف الموضوعات التي تدور حولها ، وتعبر عنها من أدبية إلى سياسية أو اجتماعية، ومن هنا فإن الوقوف على الموضوع الذي يدور فيه الحديث يعين كثيرًا على فهم الحدث اللغوي.

إن مجال الحديث يتصل بالآثار المترتبة على الدور الذي يؤديه المتكلم مثل: علام كانت تدور اللغة التي استخدمها ؟ ما التجربة التي يريد أن يعبر عنها؟ ما الذي يحدث من خلال اللغة؟ وهذا يتضمن بالضرورة الموضوع ، وكل ما يتصل به من أحداث.

إن وظيفة الكلام هي غرض المتكلم وغايته من الكلام، وهذه الوظيفة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنية المتكلم وحال المخاطب وفهمه، ومن الأمثلة التي ساقها سيبويه على ذلك:

يقول سيبويه في باب ما يُنصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، نحو قولك: " **سقيًا ورعيًا** "[1].

يرى سيويه أن ذكرهم " لك " بعد سقيًا، فإنما ليبينوا المعنيّ بالدعاء، وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعي أنه قد عُلم من يعني[2]. ومعنى قول سيبويه أن إلحاق " لك " بالدعاء، جائز بحسب معرفة الداعي بعلم المدعو له بأنه هو المعنيّ.

4- الزمان والمكان

معرفة الزمان والمكان اللذين ورد فيهما الحدث اللغوي عنصر مهم جداً للوقوف على الدلالة ولتحديد المعنى المقصود، وذلك لأن اللغة تتنوع وتختلف على مر العصور والأزمان.

لذلك يجب الأخذ بالحسبان عند التصنيف المناسب للمواقف الاجتماعية البعدين الزماني والمكاني بما لهما من صلة بمجموعة الملامح اللغوية حيث نجد أن البعد الزماني يتمثل فيما

---

[1] سيبويـــه: **الكتـــاب**، 1 / 311.

[2] نفســـه، 1 / 311.

يمكن أن نطلق عليه اللهجة الزمانية ، أي استخدام اللغة في زمان معين، أما البعد المكاني فيتمثل في أن المكان الذي تتعلم فيه اللغة وتتعود على استخدامها ينعكس فيما نتكلم به[1].

ومن بين عناصر المقام أو الحال أيضًا، أثر الحدث اللغوي في نفوس المشاركين، بمعنى آخر ما يتركه الحدث في نفوس المشاركين من ردود فعل سواء أكانت إيجابية أم سلبية، يضاف إلى ذلك لون آخر من ألوان التنوع في استخدام اللغة يتصل الأثر الذي يريد المتكلم أن يحدثه عن طريق اللغة، هل هو يعلم أن يقنع أو يعلن عن شيء أو يسلي الناس أو يتحكم فيهم[2].

[1] خليل، عبد المنعم: **نظرية السياق بين القدماء والمحثين " دراسة لغوية نحوية دلالية** "، ص 91.

[2] نفســـه، ص 94.

المبحث الثالث

أثر سياق الكلام في النظام النحوي

أولاً: النحو والسياق الاجتماعي أو سياق الحال

لم يعد النحو في الدراسات اللغوية المعاصرة كما كان قديمًا " العلم الذي يبحث في أحوال أواخر الكلمات، إعرابًا وبناء ً، وإنما قد تغير هذا المفهوم كثيرًا عند المحدثين من اللغويين فأصبح النحو عبارة عن " دراسة الجمل من ناحية العلاقات السياقية "[1]. أو بمعنى آخر شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية.

إن كلمة السياق من الألفاظ التي استخدمها القدامى من النحاة بمدلولها اللغوي العام[2]، ولم تكن تحمل المدلول الاصطلاحي الذي أصبح شائعًا بين علماء اللغة المحدثين.

أولى النحاة اهتمامًا بالجانب الاجتماعي في اللغة، فذهبوا إلى أن النص اللغوي ما هو إلا ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه.

يقول كمال بشر مؤكدًا عناية النحاة بالعوامل الاجتماعية في اللغة: " إنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث "[3].

---

[1] خليل، حلمي: **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي** الحديث، دار المعرفة الجامعية، 1988 م، ص 63.

[2] ينظر: علم الدين، فتحي ثابت: **أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته** " **دراسة نصّيه من القرآن** "، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا سنة 1194م. ص 5.

[3] ينظر، بشر، كمال: **علم اللغة الاجتماعي (مدخل)**، دار الثقافة العربية سنة 1994م، ص 66.

كان للنحاة العرب إسهامات واضحة في فكرة السياق، فقد عرفوا ما يسمى في الدراسات الحديثة بسياق الموقف أو رعاية الموقف، وأطلقوا عليه " الحال " أو " الحال المشاهدة "، كما تحدثوا عن أطراف الموقف اللغوي من متكلم ومخاطب وموضوع الحديث.

ويعد **الخليل بن أحمد الفراهيدي** من أوائل النحاة الذين اعتمدوا على السياق اللغوي في دراسته للتراكيب النحوية، كما أنه من الرواد الذين اهتموا بعناصر سياق المقام المتمثلة في المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما وغيره مما يرتبط بالمقام.

ومن الأمثلة على اعتماد الخليل على السياق اللغوي ما نسبه إليه تلميذه " سيبويه " في معرض تحليله لقول النابغة الذبياني [1]:

البسيـــط

إِذا تَغَنَّـــى الحَمَـــامُ الـــوُرْقُ هَيَّجَنَـــي وَلَـــوْ تَغَرَّبـــتُ عَنْهـــا أمّ عَمّـــارِ

قال الخليل: لما قال " هيجني " عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكره الحمام وتهيجه، فألقى ذلك الذي عُرف منه على " أم عمار " كأنه قال: هيجني فذكرني أم عمار. ومعنى كلام الخليل أن الشاعر إنما نصب " أم عمار" بفعل دل عليه السياق اللغوي أو سياق الموقف.

ومما يشير إلى أيضًا إلى أهمية السياق عند الخليل بن أحمد وتوظيفه إياه، اعتماد الخليل على " **إرادة المتكلم** " في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح، في نحو قوله:" **الحمد لله أهلَ الحمد**"[2].

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيمًا[3].

---

[1] النابغة الذبياني، **ديوانه**، 134، ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 1 / 286.

[2] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 2 / 62.

[3] نفســـه ، 2 / 65.

كما اعتنى الخليل **بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب** ، وذلك عند الحديث عن أن " قد " جواب لمن قال: "لمّا يفعل فتقول في الجواب: قد فعل.

زعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر[1] فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهنا لا بد من أن يراعي المتكلم حال المخاطب[2] فيستخدم " قد " التي تفيد التأكيد مع الماضي.

أما الفراء فيعد من النحاة الذين اهتموا بسياق النص، أي أنه عدَّ القرآن نصًا واحدًا، ونظر إلى القراءة القرآنية على أنها جزء من سياق النص.

أما **سيبويه** تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، فيعد بحق رائد النظرية السياقية، فقد طبق عمليًا وبإحكام جميع عناصر النظرية السياقية في كتابه الكتاب بأدق تفاصيلها.

وفي هذا كله يقول **نهاد الموسى:** " لقد فزع سيبويه إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طالبا للاطراد المحكم "[3].

يؤمن سيبويه كذلك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة وثيقة، لذا فالكلام عنده يتألف من عناصر لغوية وأخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها أو نشمها أو نتذوقها.

كما يهتم سيبويه بالجانب الاجتماعي أو ما يسمى بالأفكار السياقية المتبادلة بين المتكلم والمتلقي المنتسبين إلى بيئة اجتماعية واحدة.

كما يولي سيبويه اهتمامًا بالمتلقي " المخاطب " بوصفه عنصرًا مؤثرًا في الموقف الكلامي، فالكلام عنده لا يكون كلامًا حتى تحصل من المتكلم على إرادة توجيه كلامه إلى غيره، ولا يعد المتكلم متكلمًا حقًا إذا لم تحصل منه هذه الإرادة.

---

[1] سيبويه: **الكتاب** ، 4 / 223.

[2] ينظر: علم الدين، فتحي ثابت: **اثر السياق في مبنى التركيب ودلالته "دراسة نصّيه من القرآن "**، ص 12.

[3] الموسى، نهاد: **نظرية النحو العربي**، ص 94.

ثانيًا: تطبيقات سياقية على النظام النحوي

ـ أثر السياق الاجتماعي في ظاهرتي الحذف والتقدير

كان للسياق الاجتماعي أثره في ظاهرة الحذف والتقدير ؛ إذ راعى النحاة في دراستهم لظاهرتي التقدير والحذف السياق الاجتماعي بكل ما فيه، وخصوصًا المخاطب أو السامع الذي هو من أهم عناصر السياق الاجتماعي.

ولقد تحدث سيبويه في كتابه عن هذه القضية، متطرقًا إلى السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي أو ما يمكن أن نسميه بسياق الحال.

لقد استعان سيبويه بالسياق اللغوي في بيان أحد العناصر المحذوفة في التركيب، حيث استغنى عن تكرار **كُلَّ** في قول الشاعر:

المتقارب

أكُـــل امـــرئٍ تحســـبين امـــرأً ونـــارٍ تَوَقَّـــدُ بالليـــلِ نـــارا

بجر " نارٍ " والتقدير " وكل نارٍ " وذلك لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب[1]

لقد اعتمد سيبويه على عنصر لُغوي ذُكر في جملة سابقة للدلالة على العنصر المحذوف في الجملة الثانية، وجعل ذكر العنصر الأول سببًا في عدم التباس المعنى على المخاطب.

كما استحضر سيبويه سياق الحال بعناصره في تقدير المحذوف، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي والنفسي الذي رافق ولادتها مما سمّاه " الحال " أي المقام الذي قيلت فيه.

[1] ينظـــر، سيبويه : **الكتاب**، 1/ 66.

يضمر الفعل أو يقدّر عند سيبويه لأسباب متعددة منها مراعاة سياق الحال، والاعتماد على فهم المخاطب الذي هو شريك في العملية اللغوية.

وإضمار الفعل عنده ينقسم إلى قسمين رئيسين الأول إضمار الفعل المستعمل إظهاره أي اختيار إضمار الفعل مع إمكانية إظهاره، وذلك للأسباب التي ذكرنها، والقسم الثاني هو إضمار الفعل المتروك إظهاره، أي أن الفعل " المفسر والعامل " مقدر تقديرًا عقليًا.

أما فيما يخص الفعل المضمر المستعمل إظهاره، فيضع عدة أبواب منها: " **باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره،** إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل[1].

ويمثل له بأن ذلك قولك: " **زيدًا، وعمرًا، ورأسَه** " وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدًا، أي أوقع عملك بزيدٍ[2] فهذا في الأمر.

أما النهي فإنه التحذير كقولك: " **الأسدَ** " وإنما نهيته أن يقترب الأسدَ[3] وهذه الأفعال المضمرة يمكن إظهارها، فيمكن أن نقول: **اضرب زيدًا ولا تقرب الأسدَ**[4].

ويقول سيبويه في مثل من أمثال العرب: " **اللهّم ضبعًا وذئبًا** "، إنك إذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمعْ أو اجعلْ فيها ضبعًا وذئبًا[5]. وكما يفسر سيبويه قول الشاعر:

طويل

أخــاك أخـــاك إن مــنْ لا أخـــا لــه كســاعٍ إلــى الهيجـــا بغيـــر ســلاح

---

[1] سيبويه: **الكتاب**، 1 / 253.

[2] نفســه، 1 / 253.

[3] نفســه، 1 / 254.

[4] نفســه، 1 / 255.

[5] نفســه، 1 / 255.

يقول: كأنه يريد " **الزمْ أخـــاك**"[1].

من الأبواب النحوية التي وضعها سيبويه فيما يخص الفعل المضمر المستعمل إظهاره باب " **لما يُضمر به الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي** [2]

ويمثل سيبويه على ذلك بقوله: " وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متجهًا وجهة الحاج قصدًا في هيئة الحاج فقلت: **مكةَ وربّ الكعبة** ، فيفهم المخاطب أو السامع أنه يريد مكة، قلت: يريد مكةَ والله [3].

وعلى ذلك فقد اعتمد سيبويه على سياق الحال في تقدير المحذوف ووجهته، وقد بدا ذلك في أنه قد ارتكز على عنصرين من عناصر السياق هما:

أولاً: الوجهة التي يقصدها أو يمم نحوها هذا المتوجه، **وثانيًا:** ما يرتديه من ملابس الحاج.

كما لا يمكن إغفال السياق عند سيبويه حين استحضر التعبير " رأيت " الذي يعكس الحضور والمشاهدة والرؤية التي توضح سياق الحال، فالرائي يشاهد ويسمع كل ما يحيط بالحدث الكلامي من ظروف وملابسات تساعد على فهمه.

ومما ساقه سيبويه كذلك على هذا الباب، قوله: " أو رأيت رجلاً يسدد سهمًا قبل القرطاس، فقلت **القرطاسَ والله**[4]. أي يصيب القرطاسَ والله، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس، قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاسَ.

ولو رأيت ناسًا ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد ، فكبروا لقلت: **الهلالَ ورب الكعبة** أي أبصروا الهلال.

---

[1] سيبويه ، **الكتـــاب** ، 1 / 256

[2] نفسه، 1 / 257.

[3] نفســـه، 1 / 257.

[4] نفســـه، 1 / 257.

كما يعقد سيبويه بابًا لما يُضمر فيه **الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف**، ومن هذه الحروف إن المجازاة وهلا وألا ولو.

يقول سيبويه: " وأعلم أنه لا ينتصب شيء بعد أن ولا يرتفع إلا بفعل لأن إنّ من الحروف التي يُبنى عليها الفعل وهي إنْ المجازاة [1].

يمثل سيبويه على ذلك بأمثلة منها: " أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا وتعرض له فتقول:" **معترضًا لعنن لم يعنه** " أي دنا من هذا الأمر متعرضًا لعنن لم يعنه وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال.

كما يضمر الفعل المستعمل إظهاره في **سياق الحديث والرد والجواب** أو على تقدير الحال أو اكتفاء بأن المخاطب بعلم ما كان فيبنى عليه.

يمثل سيبويه على هذا النوع بقوله:" كأن ترى رجل قد قدم من سفر، فتقول: خيرًا وما شرًا، وخيرًا لنا وشرًا لعدونا، وإن شئت قلت: خيرُ مقدمٍ ، وخير لنا وشر لعدونا.

أما النصب فكأنه بناه على قوله:" قدمتُ، فقال: قَدِمت َ خيرَ مقدم، فإذا نصب فعلى الفعل، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ[2].

ومثل ذلك في سياق الحديث، يقول سيبويه:" قول العرب: حدّث فلان بكذا وكذا فتقول: صادقًا والله، أو أنشدك شعرًا شعرًا فتقول: صادقًا والله، أي قال صادقًا [3].

ـ دور السياق الاجتماعي في توجيه الإعراب :ـ

ثمة علاقة تكاملية تربط بين المعنى والإعراب يأخذ كل منهما بضد الآخر للإفصاح عن المقصود من الكلام أو السياق، وقد ذهب إلى تلك العلاقة العديد من علماء اللغة والنحو.

---

[1] سيبويـــه ، **الكتـــاب** ، 1/ 263.

[2] نفســـه، 1 / 270.

[3] نفســـه، 1 / 271

يقول ابن فارس في الصاحبي:" الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن الفاعل إذا قال:" **مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ** " لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب "[1].

وقد أكد كذلك على عمق هذه العلاقة **مكي بن أبي طالب القيسي**، يقول: " إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد[2].

وقد ذهب تمام حسان إلى الجزم المطلق بعمق العلاقة التي تربط بين المعنى والإعراب، حين قال: "**الإعراب فرع المعنى**"[3]، وذلك أن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني.

يمكن القول استنادًا إلى العلاقة التي تربط المعنى بالإعراب، إن الترجيح بين أقوال النحاة يجب أن يكون على أساس المعنى قبل كل شيء ؛ لأن المعنى هو الرائد والحكم.

ومن الأمثلة التي تضرب على ذلك، قوله تعالى: (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً)[4]. فقد سئل أحد النحاة عن إعراب " كلالة " في الآية، فقال: أخبروني ما الكلالة ؟ قالوا: الورثة إذ لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن **تميز**، وإذا كانت بمعنى الميت لا ولد له ولا والد ؛ فإنها **خبر كان**، وإذا كانت بمعنى المال الموروث، فهي **مفعول به ثانٍ** [5].

---

[1] ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا : **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق : مصطفى الشويمي مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، 1963 م ، ص 55.

[2] مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط2 1405هـ، 1/ 63.

[3] حسان، تمام: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، 1990م، ص 193.

[4] النســـاء، آيـــة 12.

[5] ابن هشام الانصاري، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، 1985 م، 2 / 605.

أما أثر السياق في الإعراب فيظهر جليًا من اهتمام المعرب بتمام المعنى واكتمال السياق باكتمال الجمل المكونة له، لذا فترجيح النحاة وجهًا إعرابيًا على وجه دون آخر يقوم على أساس القصد والمعنى.

إن للسياق دورًا كبيرًا في تحديد المعنى المعجمي العام أساسًا، وما يترتب على المعنى المعجمي أو السياقي بعمومه من أثرٍ واضح في توجيه الإعراب. يقول **تمام حسان:** " الكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب[1].

إذن يلعب السياق الاجتماعي أو سياق الحال أثره في توجيه الإعراب، وذلك أن المعربين من النحاة يراعون سياق الحال في أثناء تعرضهم لإعراب كثير من الآيات القرانية والأحاديث النبوية الشعرية. ومن الأمثلة التي توضح أهمية السياق في توجيه الإعراب :ــ

أ. قوله تعالى: " (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)[2].

وردت كلمة الأرحام بالنصب على واحد من اثنين: إما العطف على اسم الله تعالى، أو العطف على محل الجار والمجرور.

في هذا القول مراعاة للسياق الاجتماعي، فالتعاليم الإسلامية التي تقضى بذلك واحدة من عناصره ، فكأنه لا يمنع جر هذه الكلمة على القسم إلا السياق الاجتماعي الذي يجب أن يراعيه المعرب وعليه فقد أجاز بعضهم جرها على قبحه " فنصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

---

[1] حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار عالم الكتب المصرية، القاهرة ــ مصر، ط3، 1418 هــ، ص 81.

[2] النســـاء، آيـــة 1.

ب. قوله تعالى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ)[1]. قرأ بعضهم أرجلكم بنصب.

قال المعربون في تعليل النصب أن النصب على العطف على قوله وجوهكم وأيديكم أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم.

يقول العكبري: " وأرجلكم يقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدي أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك في العربية بلا خلاف، والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك[2].

وعلى ذلك فقد استند في ترجيح هذا الوجه، وهو العطف على وجوهكم وأيديكم على سياق الحال ، وهو ما جاءت به السنة المحمدية وما شاهده الصحابة من رسول الله، فالعطف على الوجوه والأيدي أقوى من العطف على محل برءوسكم إذ محلها النصب أيضًا، ثم استند إلى أن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المحل[3].

ت. في قوله عليه السلام:" **إِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ** "[4].

يرى المعربون أن ما في الموضعين مصدرية، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف، فعلى الأول التقدير لله الأخذ والإعطاء، وعلى الثاني لله الذي أخذه من الأولاد وله ما أعطى منهم.

---

[1] المـــائدة، آيـــة 6.

[2] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **غريب الحديث**، دار الكتاب العربي، 1976م، ص 165.

[3] الفـــراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معانـــي القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار السرور، بيروت، 1966، ص 130.

[4] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، دار الفيحاء، دمشق– سوريا، 1999حديث رقم 231.

ث. ورد في الحديث الشريف: " **مَنْ قَالَ حِيْنَ يَسْمَعُ النداء: اللَّهُمَّ رَبَّ هذه الدَّعْوَة التَّامَة، وَالصَّلاة القَائِمَة، آتِ مُحَمَدًا الوَّسِيلَةَ وَالفَضِيلَة، وَبْعَثه مَقَامًا مَحْمُودًا الذِّي وَعَدْته إنك لا تخلف المعاد ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتي يَومَ القِيَامة** "[1].

يرى المعربون أن قوله " مقامًا محمودًا " أي يحمد القائم فيه، وهو مطلق من كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، ونصب على الظرفية، أي ابعثه يوم القيامة فأقامه مقامًا محمودًا، أو ضمن ابعثه بمعنى اقمه، أو على أنه مفعول به ومعنى أبعثه اعطه، ويجوز أن يكون حالاً أي ابعثه ذا مقام محمود[2].

ج. جاء في الحديث :" **لاَ يَتَحَرَّى أَحَدُكُمّ فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلا عِنْدَ غُرُوبِهَا**"[3].

يرى المعربون أن " فيصلي " بالنصب، والمراد نفي التحري والصلاة معًا، ويجوز الرفع أي لا يتحرى أحدكم الصلاة في وقت كذا فهو يصلي فيه.

من النحاة من يرى أنه يجوز في " فيصلي " ثلاثة أوجه: **الجزم على العطف** أي لا يتحرى ولا يصلي **والرفع على القطع** أي لا يتحرى فهو يصلي، **والنصب على جواب النهي** والمعنى لا يتحرى مصليًا.

ح. كما راعى المعربون سياق الحال في أثناء تعرضهم لقوله تعالى: (ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ)[4].

قال العكبري: قوله تعالى " الذين آتيناهم " الذين مبتدأ وآتيناهم صلة ويتلونه حال مقدرة من هم أو من الكتاب [5].

---

[1] **صحيح البخاري**، حديث رقم 614.

[2] العسقلاني، الحافظ بن حجر: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار الفكر، 1 / 136.

[3] **صحيح البخاري**، حديث رقم 585.

[4] البقــرة، آيــة 121.

[5] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **غريب الحديث**، ص 61.

من حيث الأصول اللغوية، والقواعد النحوية يمكن أن نقول أن قوله تعالى " يتلونه " خبر للمبتدأ، إذ لا مانع من ذلك مكن السياق الاجتماعي ومشاهدة الحال، يقضي بغير ذلك " لأنه ليس كل من أوتى الكتاب تلاه حق تلاوته لأن معنى حق تلاوته العمل به[1].

خ. ورد في الحديث الشريف:" عن يحيى، عن أبي سلمة قال: حدثني معيقيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجل يُسوي التراب حيث يسجد قال: " **إِنْ كُنْتَ فَاعِلاً فَوَاحِدَة** "[2].

يرى المعربون أن قوله " **فواحدة** " تقرأ بالنصب على إضمار فعل أي فامسح واحدة، أو على النعت لمصدر محذوف، ويجوز الرفع على إضمار الخبر أي فواحدة تكفي، أو إضمار المبتدأ فالمشروع واحدة[3].

ـ أثر السياق الاجتماعي في دلالة حروف المعاني

قيل في تعريف الحرف " كلمة دلت على معنى في غيرها، وله ثلاثة أقسام، أحدها مختص بالاسم والآخر مختص بالفعل كحروف الجزم، والثالث مشترك بينهما كحروف النصب" [4].

من النحاة من يقسم هذه الحروف إلى: حروف المباني، وحروف المعاني، والمباني التي تبنى منها الكلمة، أما حروف المعاني فهي كثيرة منها: حروف النفي، وحروف الاستفهام، وحروف العطف، وحروف التوكيد، وحروف الجر.

وقد عني علماء اللغة والنحو بمعاني الحروف ودلالتها، وتحدثوا بأن وقوعها في الكلام يدل على معانٍ متعددة، يقول **سيبويه:**" وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو: ثم، وسوف، ولام الإضافة، ونحو ذلك[5].

---

[1] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **غريب الحديث**، ص 61.

[2] **صحيح البخاري**، حديث رقم 1207.

[3] **فتح الباري**، 3 / 119.

[4] ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 1 / 12، الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، دار النفائس، بيروت ـ لبنان 1982، ص 54، السيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 22.

[5] سيبويه: **الكتاب**، 1 / 12.

كما ذكر **الزجاجي** أن هذا المعنى الذي يدل عليه لا يستقل به الحرف بنفسه، إنما يأخذه من غيره، يقول **الزجاجي:**" وأما حد حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو:" مِن وإلى وثم وما أشبه ذلك "[1].

إن الحرف لا معنى له في ذاته، أي لا يملك معنى معجميًا، ولكنه يقوم بدور وظيفي كبير في الجملة العربية، حيث يربط بين أجزاء الجملة، كما أنه يدل على معانٍ كثيرة، يتحدد كل معنى من معانيه من خلال السياق الوارد فيه. وإلى ذلك ذهب **تمام حسان** بالقول: " فلا بيئة لحروف المعاني خارج السياق، فهي ذات افتقار متأصل إليه "[2].

وعلى ذلك فإن يمكن القول: إن ثمة أثرًا للسياق في التنوع الدلالي لمعاني هذه الحروف، وذلك عائدٌ إلى أن أحرف المعاني مفردات ذات ارتباطات دلالات تركيبية سياقية، تتحقق كاملة في النظم، فتصبح محددة بدقة، خلافًا للأفعال والأسماء، التي هي غالبًا ما تكون ذات علاقات ودلالات معجمية ، ومن الأمثلة التي تبين أثر السياق في التنوع الدلالي لمعاني هذه الحروف، من ذلك مثلاً حرف الجر " **مِنْ** ".

يعد "**مِنْ** " من الحروف العوامل، وعملها الجر، تفيد " مِنْ " ابتداء الغاية، وهو أصل معانيها، ولها مجموعة أخرى من المعاني الإضافية أهمها: التبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، البدل، المجاوزة بمعنى " عن "، مرادفة لفي وعلى ، والتنصيص على العموم، وتوكيد العموم، وتكون زائدة[3].

---

[1] الزجـــاجـــي، أبو القاسم: **الإيضـــاح فـــي علـــل النحـــو**، ص 54.

[2] الأستـــربـــادي، الرضي: **شـــرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق نخبة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982** م ، 1/ 9ــ 10

[3] ينظـــر: سيبويه: **الكتـــاب**، 4 / 224، ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل : **الاصول في النحو**، 1 / 409.

أ. ابتداء الغاية الزمانية:

ومن الشواهد الدالة على هذا المعنى قوله تعالى: (مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)[1]، ومنه قوله عليه صلى الله عليه وسلم:" **أَرَأَيْتُكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِه، فَإِنَّ رَأْسَ مَائَةِ سَنَة مِنْها، لا يَبْقَى مِمنْ هُوَ عَلى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدًا** "[2].

ب. " مِنْ " للتبعيض:

ومن الشواهد على هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام:" **مَنْ غَدَا إِلى المَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزُلَهُ مِنْ الجَنَّة كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ** "[3].

ت. "مِنْ " لبيان الجنس:

ومن ذلك ما جاء في الحديث الشريف: " **إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ** "[4].

ث. "مِنْ " ابتدائية، أو تعليلية، أوبدلية:

ومن الشواهد الدالة على هذا المعنى ما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: **كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعْ رَسُولِ اللهِ صَلاةَ الفَجْرِ مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهُنَ، ثُم يَنْقَلِبْنَ إلى بُيُوتِهُنْ حِيْنَ يَقْضِيْنَ الصَّلاةَ، لا يَعْرِفُهُنَ أَحَدٌ مِنْ الغَلَسِ** "[5].

كما تحمل مِنْ معنى البدلية، وذلك كقوله تعالى: (أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ)[6] أي بديلاً عنها.

---

[1] التـــوبـــة، آية 108

[2] **صحيح البخاري:** حديث رقم " 116 "

[3] نفســـه، حديث رقم " 662 "

[4] نفســـه، حديث رقم " 1284 ".

[5] **صحيح البخاري:** حديث رقم " 578 ".

[6] التوبـــة، آيـــة 38.

ج. "مِنْ " الزائدة للتوكيد:

ومن الشواهد على هذا المعنى ما جاء به الحديث الشريف:" **عَنْ أَمَّ سَلَمَةَ أُمَّ المُؤمنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلى الرَسُولِ صلى الله عليه وسلم فَقَالتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ الله لا يَسْتَحي مِنْ الحَّق ِهَلْ المَرأة مِنْ غَسْلٍ إِذْا هِي احْتَلَمَتْ ؟ "**[1].

والأمر ينطبق على باقي حروف الجر، إذ تتعدد معانيها بتعدد السياقات المختلفة التي يرد فيها هذا الحرف ومن الحروف التي يلعب السياق أثرًا في تعدد معانيها الحرف " **حتى** "، إذ يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقلها، وقل من يذكره[2].

أ. حتى "انتهاء الغاية":

ومن الشواهد الدالة على هذا المعنى ما جاء في الحديث الشريف:" **شِدَّةُ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنْم، فَإِذا اشْتَدَ الحَّرُ فَأَبْرُدوا عَنْ الصَّلاةِ، حَتْى رَأَيْنَا فَـــيءَ التَّلولِ**"[3].

ب . حتى " للتعليل " :

من ذلك ما ورد عن رسول صلى الله عليه وسلم قوله:" **لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبُّ لأخِيــهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِــه** "[4].

كما اختلف النحاة واللغويون في دلالة " ربَّ " ورد ذلك إلى السياق، حيث ورودها في سياقات مختلفة، عدد من معانيها ودلالتها.

---

[1] **صحيح البخاري:** حديث رقم " 282 ".

[2] ينظــر: ابــن السراج: **الأصــول فــي النحو**، 1 / 425، ابــن هشــام: **مغنــي اللبيــب عــن كتب الأعاريب**، 2 / 260، الأزهري: **شــرح التصــريح علــى التوضيــح**، 1/ 649.

[3] **صحيح البخاري:** حديث رقــم " 535 ".

[4] نفســه، حديث رقم " 13 ".

يقول ابن هشام الأنصاري في ربَّ: " فليس معناها التقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين ومنهم الزمخشري، ولا للتكثير دائمًا، خلافًا لابن درستويه، بل يرد للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلاً "[1].

ومن شواهد على تعدد معانيها قوله عليه الصلاة والسلام:" **أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الحُجَرِ فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ** "[2].

يقول ابن مالك: "ربَّ كاسيةٍ " ربَّ في الغالب للتكثير ؛ لأن هذا الوصف للنساء، وهنَّ أكثر أهل النار وهذا يدل ورودها في التكثير .

ومن الشواهد الدالة على ورودها بمعنى التقليل قوله عليه الصلاة والسلام:"**اللَّهُمَّ أَشْهَدْ فَلْيُبَلِغْ الشَّاهِدُ الغَائِبَ فَرُبَّ مُبَلّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ فَلا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَارا** "[3].

كما تخضع معاني " **لو** " للاستعمال السياقي الذي ترد فيه، فهو الذي يعطيها المعنى الخاص بها في الجملة.

ومن أهم المعاني التي استعملت فيها " لو " **التمني**، أي أن لو تتضمن معنى التمني، ومن الشواهد الدالة على هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام:" **نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ الله، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ فَكَانَ بَعْدُ لا يَنَامُ مِنْ اللَّيْلِ إلا قَلِيْلاً**[4].

كما استعملت " لو **للاستفهام**، أي أن تتضمن معنى الاستفهام، ومن ذلك قوله عليه السلام:" **أَرَايْتُمْ لَو أَنَّ نَهْرًا بِبَاب أَحَدُكُمْ يَغْتَسِلُ فِيه كُلَّ يَومٍ خَمْسًا مَا تَقُولَ ذلك يَبْقَى مِن دَرْنِه ؟ " قَالوا: لا يُبْقَى مِنْ دَرْنِه شَيىء، قَالَ: فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَواتِ الخَمْس، يَمْحو الله بِهن الخَطَايا**"[5].

---

[1] بنظـــر: ابـــن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 2 / 320، والازهرني: **شرح التصريح على التوضيح**، 1/ 657.

[2] **صحيح البخاري**: حديث رقم "115 ".

[3] نفســـه: حديث رقم "1741".

[4] نفســـه: حديث رقم "1122 ".

[5] نفســـه: حديث رقم "528 ".

ومن الشواهد الدالة كذلك ما ورد في الحديث الشريف: " **عَنْ عَبْدُ الله بِنْ أَبِي قُتَادَة عَنْ أَبِيْه، قَالَ: سِرْنَا مَعْ النَبِي صلى الله عليه وسلم لَيْلَةَ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: لَوْ عَرّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ الله؟**"[1].

[1] **صحيح البخاري**: حديث رقم " 595 "

الفصل الخامس

أثر المذاهب الدينية في الأمثلة والشواهد النحوية

أولاً : علم الكلام... ماهيته، نشأته، سبب تسميته

ثانيًا : المذاهب الكلامية وأثرها في الدرس النحوي

ثالثًا: أثر المذاهب الكلامية في موقف النحاة من النصوص الدينية والشعرية

الفصل الخامس

أثر المذاهب الدينية في الأمثلة والشواهد النحوية

أولاً: علم الكلام... ماهيته، نشأته، سبب تسميته

كان لمقتل عثمان بن عفان النذير باندلاع الفتنة (الحرب الأهلية بين المسلمين)، فحدث الانشقاق المذهبي بين المسلمين ، وانقسموا إلى فرق ومذاهب شتى منها انقسامهم إلى أهل السنة والشيعة والخوارج وغيرها من المذاهب والفرق الدينية.

وقد انبثقت عن الهزات السياسية التي عصفت بالدولة الإسلامية من فرقة وانقسام وتقطيع لوحدة المسلمين ، وتعدد للمذاهب الدينية في الجسم الواحد (الدين الإسلامي)، **مسائل كلامية**، إذ لم تعبر هذه الفرق عن اتجاهات المسلمين إزاء حقيقة الدين فحسب، وإنما لكل منها آراء متكاملة في موضوعات علم الكلام من إلهيات وطبيعيات وإنسانيات تندرج تحتها الأخلاق والسياسة.

وعلم الكلام حسب تعريف التهانوي له:" هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير، بإيراد الحجج ودفع الشُبه "[1].

بمعنى أن المتكلم يتخذ العقائد الدينية قضايا مسلمًا بها، ثم يستدل عليها بأدلة العقل. أي أن علم الكلام يبحث في أصول الدين ويقوم بنصرة ما جاء به الدين من العقائد والأحكام وتفنيد كل ما خالفه بالأدلة العقلية.

وعلى ذلك فقد اتكأت المذاهب والفرق الإسلامية على علم الكلام لإثبات ماهيتها،وعرض آرائها المتكاملة في إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه.

احتل علم الكلام مكانة مهمة بين مباحث الفلسفة الإسلامية من جهة وبين علوم الدين من جهة أخرى؛ لأنه يتعلق بأصول الدين أو العقائد الدينية وأهمها التوحيد والنبوة والمعاد.

---

[1] التهانوي (الشيخ المولى محمد أعلى): **كشاف اصطلاحات الفنون**، بيروت ــ لبنان ، ص 22 ــ 23

ولأن موضوعه العقائد الدينية، فقد واجه علم الكلام استنكارًا شديدًا وإدانة واضحة لأهله، إذ لم يلق الكلام في أول أمره قبولاً من علماء المسلمين وأئمتهم وفقهائهم على وجه الخصوص، فقد روي عن الإمام المتوفي عام 179هـ أنه قال: إياكم والبدع. قيل يا **أبا عبد الله:** وما البدع؟ قال: أصحاب البدع هم الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، ويقول في موضع آخر: الكلام في الدين أكرهه "[1].

"وروي عن **أبي حنيفة** المتوفي عام 150هـ أنه قال:" لعن الله عمرَ بن عبيد، فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام "[2].

وقد نهى الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن الخوض في موضوعات علم الغيب وذلك لأن القرآن الكريم قد حدد أصول الإيمان التي ينبغي على المتكلم أن يسلم بها وأن يدافع عنها ، ولا يتخطاها إلى مخالف أو مغاير، كما رأى الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن الخوض في هذه الموضوعات يورث الشقاق والعداوة والبغضاء، ويحدث زيغًا للقلوب، ويذكي نار الفتنة.

تعددت موضوعات علم الكلام ولم يتفق المتكلمون فيها على رأي واحدٍ بل تفرقوا فرقًا وانقسموا شيعًا ونادى كل مذهب بآرائه وتمسك بها ودافع عنها بأدلة صاغها وأعتمد عليها.

ومن المسائل الكلامية التي كانت موضع اختلافهم، كلامهم في الله وفي صفاته وفي رؤيته في الآخرة نفيًا وإثباتًا، وكلامهم في أفعال العباد وهل يخلقها الله أو العباد أنفسهم، وكلامهم في حكم مرتكب الكبيرة، وكلامهم في الإيمان حده وماهيته، وكلامهم أن الله يريد القبائح أو لا يريدها، وكلامهم في الإمامة ومن يصلح.

---

[1] بدوي، عبد الرحمن: **مذاهب الإسلاميين**، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، ط 1 1996م، ص 30.

[2] عبد الرزاق، مصطفى: **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، القاهرة، ط1، 1944م ، ص 155.

أما سبب تسمية هذا العلم بالكلام، فقد ذكرت أقوال كثيرة في ذلك منها قولهم:" إنما سمي الكلام لأنه بإزاء المنطق للفلاسفة "[1] وذلك لأن معنى لفظ (كلم) جادل أو ناظر، إذ إن علم الكلام يورث من يمارسه قدرة على الكلام.

"وهناك من يقول إن علم الكلام حظي بهذا الاسم؛ لأن أبوابه عنونت أولاً الكلام في كذا، أو لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه وأكثرها نزاعًا وجدالاً، حتى إن بعض المتغلبة قتل كثيرًا من أهل الحق لعدم قولهم بخلق القرآن "[2].

أما الشيخ **مصطفى عبد الرازق** في كتابه " **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية** " فيرى أن البحث في الشؤون الاعتقادية سمي كلامًا وسمي أهله متكلمين ؛ وذلك لأن الكلام ضد السكوت، والمتكلمون كانوا يقولون حيث ينبغي الصمت اقتداءً بالصحابة والتابعين الذين سكتوا عن المسائل الاعتقادية لا يخوضون فيها "[3].

ثانيًا: المذاهب الكلامية وأثرها في الدرس النحوي

ذكرنا سابقًا أن المجتمع هو كيان الإنسان الذي يحمل إرثه الثقافي، ويحوي تقاليده الاجتماعية ومعتقداته الدينية، وبما أن اللغة أحد مقومات المجتمع وأعمدته الأساسية ، فهي مرآة المجتمع المبصرة عن موجودات المجتمع، وهوية الأفراد وأفكارهم وما يجول في خاطرهم .

إن اللغة في المجتمع تؤدي دورًا بالغ الأهمية، فهي الأداة التي تنبئ عن محتويات المجتمع وارهاصاته، فمن خلالها يمكن الحصول على بعض الملامح الثقافية والاجتماعية والدينية للشعوب.

---

[1] صبحي، أحمد محمود: **في علم الكلام** " **دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1992م، ص 29.

[2] بدوي، عبد الرحمن: **مذاهب الإسلاميين**، ص29.

[3] عبد الرزاق، مصطفى: **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، ص 267.

كما أنها المرآة العاكسة التي تفصح عن موجودات المجتمع، وما يتأثر به المجتمع من قيم وعادات ومبادئ وعلوم واتجاهات فكرية.

إن تأثير اللغة بالمجتمع لا يقتصر على جانب دون آخر، بل إن هذا التأثير شمل علوم اللغة كلها من نحو وصرف ودلالة وتركيب، فغدت هذه العلوم مصبوغة بقيم مجتمعها وثقافة مهدها الذي أخرجها واحتضنها.

وبما أن النحوي هو ابن المجتمع بما يحوي بداخله من موجودات ثقافية واجتماعية والدينية وجدناه يخضع لبيئته مجتمعه واعرافه، يلتزم بها ويحافظ عليها، فيتمثلها في تراكيبه النحوية، وأنماطه اللغوية.

امتثل النحاة للمعطيات الاجتماعية السائدة في عصرهم والتي كان لها صدى كبير على طبيعة ذلك المجتمع، واستنطقوها على نحو فاعلٍ في تأسيس أصولهم النحوية وتوجيه أنظارهم"[1].

أخذ النحاة بما ألفوه عن المجتمع، وأقاموا قواعدهم ووضعوا أمثلتهم، متأثرين بالعلوم السائدة في عصرهم.

"كان لا بد للقدماء من أن يدرسوا النحو وفق منهج معين، فتناولوا الدرس اللغوي في منهج كان في متناول أيديهم، مألوفًا لهم، فكان هذا **المنهج الكلامي**، فلم يجدوا بدًا من أن يدرسوا النحو فيه ، وساعد على ذلك أن كان من النحاة الأولين من له اتصال بالمنهج الكلامي، وملابسة له، فكان من ثمار ذلك أن تسللت مصطلحات الكلام على مبادئ النحو وأصوله "[2].

التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم عصفت بالدرس اللغوي، فكان تأثير علم الكلام بالتراث النحوي كبيرًا جدًا و يمكن أن يلحظ ذلك في كلا المجالين الرئيسين لهذا التراث وهما:

---

[1] الموسى، نهاد: **الصورة والصيرورة " بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، دار الشروق، عمان الأردن، 1990 م، ص 121.

[2] ينظر: مخزومي، مهدي: **في النحو العربي " نقدٌ وتوجيه** " المكتبة العصرية، بيروت، 1964 م، ص 25.

الأصول العامة والقواعد الجزئية

فالمتتبع للأصول النحوية والقواعد الجزئية يجدها تشف عن آثار عدد من العلوم، بحيث يمكن القول إن النحاة العرب أحالوا الدرس النحوي إلى ميدان فسيح يستعرضون فيه مدى إلمامهم بالثقافات والعلوم والمناهج والأساليب، ويدللون فيه ما يمتازون به من ذكاء ويتمتعون به من تفوق عقلي.

"أخذ علماء اللغة والنحو ببعض الاتجاهات الفكرية التي ولدها الصراع بين علماء الكلام، فكان للأفكار والآراء التي تبناها علماء الكلام من **معتزلة واشاعرة وماتريدية** صدىً واضح في أصولهم العامة وفي كثير من قواعدهم التفصيلية "[1].

- فكرة العامل في النحو

دخلت فكرة العامل في النحو العربي، وتسرّبت إليه عن طريق اتصال النحاة **بعلم الكلام**، وأن هذه الفكرة ألقت بظلالها على عقول النحاة الذين نقلوها بدورهم، وطبقوها على البحث النحوي في وقت مبكر[2]

"إن فلسفة العامل في النحو العربي، تعد من مظاهر تأثر النحو العربي بالمنطق والكلام وسائر العلوم الفلسفية، وأساس هذه الفكرة قائم على أنه لا بد من محدث لكل حدث، ومن مؤثر لكل أثر ، وبالتالي فإنه لا بد من عامل لكل معمول في كل عمل، وأن العوامل جميعًا تجري مجرى المؤثرات الحقيقية "[3].

احتلت قضية العامل المنزلة الأولى في الدرس النحوي التقليدي حتى أوشك أن يطلق ويراد به النحو كله، فألفت كتب عديدة تسمت باسمه، تتناول هذه المسألة وتبرز قضاياها كما

---

[1] ينظر: أبو المكارم، علي: **تقويم الفكر النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر، 2005 م، ص 262 ــ 268 .

[2] المرجع السابق، ص172-173.

[3] الأسعد، عبد الكريم محمد: **بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1983م، ص 122.

تتناول غيرها من المسائل النحوية، ومن ذلك كتاب:" العوامل المئة " **للفارسي** المتوفى سنة 377هـ، وكتاب " العوامل المائة في النحو " **لعبد القاهر** المتوفي سنة 474هـ، وكتاب " عوامل البيركلي " **لمحمد بن بير** علي الشهير **ببيركلي** المتوفي سنة 981هـ [1].

قيل في **تعريف العامل:**" هو ما يؤثر فيما يليه، فيرفع ما بعده، أو ينصبه، أو يجزمه أو يجره كالفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وكالمبتدأ يرفع الخبر، وكأدوات الجزم تجزم المضارع وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء، ويدعى العامل المؤثر الذي يحدث أثره في غيره"[2].

"والعوامل هي الفعل وشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل، والأدوات التي تنصب المضارع أو تجزمه، والحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والحروف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجر والمضاف والمبتدأ "[3].

"والعامل عند النحويين ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب، وهو نوعان: **عامل لفظي** في قولك:" **أكرم زيدٌ عمرًا** " فالفعل عامل لفظي رفع الفاعل ونصب المفعول به، ومن العوامل اللفظية حروف الجر وأدوات الجزم والنواسخ، **وعامل معنوي** كرافع الفعل المضارع، وهو التجرد من الناصب والجازم وهذا أمر معنوي، والابتداء عامل معنوي، التجرد من العوامل اللفظية للإسناد، مثل: " **محمدٌ ناجحٌ** " فمحمد مجرد من العوامل اللفظية للإسناد، فهو مرفوع بالابتداء، أما الخبر وهو ناجح، فإن عامله لفظي وهو المبتدأ "[4].

وعلى ذلك فقد ارتبطت فكرة العامل في الأساس بقضية الإعراب على اعتبار أن الحركات الإعرابية آثار وأن العوامل مؤثرات، وقضية الحدث والمحدث، والأثر والمؤثر قضية عميقة في الفلسفة الإسلامية، فهي قائمة على أن لكل أثر مؤثرًا.

---

[1] ا الأسعد ، عبد الكريم محمد : **بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة** ، ص 122-123.

[2] الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية ، بيروت، ط38، ج 3 ، ص 270.

[3] المرجع السابق، ص 172ـ173 .

[4] السيد، أمين علي: **في علم النحو**، دار المعارف، ط 5، ج 1، ص 175.

لقد استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي لمؤثر أوجـــدها ولا يتصور العقل وجودها بغيره، متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية، ومجادلات علـــم الكلام من أن لكل حادث مُحدثًا، ولكل موجود مُوجدًا، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خـــالق ولا مصنوع بغير صانع.

"وإلى ذلك فقد أشار النحاة إلى القول بوجود عوامل لفظية هي تلك التي تحدث النصـــب والجر والجزم، وعوامل معنوية تحدث الرفع، وأنه قد يحدث الرفع بعوامل لفظية أيضًا "[1].

إذن فكرة العامل تقوم أساسًا على الإعراب، على اعتبار أن الحركات الإعرابيـــة آثـــار وأن العوامل مؤثرات، وعلى ذلك فقد اختلف النحاة حول **موجد الحركة الإعرابية**، وكان للنحاة اتجاهات وآراء في ذلك تنم عن تأثيرهم بعلم الكلام والمنطق الذي سادهم فتأثروا به.

ومن ذلك اتجاه جمهور النحاة ومنهم **سيبويه والفراء** القائلان بالتفسير الدلالي، والـــذي يرى أصحابه أن موجد الحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة هو العامل نفسه ملفوظًـــا أو مقـــدرًا لفظيًا أو معنويًا، بمعنى أن نحاة هذا الاتجاه يرون أن العامل هو الذي يجلب الحركة الإعرابية "[2]

ويذهب نحاة هذا الاتجاه إلى أن للألفاظ قوة في إحداث الإعراب، وأن حركات الإعراب تتغير بتغير العامل، فلا يرفع فاعل إلا بعامل، ولا تنصب كلمة إلا بعامل، ولا تجر إلا بعامـــل وإن من العامل ما هو ظاهر وما هو مؤول.

أما الاتجاه الثاني من جمهور النحاة ومنهم **ابن جني والزجاجي وابن مالـــك** فيـــرى أن الإيجاد ليس من طبيعة اللفظ والمعنى، وإن كان اللفظ والمعنى يؤثران في نوع الموجد فالموجد الحقيقي عندهم هو المتكلم[3].

---

[1] ينظر: سيبويه : **الكتاب** ، 276/1، وينظر: المبرد، **المقتضب**، 126/4، **والإنصاف لابن المبرد**، ص 21.

[2] القرطبي، ابن مضاء: **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ص 76ـــ77

[3] ينظر: مصطفى، إبراهيم: **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر مصر 1937م، ص 52.

إن أصحاب هذا الاتجاه من النحاة يرون أن اختلاف حركات أواخر الكلمات ليس بسبب العوامل وإنما هو المتكلم، ويرون أن الإعراب ليس بمعزل عن المعنى وإنما هو على سمته وأن حركته أدلة على المعاني المختلفة وليست آثارًا للعوامل، وإلى ذلك أشار **الزجاجي** الذي جعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه[1].

ويقول **الزجاج** في موضع آخر:" الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول والمضاف والمالك والمملوك والمضاف إليه وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني "[2].

وإلى ذلك أشار **ابن جني** في خصائصه بقوله[3]:" إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه: " **كَمَرَرْتُ بِزِيدٍ، وَلَيْتَ عَمْرًا قَائِمٌ** " وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ .

وقد عرف **ابن مالك** الإعراب بأنه: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف "[4]

نحاة هذا الاتجاه يمسكون العصا من الوسط، فهم من جهة يصرحون بأن المتكلم هو محدث الإعراب، ومن جهة أخرى يقولون بالعامل على أنه آلة يستخدمها المتكلم فحسب لإحداث الأثر الإعرابي.

---

[1] الزجاجي، أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، دار النفائس ، بيروت ــ لبنان ، 1982 م ، ط 4، ص 69.

[2] المرجع السابق، ص 69.

[3] ابن جني: **الخصائص**، ص 109/1.

[4] ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله : **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كمال بركات دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967 م، ص 7.

ويلقي رأي **ابن جني** قبولاً لدى **ابن مضاء القرطبي** الذي اتبعه في ثورته على العامل فراح يدفع ادعاء النحويين أن النصب والجر والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل معنوي، وعامل لفظي[1].

وفي هذايقول **ابن مضاء:** "إن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطلٌ عقلاً وشرعًا، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، أي أن الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه أفعاله الاختيارية"[2].

ثم جاء المحقق **الرضي الأستراباذي**، وتابع **ابن جني، وابن مضاء** في ثورتهم على نظرية العامل، فأنكر أن يكون الإعراب نتيجة من نتائج العوامل النحوية اللفظية والمعنوية، وأكد أن موجد الحركة الإعرابية هو المتكلم[3].

ويمكن رد هذا الخلاف بأسره، بكافة اتجاهاته، إلى مؤثرات كلامية يمكن اعتباره، مجرد صدى للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين.

وأهم هذه القضايا مشكلة السلوك الإنساني بين **الاضطرار والاختيار**، ثم مدى مسؤولية الإنسان عنه، والخلاف في موجد الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقًا نحويًا لهذه المشكلة الكلامية إذ إن البحث النحوي في حقيقته لا يعني " **بالخالق** " أو " **الموجد** " من حيث هو خالق أو موجد بل بملاحظة ما له من تأثير في النشاط اللغوي وفي مستوى التركيب بشكل خاص.

وأبرز الاتجاهات الكلامية في هذه القضية يحددها موقف القدرية والمعتزلة من ناحية وموقف الجهمية من ناحية، والاشاعرة والماتردية من ناحية أخرى.

---

[1] القرطبي، ابن مضاء: **الرد على النحاة**، ص 85.

[2] المرجع السابق : ص 77.

[3] الاستراباذي ،الرضي: **شرح كافية بن الحاجب** ، 1/ 25.

القدرية والمعتزلة أن الإنسان هو الذي يفعل ما يريد بقدرته، فلا يستطيع أحد أن يسلبه إرادته أو يكبت فيه قدرته.

أما **الأشاعرة والماتريدية** فيذهبون إلى أن في العمل الإنساني الإرادي التقاء قدرات وإرادات بين الله والإنسان، دون تنافٍ بين قدرة الله وقدرة الإنسان، وبين إرادة الله وإرادة الإنسان أيضا.

في حين اتجاه **الجهمية** أن الله هو الفاعل لكل شيء بإرادته وقدرته، وأنه لا دخل للإنسان فيما يفعل، لأنه لا قدرة له عليه ولا إرادة له فيه.

إن الصلة واضحة بين هذه الاتجاهات ونظائرها في موقف النحاة من " موجد الحركة الإعرابية " فموقف جمهور النحاة من البصريين **كسيبويه** مثلاً يمتد إلى أصل معتزلي في حين يتميز موقف **ابن جني والزجاجي** بالتوسط؛ ليناجي بموقفه موقف متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية، أما موقف ابن **مضاء** فيعد تطبيقًا لمذهب الجهمية.

ومهما يكن من أمر فإن جميع النحاة كانوا مؤمنين بنظرية العامل بجميع ألوانه، وبأن العامل هو محدث الأثر الإعرابي على أواخر الكلمات، وإن كان **البصريون** أكثر من غيرهم من النحاة أخذًا بالعوامل وقولاً بها واعتمادًا عليها لما تميز به مذهبهم من تأثر أكبر بالروح الكلامية التي يعد العامل أحد ركائزها الهامة في حين كان **الكوفيون** أكثر ميلا إلى الأخذ بالمسموع بعيدًا عن المؤثرات الفلسفية.

1. القول في العامل في المبتدأ

ومن المسائل النحوية التي اختلف فيها، ورد ذلك الخلاف فيها إلى المؤثرات الكلامية الفكرية التي كانت سائدة في تلك الفترة، ونوقشت فيها ضوء تأثرهم بهذه المذاهب، من ذلك اختلاف النحاة في مسألة **العامل في المبتدأ**، أهو لفظي أم معنوي؟.

ذهب **الكوفيون** إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما **يترافعان**[1] وذلك نحو " **زَيْدٌ أَخُوكَ** " و" **عَمْرو غُلامَكَ** ".

وذهب **البصريون** إلى أن المبتدأ يُرفع بالابتداء " عامل معنوي "[2]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: " إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت " **زَيْدٌ أَخُوكَ** " لا يكون أحدهما كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه ،فلما كان كل واحد منها لا ينفك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً[3].

أما في ردهم على خصومهم البصريين، فقالوا: لا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأننا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئًا فلا يخلو أن يكون اسمًا أو فعلاً أو أداةً من حروف المعاني، وإن كان اسمًا فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، أي أن الاسم لا يرفعه إلا رافع موجود وغير معدوم.

أما **البصريون** فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء، والقطع للسيف ،وإنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء"[4].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ــ مصر ، 43/1.

[2] السيوطي، جلال الدين: **همع الهوا مع شرح جمع الجوامع** ، ص 93.

[3] الأنبا ري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص 45.

[4] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات : **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص 46.

إذن البصريون يرون بأن المبتدأ عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي، ويمثل ذلك ما وقع بين **الجرمي** (من **البصريين**) **والفراء** (رأس **الكوفة**) في المقصود بالمبتدأ؟.

"حكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم " زيد منطلق " لم رفعوا زيدًا؟ أو بم رفعوا زيدًا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، فقال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظهر، قال له الفراء: فمثله إذن، فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يُظهر ولا يتمثل"[1]

أن ما دار بين **الجرمي والفراء** في تحدد معنى الابتداء، يمكن رده إلى أمر ذهني أو عقلي، كان محور جدل ونقاش بين المتكلمين. إذ قول الجرمي إن معنى الابتداء " تعريته من العوامل " وهو ما يعني أن الابتداء لا وجود له أي عدم.

ويمكن خلف ذلك القول ما ذهبت **المعتزلة بشيئية المعدوم**، على حين يرفض **الأشاعرة** ذلك القول **ويرون أنه لا يطلق لفظ " شيء" إلا على ما هو موجود.**

2. القول في عامل الرفع في المضارع

اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع، فذهبوا في ذلك مذاهب متعددة تعكس الاجتهاد العقلي الذي اكتسبه النحاة من تأثرهم بمناهج المتكلمين.

الكثرة من علماء **المذهب الكوفي** ذهبوا إلى أن رافع الفعل المضارع لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة، في حين ذهب **الكسائي** إلى أنه يرتفع بالزوائد من أوله. أما **البصريون** إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات : **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص 49.

وحجة **الكوفيين** فيما ذهبوا إليه قولهم: "إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فإذا دخلت عليه النواصب دخله النصب وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم، وإن لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون مرفوعًا، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم،وبسقوطها عنه دخله الرفع "[1].

"وقالوا في ردهم على البصريين: لا يجوز أن يقال إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، لأنه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبًا كقولك:" **كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ** " لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبًا "[2]

"أما **البصريون** فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين:أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع. أما الوجه الآخر: أن بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع "[3].

3. القول في باب تنازع الأفعال

من الأبواب النحوية التي اختلف حولها النحاة، والتي يرجع أصلها إلى اختلاف بين مذاهب المتكلمين **باب تنازع الأفعال**، أو ما اصطلح عليه باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله.

يُعرف النحاة تنازع الأفعال بأنه: " أن يجتمع في جملة واحدة فعلان، أو أكثر من فعلين يسندان إلى فاعل واحد[4].

---

[1] السيوطي، جلال الدين: **همع الهوا مع شرح جمع الجوامع**، 1/ 98

[2] الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2/ 550

[3] المرجع السابق: ص 550ــ 551 .

[4] المرجع السابق: ص 552.

اختلف النحاة في باب تنازع الأفعال، فقد ذهب **البصريون** إلى القول أن الفاعل لا يصلح أن يكون للفعلين وإنما يكون لأحدهما لا لكليهما[1] أما **الكوفيون**، فيقول رأس الكوفة " **الفراء** " إن الفعل الثاني إن طلب أيضا الفاعلية، نحو " **ضَرَبَ وكَرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا** " جاز أن نعمل العاملين في المتنازع، ويكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين"[2]

فالفراء كان مخالفًا لأصول البصريين، بل كان يرى أنه ليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وليس صحيحًا أن المسند إليه، أو الفاعل لأحدهما لا لكليهما.

أما رأي **البصريين** " فأن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول "[3].

ومن المسائل التي اختلف فيها النحاة في باب تنازع الأفعال والتي تتصل بالأفكار الكلامية والمسائل العقدية التي اختلف فيها مذاهب المتكلمين هي **أي الفعلين أولى بالتعليق في التنازع؟**

بين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، اختار **البصريون** الثاني للجوار[4]، أما **الكوفيون** فقد اختاروا الأول للسبق[5].

جاء في شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني قوله[6]:

الرجز

إن عَامِلان اقْتَضَيَا في اسمٍ عَمَل قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَل

---

[1] الأستربادي، رضي الدين: **شرح الكافية في النحو** ، 1/ 79ــ 80

[2] المرجع السابق، ج 1، ص 79.

[3] المخزومي، مهدي: **في النحو العربي " نقد وتوجيه "**، ص 164.

[4] ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 1/ 37.

[5] الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص 43.

[6] ابن مالك ، جمال الدين: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: د. عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث، ص 641.

والثَّـــاني أَوْلَـــى عِنْـــدَ أَهْـــلِ البصْـــرَةِ وَاخْتَـــارَ عكْســـاً غَيـــرُهُم ذَا أَسْـــرَة

يرى البصريون إعمال الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قـد عمل، كما عمل الثاني، فحُذف لعلم المخاطب، ومن أمثلة ذلك:

{ضَرَبَتُ وَضَرَبَنِي زيدٌ} ، { وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عبد الله }

اختار البصريون إعمال الآخر؛ لأنه أقرب من الأول، وقد حملهم قرب الأول علـى أن قال بعضهم: "**هذا جُحرُ ضَبَّ خَرِبٍ** "[1].

"أما ابن مضاء فيرجح أن البصريين أنما مالوا إلى إعمال الثـاني دون الأول لسـببين هما:كثرة الضمائر إذا أعملنا الأول، ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثـاني، أي الفصـل بـين العامل وهو الفعل الأول ومعمولاته بالفعل الثاني "[2].

ومن شواهد البصريين الشعرية على إعمال الآخر، قول الفرزدق[3]:

الطويل

ولكـــنَّ نِصْـــفاً لَـــوْ ســـبِبَتُ وسَـــبَّني بنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِـنْ مَنـافٍ وهاشـم

وكذلك قول طفيل الغنوي[4]:

الطويل

وكُمْتـــا ً مُـــدَمَّاةً كـــأنَّ مُتُونَهـــا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَـونَ مُـذْهَبِ

وقول الشاعر[5]:

---

[1] سيبويه: **الكتاب**، 1 / 217

[2] ينظر: ابن مضاء القرطبي: **حاشية كتاب الرد على النحاة**، ص 102

[3] ينظر: الفرزدق، **ديوانه** ص 844، **وشروح سقط الزند**، ص 201، سيبويه، **الكتاب** ، 1/ 39

[4] ينظر: **طفيل الغنوي قصيدته في العيني** ج3، ص 31 24، وابن يعيش : **المفصل فـي النحـو** ، 1/ 78، والانبـاري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص 63، وسيبويه، **الكتاب** ، 1 / 63 .

[5] البيت بلا راوي، نسب في كتاب سيبويه إلى رجل من بهالة، الكتاب **سيبويه** ج 1، ص 39 **وكذلك في الإنصـاف** ص 63.

الكامل

ولَقَـــدْ نَـــرَى تَغْنَـــى بِـــهِ سَـــيْفانَةٌ تُصْـــبِي الحلـــيمَ ومِثْلُهـــا أَصْـــبَاهُ

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الفعل الأول هو العامل، فقـالوا فـي ذلـك: { **ضَـرَبتُ وضَرَبَنِي زيدًا {وقَصَدْتُ وقَصَد إلي إلى زيد}**

ومن شواهد الكوفيين على إعمال الأول قول **امرئ القيس**[1]:

الطويل

فلـــوْ أنَّ مـــا أســـعَى لأَدْنَـــى مَعِيشَـــة كَفَانِي ولمْ أَطْلُـــبْ قَلِيـــلٌ مِـــنَ المـــالِ

وقول الشاعر **مرار الأسدي**[2]:

الوافر

وقَـــدْ نَغْنَـــى بهـــا ونَـــرَى عُصُـــورًا بِهـــا يَقْتَـــدْنَنا الخُـــرُدَ الخِـــدالا

ذلك يقود إلى حد كبير مع ما اختلف حوله المعتزلة والأشاعرة والماتريدية في مسـألة إمكانية وقوع مقدور واحد تحت قدرة قادرين.

"تذهب **المعتزلة** إلى استحالة وقوع مقدور واحد لقادرين أو لقـدرتين، وذلـك لإمكـان اختلاف دوعيهما، فيدعو أحدهما الداعي إلى فعل الشيء، ويدعو الآخر الداعي إلى الانصـراف عنه وأيضًا إمكان اختلاف إرادتهما، واختلاف عملهما، وهذا كله يؤدي إلى استحالة مقدور واحد لقادرين"[3].

---

[1] ينظر: امرئ القيس، **ديوانه** ص 113 105، **وشرحه** ص45–66، و البغدادي **خزانة الأدب**، ج1، ص 28، 34، 158 162، ابن هشام في **المغني**، ج 2، ص 111 **والإنصاف**، ص 66 61، وابن جني، **الخصائص** ج2، ص 387، **والعينـي**، ج 3، ص 25 37، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 79، سيبويه، **الكتاب**،ج 1، ص 41.

[2] ينظر: المرار الأسدي **ديوانه**، **والإنصاف** ص 62، سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 40.

[3] عبد الجبار، القاضي: **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، نشرته وزارة الثقافة المصرية بمراجعـة د. طـه حسـين، د. إبراهيم مدكور، ص 93.

المعتزلة تنفي استحالة القدرة عن طريق نفيهم لاستحالة الكسب الذي نادى به الأشاعرة والماتريدية، والذي قصدوا به أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، ومن حيث الكسب منسوبة للعبد كما يرون أن اسم الكسب يستحقه الفاعل سواء فعله بآلة أو لم يفعل بآلة.

"أما **الأشاعرة** فإنهم يجيزون وجود مقدور واحد لقادرين أحدهما خالق والأخر مكتسب لكنهم لا يجيزون مقدور واحد بين قادرين خالقين أو مكتسبين "[1].

الأشعرية تنفي كل قدرة للعبد على الفعل، بل ينكرون أن يكون العبد موجدًا لأفعاله ويقرون بأثر لقدرة العبد متمثلة فيما يسمونه بالكسب.

"يرى الأشاعرة أن للعبد دورًا في الفعل يتمثل في اختيار الفعل والعزم عليه دون أن يخلقه، أي أن الله تعالى أجرى عادته بأن العبد متى ضم عزمه على الطاعة، فإنه تعالى متى ضم عزمه على المعصية فإنه يخلقها، فالعبد يكون كالموجد وإن لم يكن موجدًا "[2].

أي أن نسبة قدر من القدرة للعبد في اختياره للفعل، وفي كونه محلاً للفعل، وفي كونه مكتسبًا للفعل.

وخلاصة رأي الأشاعرة أن العبد يكتسب ولا يفعل، كما يقولون أن الفعل من حيث الخلق والإيجاد هو من الله، ومن حيث كونه طاعة أو معصية فمن العبد.

"وإلى ما ذهب إلية الأشعري في مسألة وقوع المقدور الواحد تحت قدرة قادرين، ذهب إلى ذلك **الماتريدي** وهو جواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين؛ لأن الله تعالى هو الذي يقدر العبد ويخلق قدرته، وأن القدرة ليست بداخلة تحت قدرة العبد إذ لو منعت منه لما تمكن من اكتسابها، وإذا كان الله تعالى هو الذي يقدر العبد كان محالا أن يقدره على ما لا قدرة له عليه لأن القدرة ثابتة ولا تزول بأقداره العبد "[3].

---

[1] المغربي، علي عبد الفتاح: **الفرق الكلامية الإسلامية** " **مدخل ودراسة** "، ص 318ــ320 .

[2] المرجع السابق: ص 320 ــ 321 .

[3] أبو المعين النسفي: **تبصرة الأدلة** " **مخطوط** "، ص 381ــ 382 .

"يرى الماتريدية أن فعل العبد ليس بخلق، ففعل العبد مخلوق، وأي فعل للعبد فهو مفعول الله تعالى، والله تعالى هو الذي توالى إيجاده وإخراجه من العدم إلى الوجود، والعبد اكتسبه وباشره، وأن فعل العبد ليس كفعل الله، لأن فعل الله خلق وإيجا د وفعل العبد مباشرة واكتساب"[1].

وعلى ذلك فإن الماتريدي يرى أن المقدور نوعان مخترع ومكتسب والقدرة تتعلق بالمقدور بجهتين جهة اختراع يختص بها الله تعالى وجهة كسب يختص بها العبد. فتعليق المقدور الواحد بالقدرتين حسب رأيهم جائز لأن جهة نسبة الخلق ينسب إلى قدرة الاختراع وهي لله تعالى ومن جهة الكسب ينسب إلى العبد.

وبعد فإنه بعد دراسة باب تنازع الأفعال في النحو العربي، والوقوف على مسائل الخلاف في هذا الباب ندرك أن ثمة تأثيرًا لمذاهب المتكلمين في صياغة أسس هذا الباب وركائزه. وبالأخص مذاهب المتكلمين وآرائهم في مسألة خلق الفاعل، من هو الفاعل الحقيقي للفعل؟ وهل للإنسان علاقة بالفعل؟ أي إن صح القول هل هو العامل الذي يخلق الأفعال؟ وقد اختلف مذاهب المتكلمين في ذلك.

فكانت المعتزلة التي أكدت على أن الإنسان هو فاعل أفعاله، وهو الأقرب إلى الفعل (الفاعل المباشر) فاثبتوا قدرة الإنسان على أفعاله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد من خير أو شر. في حين يرى الأشاعرة والماتريدية أن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، وهو الأسبق، إذ لا فاعل الإ الله تعالى.

- مصطلح التعليل النحوي

لقد فرض تعدد العلوم وانتشارها في العصور المتقدمة على النحوي ألا يكون علمه مقتصرًا على النحو فقط، بل كان متضمناً لعلوم أخرى غير النحو كالفقه وعلم الكلام والأنساب.

ومن هنا تأثر علم النحو بالعلوم الأخرى وكان نتيجة ذلك أن تأثرت العلة بها أيضًا، فترك كل علم طابعه عليها فصيغت بصيغة فلسفية أو فقهية.

---

[1] المغربي، علي عبد الفتاح: **الفرق الكلامية الإسلامية**، ص 41

والعلة النحوية[1] هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أي هي الأمر الذي يذكر النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة.

وقد عني النحاة على مر العصور بالتعليل، إذا راحوا يبحثون منذ نشأة النحو عن علل للظواهر النحوية، غير أن التعليل في بدايته كان يعتمد على ما وقر في أذهان النحاة من سلامة الذوق العربي وحبهم للتخفيف من الثقل، ولكن ما لبث أن تمكن سلطان المنطق والكلام والفقه من تفكير النحاة بحيث انصرفوا يبحثون لكل شيء في النحو عن علة على غرار ما عرف في المنطق والكلام والفقه فكثرت التواليف في العلل النحوية، ومن ذلك: **علل النحو لقطرب، وعلل النحو للمازني**، و**علل النحو لابن كيسان، والإيضاح في علل النحو للزجاجي** وغيرها من الكتب.

وقد غالى النحاة في العلل مغالاة شديدة حتى أن الزجاجي قسمها إلى ثلاثة أقسام هي: **التعليمية والقياسية والجدلية**، وقد تأثرت العلة النحوية بالعلة الفقهية فشاركتها خصائصها إلى أن ظهر ذلك الأثر في أنواع العلة فوجدت العلة الموجبة كما وجدت العلة الجدلية والعلة البسيطة والمركبة.

وممّا سبق نستطيع أن نقول إن النحاة العرب كانوا معللين، ولكن العلة لم تنشأ لضرورة ولم تكن مقصودة لذاتها، ولكن طغيان الفلسفة والمنطق وعلم الكلام في عصر استنباط قواعد اللغة العربية وضبطها ووضع أحكامها لعب دورًا بارزًا في نشأتها وتسرّبها إلى مناهج النحويين ودراساتهم.

كما يمكن أن يشف أن الخوض في العلة والتماسها في ظواهر اللغة وأساليبها لم يكن ممّا انفرد به البصريون، فقد كان لنحاة الكوفة عللهم وأقيسهم، فقد كانوا يبحثون عن العلة مستفدين من المنطق ومصطلحاته، ولكن نحاة البصرة كانوا أكثر اهتمامًا بهذه العلل من الكوفيين، وذلك عائدٌ لتأثر البصريين بمناهج التفكير العقلي.

---

[1] الأسعد، عبد الكريم محمد: **بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة**، ص 139.

وفيما يلي نماذج من التعليلات النحوية التي اصطبغت نتيجة لتأثر علـــم النحـــو بعلـــوم الأخرى ومن أهمها علم الكلام:

1. علة إعراب التثنية والجمع بالحروف

قال **ابن الأنبا ري:** " فإن قيل فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركـــات؟ **قيل:** لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات فكما أعرب المفرد الذي هو بالحركات التي هي الأصل فكذلك أعرب التثنية والجمـــع اللـــذان همـــا فـــرع بالحروف التي هي فرع " [1].

ومن نماذج التعليل النحوي تعليل **المبرد** لمجيء الإعراب في آخر الكلمـــة دون أولهـــا ووسطها بقوله:" لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، لأنه لا يبدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليـــه إعـــراب، لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعـــل وســـطًا، لأن أوساط الأسماء المختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوسطها مختلفـــة، فلمـــا فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركته "[2].

2. علة وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والصفة عن الموصوف

ذهب النحاة في تعليلهم لمنع تقدم الفاعل على الفعل مذاهب شتى، تظهر تـــأثر النحـــاة بالمنهج العقلي الذي سيطر على نحوهم، فصبغ به، يقول **ابن الأنبا ري** معللاً منع تقدم الفاعـــل على الفعل " إن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل "[3]

---

[1] الزجاجي، أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، ط4 ، ص 130.

[2] المرجع السابق، ص 76.

[3] الأنبا ري، أبو البركات: **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1957م ، ص 35ـــ36 .

أما ابن يعيش فيعلل وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، بقوله:" إنما وجب تقديم خبر الفاعل يعني الفعل لأمر وراء كونه خبرًا وهو كونه عاملاً، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه "[1]

النحاة قاسوا العامل في النحو على العلة في الفلسفة، فكما لا يجوز تقديم المعلول على العلة العامل أن تكون قبل المعمول.

وكذلك قولهم في **عدم تقدم الصفة عن الموصوف** على خلاف ما نجده في الإنجليزية مثلاً، يعللون ذلك في أن الموصوف يمثل الجوهر، والصفة العرض، والأصل أن يكون الوصف بالأعراض لا بالجواهر، والجواهر عند المتكلمين سابقة للأعراض، بل الجواهر محل للأعراض المتغيرة.

ومن نماذج التعليل النحوي، تعليل النحاة **لعدم جر الأفعال**، يعيد **سيبويه** عدم جرّ الأفعال "أن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال "[2].

أما **الأخفش الأوسط** فيعلل هذه المسألة بالقول: " لا يدخل الأفعال الجر، لأنه لا يضاف إلى الفعل ثم يضيف: " والمضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف، كما أن التنوين زيادة، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين، لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، فلم يحتمل الفعل زيادتين[3].

3. علة رفع الفاعل ونصب المفعول به

اختلف النحاة في السبب الذي أوجب رفع الفاعل ونصب المفعول به، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى إحداها: أن الفاعل لما كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يُعطى حركة أول الحرف مخرجًا كما أنه قبل المفعول، وإنما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول لأنه الفعل

---

[1] ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج 1، ص 74.

[2] ينظر: سيبويه : **الكتاب**، 1/ 15، الحاشية رقم 4.

[3] المرجع السابق، 1 / 15.

منه يحدث[1] فصار أحق بالتقديم من المفعول فوجب لهذه العلة أن قبله، وأيضًا فإن الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول، نحو: " **قَامَ زَيْدٌ** "، فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه.

ووجه آخر في استحقاق الفاعل الرفع أن الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنه يحدث الفعل فوجب أن يعطى أقوى الحركات وهو الضم والمفعول لما كان أنقص أعطي أضعف الحركات وهو الفتح.

وهناك تعليل آخر، في استحقاق الرفع للفاعل ونصب للمفعول، هو قولهم: " أنهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل والمفعول به[2]؛ بمعنى أنهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل والمفعول به بالنصب لأن الفاعل أقل من المفعول في الكلام، وذلك أن الفعل الذي يتعدى يجوز أن تعديه إلى أربعة أشياء، فكما كان الفاعل أقل في الكلام من المفعول جعلت له الحركة الثقيلة وجعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا. ولأن الفاعل مشبه للمبتدأ، فلما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعًا حمل الفاعل عليه.

كما علل النحاة **رفع نائب الفاعل** لأنه فرع على الفاعل، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي " ما لم يسم فاعله " (نائب الفاعل) بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[3] فمن الملاحظ هنا أن قضية تعليل رفع نائب الفاعل هي قضية قياسية منطقية لا قضية لغوية.

ومن التعليلات النحوية، تعليل النحاة **لجواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفًا،** ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفًا نحو: " **تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا** " و " **تَفَقَأَ الكَبْشُ شَحْمًا**".

---

[1] المبارك، مها مازن: **العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق**، دار الفكر المعاصر، دمشق سوريا، 2000 م، ص 141

[2] ابن السراج النحوي: **الأصول في النحو** ، 1 / 63.

[3] حامد، أحمد حسن: ***قضية الأصل والفرع وأثرها في بناء النحو العربي***، **مجلة النجاح للأبحاث**، ج 1، ع 4، آب 1989م، ص 24.

واحتج **البصريون** بأن قالوا: " إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنـــه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: " **تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا** " و " **تَفَقَأَ الكَبْشُ شَـــحْمًا** " أن المتصبب هو العرق، والمتفقيء هو الشحم، وكذلك لو قلت: " **حَسُنَ زَيْدٌ غُلامًا وَدَابَةً**، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلا لفظًا.

وقالوا: "ولا يلزم على كلامنا الحال؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو: " **رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ**" فإن راكبًا فاعل في المعنى، ومع هذا يجوز تقديمه؛ لأنا نقول: الفرق بينهمـــا ظـــاهر وذلك لأنك إذا قلت " جاء زيد راكبًا " كانت " زيد " هو الفاعل لفظًا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبًا بمنزلة المفعول المختص، لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول بخلاف التمييز، فإذا قلت: **تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَأَ الكَبِشُ شَـــحْمًا،** لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل هو العرق والشحم، فلم يكن عرقًا وشحمًا بمنزلـــة المفعول لأن الفعل استوفى فاعله لفظًا لا معنى، فلم يجز تقديمه[1].

أما **الكوفيون،** فقد اختلفوا في جواز تقديم التمييز، فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهـــم على ذلك أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد من البصريين، وقد احتجوا بأن قالوا: " الدليل على جواز التقديم النقل والقياس، أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

الطويل

أَتَهْجُـــرُ سَـــلْمَى بِـــالفرَاق حَبِيْبَهـــا وَمَـــا كَـــان نَفْســـا بـــالفرَاقِ تَطِيْـــبُ

الشاهد: نصب " نفسًا " على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو " تطيب " لأن التقدير فيه: " وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسًا " فدل على جوازه[2].

---

[1] حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف مصر، ط1971 2 م، ص 148.

[2] المرجع السابق: ص 147.

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفًا نحو قولك: " **ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا** " جاز تقديم معموله عليه نحو: **عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ** ".

ومن ذلك أيضًا، تعليل النحاة **لتقديم الحال على الفعل العامل فيها**[1]، إذ ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها، واحتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها فعلاً نحو: " **رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ** " للنقل والقياس.

أما النقل فقولهم في المثل: " **شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَة** " فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه.

أما القياس فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم: " **عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ** " والذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.

على حين يرى **الكوفيون**، أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، لأنه لم يجز لدليل دل عليه.

ومن التعليلات النحوية، تعليل النحاة **لثقل الفعل وخفة الاسم**، اتفق النحاة أن الاسم أخف من الفعل، غير أنهم اختلفوا في علة ذلك، فقد علل **الكسائي والفراء** ذلك في كون الاسم يستتر في الفعل والفعل لا يستتر في الاسم، "أما العلة عند **ثعلب** فلأن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي أثقل منها "[2]. في حين علل **سيبويه** ذلك بالقول: " إن بعض الكلام أثقل

---

[1] الأنباري: **أسرار العربية**، 177 ــ 178 ، الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 251. ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج2، ص 56 ــ 57

[2] ينظر: الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص 101

من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنًا؛ لأنها معربة فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم، وإنما هي من الأسماء[1].

كما اختلف النحاة في تعليلهم لخفة الأسماء وثقل الأفعال، اختلفوا كذلك في تعليلهم **لامتناع الاسم من الجزم**، فقد ذهب **الفراء وأكثر الكوفيين** أن الأفعال لم تخفض لثقلها، وأن الأسماء لم تجزم لخفتها، فالجزم أخف من الخفض، لأنه حذف، والحذف تخفيف، لذا أعطي ما هو أخف وهو الجزم للفعل، وامتنع منه الاسم إذ أعطي ما هو أثقل وهو الخفض ليعتدل الكلام.

أما **أبو العباس ثعلب** فعتل لذلك، إذ ذهب إلى أن الأسماء لم تُجزم لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي، أو للنهي أ و الجزاء أو الأمر ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك[2].

- في التعريفات والمصطلحات والحدود النحوية

لا يستقيم منهج علمي إلا إذا ارتكز وقام على أساس من مصطلحات علمية محكمة تؤدي الحقائق العلمية أداء مستوعبًا دقيقًا.

والمصطحات العلمية هي ألفاظ يجمع العلماء، وأهل الفن على انتقائها لتدل على شيء محدد في عرفهم، حدًا ينماز به عن سواه، فتنتقل هذه الألفاظ من معانيها المعجمية إلى معانٍ اصطلاحية جديدة.

ومن المعلوم أن المصطلحات العلمية لم تكن أول وهلة، بل عُدلت ونمت وتطورت حتى غدت معالم بارزة واضحة دقيقة مألوفة لدى النحويين جميعًا، وهذه المصطلحات التي اختارها النحاة وألفوها، واصطلحوا عليها، لم تكن معهودة لدى الأعراب وأصحاب اللغة.

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1 / 20

[2] الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص 106

وبحكم سبق البصرة الكوفة في الدراسة النحوية، فقد نشأت المصطلحات النحوية البصرية قبل المصطلحات النحوية الكوفية، فعندما نشأ النحو الكوفي، أراد علماؤه أن يميزوا نحوهم من نحو البصريين، فعمدوا إلى أساليب خاصة تكون علامات وإمارات محددة ومميزة لنحوهم.

ولأن نحاة الكوفة كانوا أكثر اتصالاً بما حولهم، بالأخص علماء الكلام، فقد تأثروا بأفكارهم وآراءهم في صياغة قواعد النحو العربي، وبناء قواعده وأساليبه.

كان لنشوء النحو العربي في كنف العلوم المختلفة كالفقه والحديث وعلم الكلام، الأثر الكبير في تداخل هذه المناهج في أروقة الدرس النحوي، فانصهر الدرس النحوي انصهارًا تامًا في بوتقة المنهجيات المتعددة للعلوم المختلفة التي كانت تسايره، ممّا أدى إلى ظهور أثره بشكل ملحوظ في أغلب أبوابه ومصطلحاته.

وممّا تسرب إلى قاموس النحويين بعض مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين، فقد وردت لفظة " **الجوهر** " مثلاً في باب التمييز عند سيبويه حين قال[1]: " وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: **بصفيحة طينٌ خاتَمُها**، لأن الطين اسمٌ وليس ممّا يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه.

وكذلك قولهم في **عدم تقدم الصفة على الموصوف** على خلاف ما نجده في الانجليزية مثلاً، وهذا راجع إلى أن الموصوف يمثل **الجوهر**، والصفة **العرض**، والأصل أن يكون الوصف **بالأعراض** لا بالجواهر، والجواهر عند المتكلمين سابقة للأعراض، بل الجواهر محل للأعراض المتغيرة.

وكذلك تعليلهم **لعدم جمع الفعل** لأنه عرض، والجمع أيضًا عرض، والعرض لا يحل في عرض"[2].

---

[1] ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 2 / 117.

[2] الأسعد، عبد الكريم محمد: **بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة**، ص 58.

ومعلوم أن الجوهر والعرض ليسا من قاموس النحاة في شيء، وإنما هو من مصطلحات الفلسفة بشكل خاص.

وممّا حاك به النحويون المتكلمين، استخدمهم لمصطلح **القدرة** " **استحالة اجتماع عاملين على معمول واحد، أو العطف على معمولي عاملين مختلفين.**أو ما أصطلح عليه في بعض الكتب النحوية بباب **تنازع الأفعال.**

وقد أجاز بهذه الصيغة عدد من النحويين أمثال **الأخفش الأوسط،** ليكون بهذه الأجازة قد خالف استاذه وزميله **سيبويه.**

ومهما يكن من تصور لدى النحاة أن بين الفعلين تنازع هو تصور عقلي، مرده الاختلاف الذي وقع بين النحاة في مسألة إمكانية وقوع مقدور واحد تحت قدرة قادرين، والذي استحالته المعتزلة ونفت ذلك، وإجازته الأشاعرة والماتريدية وآمنتا بمكانية وقوعه.

ومن نماذج التأثير الكلامي في الأبواب النحوية، ما اصطلح عليه " **بالفعل الذي لم يسم فاعله**"[1] وذلك لأن النحاة يأمنون بأنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولا بدَّ لكل حدث من محدث ولكل أثر من مؤثر، وسبب من مسبب، لذلك فإنهم فرقوا بين نوعين من الفاعل، فاعل يصدر الفعل عنه مختارًا أو مريدًا، وفاعل لا اختيار له ولا إرادة، ولكنه يلتبس بالفعل ويتصف به.

إن المنهج اللغوي يسوي بين الفاعل ونائب الفاعل، لأن كلاً منهما مسند إليه، ولأن كلاً منهما مرفوع، ولأن كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا، أما المنهج العقلي فهو الذي فرض تسمية نائب الفاعل على المسند إليه، لأنه لا اختيار له ولا أرادة بالقيام بالفعل.

وممّا تسرب أيضًا إلى قاموس النحويين من مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين، مصطلح " **الأداة** " الذي أطلقه الكوفيون بدليلاً عن الحرف[2] المعروف في عرف النحاة. وكذلك استخدام الكوفيين لمصطلح " **العماد**"[3] ليكون مرادفًا لمصطلح ضمير الفصل عند البصريين[4].

---

[1] ينظر: المخزومي، مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، ص 45.

[2] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1 / 2.

[3] ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، 1 / 51، وثعلب، **مجالس ثعلب**، 1 / 43، 133، 2/ 592، الزجاجي، **الجمل**، 152

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1 / 394

ومن ذلك أيضًا، ما اصطلح عليه بضمير الشأن عند البصريين[1]، فالكوفيون يسمونه " **المجهول** "[2] وما أطلق عليه البصريون مصطلح اسم الفاعل، وهم يعدونه اسمًا، اصطلح عليه عند الكوفيون اسم " **الدائم**"[3] وهو عندهم فعل.

كما يظهر التأثر النحوي أيضًا في باب التعريفات والحدود لدى نحاة العربية، ومن ذلك قول سيبويه: " وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يقع وما هو كائن لم ينقطع[4].

ومن **الحدود النحوية**، المتأثرة بالمنطق والفلسفة الدارجة، قولهم في حد الاسم، "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به[5].

إن من نماذج تأثير المنطق والفلسفة في النحو **الحكم في النحو بين حكمين**، فمن ذلك دراسات النحاة **لحروف الجر** قسموها إلى ثلاثة أقسام: حروف أصلية العمل، وحروف زائدة لا تعمل، ثم حروف بين ببين[6].

ومن ذلك أيضًا، ما ذهب إليه **ابن جني** في الحكم على **الاسم المضاف إلى ياء المتكلم** نحو " **غلاميَّ وداريَّ** " فهي عنده ليس بمعرب ولا مبني[7].

ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية، ولكن هناك قوم ذهبوا إلى ذلك، فقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم هو لا معرب ولا مبني.

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1 / 35، والزجاجي، **الجمل**، ص 63.

[2] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 3/ 114، والاستربادي،**شرح الرضي على الكافية** 2 / 272، وابن السراج، **الأصول في النحو**، 1 / 218.

[3] ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، 1 / 165، وثعلب، **مجالس ثعلب**، 1/ 44

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1 / 2.

[5] الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص 48.

[6] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 3/ 27

[7] ينظر: ابن جني: **الخصائص**، 356/2

واحتج هؤلاء بأن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب، إذ لو كان معربًا لظهرت فيه حركة الإعراب، لأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا.

كما أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمبني؛ لأن الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة إذن في أخرها ببناء "[1].

ومنها كذلك تقسيم **ابن الطراوة الأندلسي** المتوفي سنة 528هـ **الألفاظ** إلى واجب وممتنع وجائز وتعريفها والتمثيل لها بقوله:" فالواجب رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه، والممتنع لا قائم ولا رجل إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم وجائز زيد وعمرو، لأنه جائز أن يكون وأن لا يكون "[2].

وليس ثمة معنى في التحليل اللغوي لهذا التقسيم الذي يرتد إلى أصل كلامي، يعد من أهم الأصول الرئيسية التي تمثل الأساس العام لفكر المعتزلة، والذي اصطلح أهل المعتزلة على تسمية لفظ " **المنزلة بين المنزلتين** " حيث عني أهل المعتزلة بإيجاد قسم ثالث بين المقبول دينيًا والمرفوض وبخاصة بعد الخلاف الذي نشب بين المتكلمين في مسألة فاعل الكبيرة " مرتكب الإثم " من أمة الإسلام الذي يخرج من الدنيا بلا توبة.

يرى المعتزلة أن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام إذا خرج من الدنيا بلا توبة، لا يسمى مؤمنًا لما أخل به من ركن الإيمان، ولا كافرًا لما بقي معه من الإيمان وهو التصديق والإقرار.

فصاحب الكبيرة في رأيهم لا يسمى مؤمنًا ولا يسمى كافرًا، بل هو يقع في منزلة بين المنزلتين، وله اسم يقع بين الاسمين.

فالمعتزلة يقسمون الناس في الدنيا إلى مسلم لم يرتكب كبيرة، وكافر، ثم عاصٍ وهو المسلم الذي ارتكب الكبيرة، كما أنهم يقسمون الناس في الآخرة أيضًا إلى أصحاب الجنةِ وأصحاب النار، وأهل الأعراف.

---

[1] ينظر: **ابن يعيش : شرح المفصل**، 3/ 23.

[2] ينظر: السيوطي: **الاقتراح في أصول النحو**، ط2، ص 14

رابعًا: أثر المذاهب الكلامية في موقف النحاة من النصوص الدينية والشعرية

كما تركت الحقائق الكلامية المتعلقة بالإلهيات والنبوات والسمعيات تأثيرها في مجال من أهم المجالات النحوية نعني به **موقف النحاة من النصوص**، فقد تأثر هذا الموقف بما تقرر في علم الكلام من صفات الله سبحانه وتعالى، والأنبياء عليهم السلام، ثم بما استقر فيه كذلك من تصوير للمغيبات وكانت هذه الحقائق الكلامية سببًا في تأويل كثير من النصوص، تلك التي تفيد معناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق الكلامية التي قال بها علماء الكلام.

إن الأسباب التي أدت إلى التأويل هو ملاحظة الاعتبارات العقدية الدينية التي عرضها علماء الكلام، بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة إعرابًا وبناءً وتطابقًا وتركيبًا.

وعلى ذلك فقد وجدت الفرق الكلامية في ظاهرة التأويل مجالاً خصبًا يتوفر في المعاني الباطنية للألفاظ، وهي المعاني التي يبحث التأويل عنها، وقد مكن لهم هذا الاتجاه نشر تعاليمهم وانطلقوا يؤيدون بواسطته مذاهبهم، إذ كان الجدل والكلام هو سلاحهم في هذا المعترك.

وقد كان التأويل عند الفرق الإسلامية يعني:" صرف اللفظ عن ظاهر معناه، إلى ما يوافق القصد، كما أنه لا يستعمل إلا إذا دعت الحاجة إليه "[1]

ويقول **الإمام الغزالي:**" التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر "[2]

أي أن التأويل عند المتكلمين هو حمل اللفظ الظاهر على غير ظاهره بدليل يجعل المرجوح راجحًا

---

[1] عبد الغفار، السيد أحمد: **التأويل الصحيح للنص الديني**، دار المعرفة الجامعية، السويس مصر، 2003 م، ص 54.

[2] شتات، كنعان مصطفى سعيد: **التأويل عند الأصوليين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2007 م، ص 15.

وبعد، فإنه يمكن أن نشير أن ظاهرة التأويل في البيئة الفلسفية وسيلة تمكنهم من إبعاد التعارض والتناقض الذي يبدو بين النصوص وبين الحقائق اليقينية التي تأتي ثمرة البرهان العقلي.

وقد تناول المتكلمون النصوص الدينية فأخذوا منها ما يناصر المذهب، ودحضوا آراء معارضيه وقد أخذ التأويل عندهم لونًا خاصًا يمكن أن يطلق عليه التأويل العقدي، فمعظم كلامهم انصب على ألفاظ العقيدة، والصفات، وبعدت عن مقتضيات اللغة، وأساليب اللسان العربي.

أما في **البيئة النحوية،** فقد حظي التأويل بالأهمية الكبرى، وعمل به النحاة سواء من البصريين أم الكوفيين.

كما مارس النحاة التأويل بكثرة في تطبيقاتهم النحوية، فقد كان النحاة إذا ورد عن العرب الأقدمين نص يصادم قاعدة نحوية فإنهم يلجؤون إلى تأويله بما يوافق قواعدهم النحوية.

ولم يكن التأويل في البيئة النحوية كما هو عند بيئة الفلاسفة والمتكلمين من حيث هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر، وإنما كان التأويل في بيئة النحاة يعنى به:" حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو "[1].

وقد أشار **علي أبو المكارم** في كتابه أصول التفكير النحوي إلى التأويل النحوي فعرفه بأنه " يطلق على أساليب مختلفة ترمي إلى إضفاء صفة اتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد "[2]

والتأويل في البيئة النحوية عمل على إغناء تلك البيئة بالقواعد والشواهد، إذ يأتون بالقاعدة من أجل الشاهد وهم " **الكوفيون** " لاحتكامهم إلى السماع أكثر، أو يطوع الشاهد من أجل القاعدة وهم " **البصريون** ".

---

[1] ينظر: عبد الغفار، السيد أحمد: **التأويل الصحيح للنص** الديني: ص 64

[2] ينظر: أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**، ص 29.

وقد أحدث التأويل تخريجات كثيرة للقواعد النحوية، كما سبب خلافات متنوعة بين البصريين والكوفيين، إذ كثرت الأدلة والحجج بينهم.

فالبصريون لميلهم صوب المنهج العقلي، وضعوا قواعد يحتكمون عليها، أما ما خرج على أحكامهم لمنطق القاعدة فقد طوعوا له مختلف وسائل التأويل.

"الذي مهد الطريق للتأويل في النحو العربي في حين أن الكوفيين تبنوا الاتجاه الظاهري فحتكموا إلى السماع في الوقوف على حدود المروى فرفضوا التأويل، ووضعوا قاعدة لكل شاهد فتمخضت القواعد النحوية، وتعددت الشواهد. هو " **التقدير** " الذي يتميز به النحو العربي، إذ أن التأويل يستلزم التقدير، فليس يتم المعنى وتتضح إشاراته ومراميه إلا بذكر المحذوف ورد الأسلوب إلى نظمه الذي يكون عليه حين لا يدخله الحذف"[1].

إن النحاة لم يخلقوا التأويل، ولكنهم اعتمدوا على مبادئه وأصوله المقررة، فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور.

ومن أمثلة التأويلات في الدرس النحوي، اختلاف النحاة في **المشغول عنه في أساليب الاشتغال**، اختلف النحاة في ناصبه فذهب جمهور النحاة " **يمثل البصريين** " إلى أن " ناصبه فعل مضمر وجوبًا موافقًا للمعنى لذلك المظهر، بمعنى أن المشغول عنه في أساليب الاشتغال ينصب بعامل محذوف يفسره العامل المذكور، أما **الكوفيون** فيرون أن منصوب الفعل المذكور بعده[2]

البصريون يذهبون إلى تقدير العامل، ويرون أن التأويل بالتقدير ضرورة تقضيها طبيعة اللغة ويحتاجها علم النحو في بعض أبوابه، أما **المذهب الكوفي** فأبقى الجملة كما هي دون تقدير العامل في نصب الاسم، وإنما نصبه الفعل المذكور بعده، ومذهبهم يعتمد على الاستعمال الوارد عن العرب.

---

[1] ينظر: ناصف، علي النجدي: **من قضايا اللغة والنحو**، مكتبة نهضة مصر، 1957 م ص 91 ــ 92

[2] ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة 1/ 439 .

ومن شواهد البصريين الشعرية على تقدير العامل بعامل محذوف يفسره العامل المذكور، قول **أبي الأسود**[1]:

الطويل

أَمِيرَانِ كانَا صاحِبَي كِلاهُمَا فكلاّ جَزَاهُ الله عنْى بِمَا فَعلْ

"البصريون يجعلون تقدير الكلام: فجزى الله كلاً... جزاه الله عني بما فعل، فجملة جزى الله كلاً " المقدرة " تُعد مجملة إذا قُرنت إلى جملة جزاه الله عني بما فعل "[2]

كما لجأ البصريون إلى تقدير ناصب محذوف ضرورة في بعض الآيات القرآنية منها: **قوله تعالى:** (صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ)[3].

يرى البصريون ضرورة تقدير العامل في هذه الآية لفائدة التفصيل بعد الإجمال. وقوله تعالى: (وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ)[4] " يرى البصريون ضرورة تقدير عامل في هذه الآية، لأنه لا يصح أن يسلط " ضرب " على "كلا " لأن المعنى يأباه

ومن التأويلات النحوية، ما ورد في أساليب البدل من تكرار العامل، ومنها قوله تعالى: (هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ)[5] البصريون يجعلون التقدير هل أتاك حديث فرعون وثمود.

ومنها أيضًا قوله تعالى:" (قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ)[6].

يقدرون قوله تعالى قتل أصحاب النار ذات الوقود.

---

[1] ينظر: ناصف، علي النجدي: **من قضايا اللغة والنحو**، ص 92.

[2] المرجع السابق: ص 92.

[3] غافر، آية 36

[4] الفرقان، آية 39.

[5] البروج، آية 17+18

[6] البروج، آية 4+5 .

ومن صور التأويل النحوي، أن البصريين والأخص **سيبويه** لايجيزون وقوع فعل أمر خبرًا عن مبتدأ، وإذا ورد ذلك في النصوص سواء الدينية منها أم غير الدينية لجأوا إلى التأويل. ومن ذلك تأويلهم لقوله تعالى: (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا)[1]، فقد أولوا الخبر "فاقطعوا أيديهما" على النحو الآتي:

"**فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**"

ومن التأويل النحوي، ما ورد من أن البصريين يمنعون اقتران "إذا " الشرطية بالاسم، ولذا حملوا قوله تعالى: (إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ)[2] على التأويل، فقالوا: إن تقديره " إذا انشقت السماء انشقت "

ومنه كذلك أيضًا ما جاء به القرآن في قوله تعالى: (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا)[3] فقد حمل البصريون هذه الآية على تقدير لإيجاد كلمة معدومة في النص وهي " أي اسأل أهل القرية"

كما حمل النحاة البصريون قوله تعالى:

(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[4] على التأويل، وذلك لأنهم قرروا في قواعدهم أن حرف "أن" لا يدخل إلا على فعل، فلما جاء في القرآن وفي كلام العرب لما يخضعوا لما جاء وإنما أرادوا أن يخضعوا القرآن للقاعدة التي قرروها، فحملوا كلام الله على التأويل والتقدير فقالوا استجارك أحد من المشركين استجارك.

---

[1] المائدة، آية 38.

[2] الانشقاق، آية 1.

[3] يوسف، آية 82.

[4] التوبة، آية 6.

الفصل السادس

التقسيم القبلي
وأثره في شواهد النحاة وأمثلتهم

أولاً: اللهجات العربية ومواطنها

ثانياً: نشأة اللهجات وعوامل ظهورها

ثالثاً: التقسيم الجغرافي لمواطن اللهجات العربية

رابعاً: موقف النحاة من اللهجات العربية

خامساً: ظواهر لهجية في مناهج نحاة العربية

الفصل السادس

التقسيم القبلي وأثره في شواهد النحاة وأمثلتهم

أولاً: اللهجات العربية ومواطنها

اللهجة لغةً

استعمل العرب الجذر لهج في معانٍ عدة، فقالوا: لهج زيدٌ بالأمر لهجًا ولهوجًا وألهج، إذا أُولع به[1] ويطلق على طرف اللسان وجرس الكلام اللهْجة واللهَجة، وربما سُمي اللسان اللهجة فقالوا: فلانٌ صحيح اللهْجة واللهَجة[2].

كما استعمل هذا الجذر بمعنى آخر فقالوا: ألهَجَ الفصيلُ يُلهجُ أُمه، إذا تناول ضرعها يمتصه وقالوا: لَهَجَ الفصيل، اعتاد رضاعها، فهو فصيل لاهج[3].

كما أطلق على اللغة التي جُبل عليها الإنسان، واعتادها ونشأ عليها لَهْجَة[4] فَيُقالُ: فُلانٌ فصيحُ اللهْجة واللهَجة.

اللهجة اصطلاحا

يُعرف اللغويون اللهجةَ بأنها:" طائفة من المميزات اللغوية ذات نظام صوتي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه المميزات جميع أفراد تلك البيئة، وهذه البيئة قسم من بيئة أعم وأشمل تنتظم لهجات عدة، يتميز الواحدة عن الأخرى بظواهرها اللغوية، ولكنها تأتلف فيما بينها بظواهر لغوية أخرى تيسر اتصال أفراد هذه البيئات ببعضهم، وفهم ما يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات " [5].

---

[1] ينظر: الجوهري: **الصحاح تاج اللغة** ، مادة " لهج "، 1 / 339.

[2] ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، مادة " لهج ".

[3] ينظر: الجوهري:**الصحاح**، مادة " لهج " 1 / 339، ابن سيدة : **المحكم**، مادة " لهج"

[4] المصدر السابق.

[5] المطلبي، غالب: **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة**، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1978 م، ص 29.

فاللهجة تلك العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر تتكلم لغة واحدة، وهي طريقة من طرق الأداء اللغوي، يتوخاها المتكلم في ظل حالة اجتماعية خاصة.

ذهب **إبراهيم أنيس** في تعريفه اللهجة:" مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات " [1].

كان يُعبر عن اللهجة قديمًا **باللغة**، فاللغة عند القدماء هي اللهجة، وقد شاع اصطلاح لغة عندهم وأهمل اصطلاح لهجة، ممّا هيأ لاصطلاح اللغة أن يتطور دلاليًا ليصبح يدل على اللغة العربية الفصيحة المختلفة.

ومما استعمل أيضًا قديمًا من كلمات مرادفة للهجة لفظ **اللحن**[2] ومما يذكر في هذا السياق ما رواه الأصمعي أن **المنتجع التميمي**[3] لقن النصب وجهد به، فلم ينصب، وأبى إلا الرفع، وأن أبا المهدي قيل له: **لَيْسَ مَلاكُ الأمْرِ إلا طَاعَةُ اللهِ والعَمَلُ بِها**. ورفع. فقال: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي[4] أي: ليس هذا من لهجتي ولا لهجة قومي.

ثانياً: نشأة اللهجات وعوامل ظهورها

يصعب علينا أن نحدد تحديدًا دقيقًا نشأة أي لهجة من اللهجات[5]، لأن اللهجات في أي لغة ترتبط ارتباطًا مباشرًا ووثيقًا باللغة الأم، وتبقى هذه الروابط متصلة باللهجات منذ ولادتها حتى قيامها بالعمل اللغوي.

---

[1] أنيس، إبراهيم: **في اللهجات العربية**، المطبعة الفنية الحديثة مصر، ط 3، 1965م ص 16.

[2] المرجع السابق، ص 16.

[3] المنتجع التميمي: **المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي، من بني نبهان من طيء لغوي أخذ عنه علماء زمانه، أنباه الرواة وأخبار الرواة**، 3 / 323.

[4] القالي، أبو علي: **ذيل الأمالي والنوادر**، دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، 1980 م، ص 39.

[5] ينظر: أنيس، إبراهيم: **في اللهجات العربية**، ص40.

لذلك من العسير أن نحدد مرحلة نشوء اللهجات العربية لأنها مرتبطة بقدم اللغة فكما أنه يصعب أن نحدد مرحلة نشوء اللغة، كذلك ليس سهلاً أن نحدد زمنيًا نشأة اللهجة.

أما بالنسبة لعوامل وجودها وظهورها، فيمكن أن نرجع أسباب ولادة اللهجات وتكونها إلى تعدد البيئات البشرية، وذلك أن المكان له تأثير فاعل في نشأة اللهجة، ويتحدد هذا الأثر بطول المدة التي يعيشها المتكلم في الظرف الجغرافي الواحد[1] لأن المؤثرات الأرضية التي يتعرض إليها ساكنوا المناطق تؤثر في واقع المفردات اللغوية، فالذين يسكنون في المناطق الصحراوية يمتازون بخصائص لغوية تختلف عن الخصائص التي يمتاز بها ساكنو المناطق الجبلية، ويشمل هذا جميع البيئات الأخرى.

ومن العوامل التي أسهمت في ظهور اللهجات وتعددها الاتصال البشري؛ وذلك لأن سنة الله في خلقه أن جعلت الإنسان مدنيًا بالطبع، يحتاج إلى الآخر لقضاء حاجاته ومتطلباته، فيكون الاتصال بينهما مباشرًا ومن خلال هذا الاتصال يتم انتقال الألفاظ التي يفقدها أحدهما من الآخر ولا يختص هذا العامل باتصال الأفراد وإنما قد يحصل باتصال الجماعات.

إن من أهم صور اتصال الجماعات الحروب التي تجري بين الشعوب، إذ يقوم المنتصر بسطوته وسيطرته بفرض لغته على المنهزم، فتظهر حينئذٍ مجموعة من اللهجات من خلال الاحتكاك اللغوي بين الجانبين[2].

ومن صور الاختلاط أيضًا، الاختلاط الذي يتم أيام السلم بسبب الأسواق التي تقام لتوفير سبل العيش في بيئة قاسية، وقد اعتمد العرب على التجارة والبيع والشراء فيما بينهم في أسواق موسمية تلتقي فيها القبائل باستمرار، وبالإضافة إلى تبادل البضاعة، فهناك تبادل في الألفاظ والمفردات والتراكيب، فتأخذ القبائل من بعضها لغويًا، كما أنها تعطي بعضها.

---

[1] أنيس، إبراهيم: **في اللهجات العربية**، ص 21.

[2] هلال، عبد الغفار حامد: **اللهجات العربية نشأةً وتطورًا**، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، 1418 ه 1998 م، ص 34 – 35.

ومن الأسباب التي أدت إلى ولادة اللهجات اختلاف الظروف الاجتماعية، وذلك لأن المجتمع يلعب عنصرًا بارزًا في الاتصال الوثيق بين اللغة والإنسان، لأننا لا نتصور وجود لغة بلا مجتمع، أو وجود مجتمع بلا لغة، ولهذا أدى الاتصال إلى ظهور لهجات تتأثر بطبقات المجتمع فمن ذلك المستوى العامي الذي تمثله الطبقة الأكثر في المجتمع، والمستوى الفصيح وهو الأقل من السابق، فضلاً عن وجود طبقات أخرى كطبقة الصناعيين والتجاريين والزراعيين وغيرهم فأدى هذا الاختلاف إلى ظهور لهجة لكل طبقة[1].

ثالثاً: التقسيم الجغرافي لمواطن اللهجات العربية

من المعروف في كتب الأدب العربي أن العربي يربط حياته بأمرين:

أولهما تتبع المطر[2] ومواطن الكلأ، فإن وجد ذلك استقر وأمن، وإن لم يجد فلا يلقي عصا التسيار إلا إذا فاجأه واحد منهما.

وثانيهما الصيد والرعي والغزو والقنص والسلب، فإن لم يجد العربي عدوًا من غير قبيلته أغار على قبيلته[3].

وعلى ذلك لم يكن المجتمع العربي مجتمعًا انعزاليًا كما يظن، بل كان من أهم مميزاته النشاط والحركة والتوثب، فقد كانت تيارات القبائل تتحرك في قلب الجزيرة العربية وعلى أطرافها تارة صاعدة وأخرى هابطة.

كما أنه لا يمكن القول : إنّ القبائل العربية كانت كتلاً صماء لا تتلاقى، تتمثل فيها الانطوائية، وإنما كان التقارب بين القبائل عن طريق النسب تارةً، والحلف[4] تارة أخرى والمصالح المشتركة أحيانًا كالحماية والأخذ بالثأر.

---

[1] هلال، عبد الغفار حامد: **اللهجات العربية نشأة وتطورًا**، ص 34 33.

[2] الحموي، ياقوت: **معجم البلدان**، تحقيق : إحسان عباس ، مطبعة السعادة ، ط 1، 1324 هـ 1906 م، 7 / 357.

[3] المرجع السابق، 7 / 357.

[4] ينظر: علي، جواد: **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج1، مكتبة النهضة بيروت 1976 م، 1/ 354.

وقد لعب المكان أثرًا بيّنًا في صبغهم بصبغة خاصة،إذ إن التضاريس تقف حائلاً أمـــام تجمعاتهم فالمناطق القاحلة الجرداء بجانب المناطق الغنية الخصبة، والجبال الضاربة في الأفــق بجانب الأغوار الموغلة في العمق، هذا الأثر انعكس على ساكني هذه المناطق فأثر في لغاتهم.

إن هذا التنقل الذي كانت تعيشه القبائل العربية أدى إلى تعدد المواطن العربية وبالتـــالي تعدد اللهجات العربية، وعلى ذلك فقد قسمت كتب التاريخ العرب إلى قسمين: **العــرب البائــدة والعرب الباقية.**

أما **العرب البائدة** فهم الذين بادوا ودرست آثارهم، وانقطعت تفاصـــيل أخبـــارهم، ولا يعرف عنها إلا ما يقصه علينا القرآن الكريم.

في حين أن العرب الباقية تتكون من قسمين: **القسم الأول هم العرب العاربة**، وهم بنـــو قحطان بن عابر بن شالخ بن سام بن نوح[1]، وهم عرب اليمن.

وقد اشتهر منهم أربع قبائل بقيت أعقابهم وهم: **حِمْيَرْ وكَهْلان وأَشْعَر وعَامِلَةَ.**

وقد تفرع من كل قبيلة بطون، فمن أشهر بطون **حِمْيَر شِيبَان وقُضَاعَةَ**، ومن المشهور من قضاعة الأحياء الآتية[2]: **يَلِي، وَجُهَيْنَة، وكَلْب، وبَهْرَاء، وتَنُوخ، ومَهْرَة، وجَرْم.**

أما أشهر بطون قبيلة **كَهْلان** القحطانية[3]، **جُذَام، ولَخْم، ومُرَاد، وكِنْدَة،وطَيء، ومَـــذْحِج وهَمَذَان وخَولان، وخَثْعَم، والأزد** ومنها **غَسْان، والأوس، والخَزْرَج.**

أما قبيلة **أشعر**، فيذكر **الهمذاني:** " أنهم من كهلان من القحطانية "[4] وقبيلة **عاملة** هـــي من القبائل اليمانية التي خرجت من اليمن ونزلت بالقرب من دمشق في جبال هناك تعرف بجبال **عاملة**[5].

---

[1] ينظر: المسعودي: **مروج الذهب في أخبار من ذهب**، دار المعارف، القاهرة مصر 1283 م، 1 / 276 ــ 277

[2] الرجحي، عبده: **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن، 2007 م ص 38 ــ 39.

[3] الهمداني: **صفة جزيرة العرب**، ليدن (1384 هـــ) (1844)م، ص 48.

[4] المرجع السابق: ص 40 ــ 41.

[5] المرجع السابق: ص 119.

أما القسم الثاني من العرب الباقية، فهم **العرب المستعربة**، أو ما أطلق عليهم بالعدنانية. ويذكر النّسابون أن مواطن بني عدنان مختصة بنجد وكلها بادية رحالة إلا قريشًا بمكة ونجد.

يقسم النّسابون عدنان إلى فرعين كبيرين هما " **رَبِيْعَة وَمُضَر** "[1]. أما **مُضَر** فتعد أكثر القبائل العدنانية[2].

وقد تشعبت **مُضَر** شعبتين: **قَيْس عَيْلان، واليَاس بنْ مُضَر**.

ومن **قَيْس عَيْلان** فصائل أهمها: **غَضَفَان، وهوازَن، وَسُلَيْم، وَعُدوان**، أما **اليَاس بِنْ مُضَر** فمن بطونهم **طَابِخَة** ومن ذلك **تَمِيم**.

أما قبيلة **رَبِيْعَة** فديارهم بين اليمامة والبحرين[3]، ولربيعة بطنان هما: **أَسَدْ** ومن أسد " **بَنُو عَنْزَة**، يحدد الهمذاني مساكنهم بقوله: " فإذا خرجت من تيماء قصد الكوفة ثانيًا فأنت في ديار بحتر من طيء إلى أن تقع في ديار بني أسد قبل الكوفة بخمس "[4].

أما البطن الآخر من بطون **رَبِيْعَة** فهو **وَائِل**، ومنهم **بَكْر بِنْ وَائِل وَتَغْلب**.

ويحدد الهمذاني ديارهم بقوله: " وديار بكر من اليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة فأطراف سواد العراق[5].

ومن القبائل العدنانية أيضًا، **خَنْدَف** ومنها: **هُذَيْل** التي تسكن الحجاز، **وَتَمَيْم** التي تعد أكبر قواعد العرب، **وَكِنَانَة** التي كانت تسكن بالقرب من مكة، **وَقُرَيْش** وكانت تنزل مكة وما حولها.

وفيما يلي خريطة لجزيرة العرب توضح مواقع القبائل العربية التي اشتهرت لهجاتها:

---

[1] الجندي، أحمد علم: **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1398هـ، 1978 م، ص 43.

[2] القلقشندي، أبو العباس : **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، ط1، بغداد – العراق، ص 60.

[3] المرجع السابق، ص 69.

[4] الهمداني: **صفة جزيرة العرب**، ص 131.

[5] المرجع السابق، ص 169.

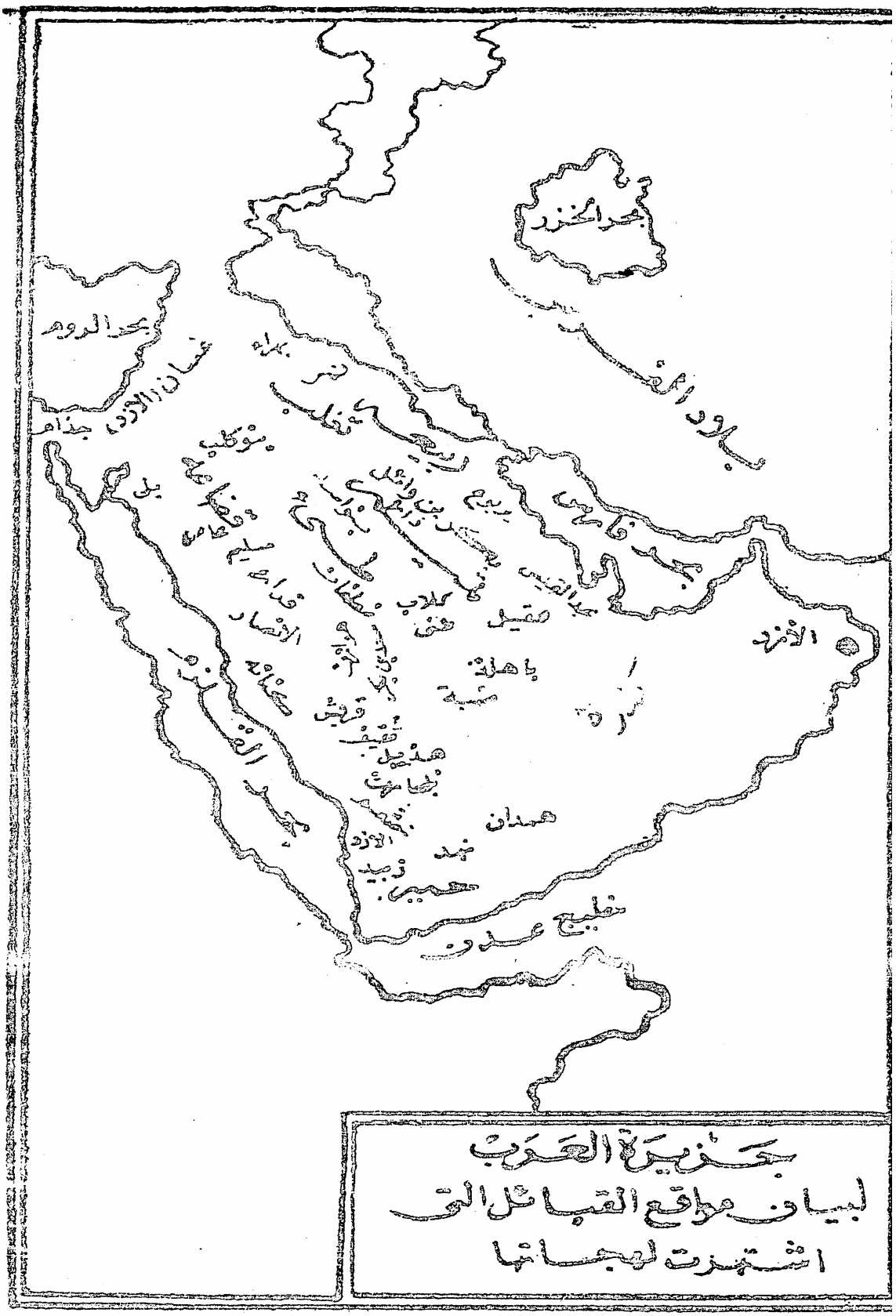
بحر الخزر
بحر الروم
عمان الازد جذام
بحر فارس
الازد
هذيل
همدان
مذحج
مذلج عدنان
جزيرة العرب
لبيان مواقع القبائل التي
اشتهرت لهجاتها

رابعاً: موقف النحاة من تعدد اللهجات

" أخذ عدد من علماء العرب القدماء على عاتقهم أمر الاهتمام باللغة العربية، وتنقيتها من الدخيل والغريب الذي تفشى وظهرت آثاره بسبب دخول الأقوام من غير العرب إلى حاضرة العرب والمسلمين وما كان ذلك إلا من أجل حماية لغة القرآن من تسرب اللحن " [1]

" نظر القدماء إلى العربية الفصحى نظرة خاصة اختلفت عن نظرتهم إلى اللهجات المخالفة لها؛ لأنهم يرون قدسيتها لنزول القرآن بها " [2]، فأخذت الفصحى نصيبًا كبيرًا من دراساتهم، بخلاف اللهجات التي وإن كان لها نصيب من الدراسة، إلا أنها لم تكن بحجم الدراسات الأخرى، ما أدى إلى تضييق قبول اللغة فحصروها في القبائل التي رأوا أنها فصيحة ورفضوا الأخذ من غيرها لمتاخمتها الأعاجم[3]

وعلى ذلك فقد نظر النحاة إلى اللهجات كما لو كانت أمرًا مستقبحًا ينبغي تجنبه، يقول **عبد الرحمن أيوب** " لم يكن يهم النحاة كثيرًا أن يتحروا الدقة في نسبة لفظة ما إلى قبيلة أو أخرى، بل كان همهم أن يؤكدوا أنه ليس من العربية الفصحى"[4].

إن النحاة لم يغفلوا الخلافات بين اللهجات في المجالات النحوية بل وردت عنهم مواقف وأحكامًا متباينة[5]:

الموقف الأول: أن يذكر النحوي لهجات عدة دون أن يفضل إحداها على الأخرى، ويحكم عليها بالقبول أو الرفض أو أن ينعتها بإحدى الصفات كالجيدة أو الرديئة، أو القوة والكثرة أو الشذوذ والندور ، أي أن النحوي يقف منها موقف الذاكر والمعدد فقط.

---

[1] ينظر: السيوطي: **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة " دون تاريخ "، 1 / 96.

[2] الأزهري، أبو المنصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق: نخبة من الأساتذة، مطابع سجل العرب مصر، 2 / 367.

[3] الخالدي، مثنى فؤاد: **لهجة ربيعة وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م، ص 29.

[4] ينظر: الجندي علم الدين: **اللهجات العربية في التراث**، 1 / 35.

[5] ينظر: المرجع السابق، 1 / 36

ومن ذلك ما ذكره **الخليل:** " وقد وجع فلان رأسه أو بطنه وفلان يوجع رأسه، وفيه ثلاث لغات يوجع ويبجع وياجع "

الموقف الثاني: موقف المفاضلة بين اللهجات، وفيه يذكر النحويون اللهجات، ثم يفاضلون بينها فيصدرون أحكامًا في حق هذه اللهجات، فقد يحكمون عليها بالفصاحة والقوة والكثرة، وقد يرمونها بالرداءة والندور.

اعتمد النحاة في هذه المفاضلة على مجموعة من الأسس منها **الفصاحة**، فقد رأى النحاة أن القبائل التي أضحت في عزلة تامة قد فصحت ألسنتها، وحافظت على لغتها نقية من الشوائب، بينما من سكن الحواضر، واحتك بغيره من الأمم، فقد تسرب إلى لهجته ما يقلل من فصاحتها ونقائها، وذلك بسبب دخول الأقوام الأخرى إلى ديار الإسلام، وتعلمهم الدين الجديد.

ولم يكن معيار الفصاحة وحده الذي نظر إليه النحاة في مفاضلتهم بين اللهجات، بل نجد منهم من يفضل **لهجة قريش** على غيرها من لهجات العرب.

من المعلوم أن منهج القدامى قام على ركنين أساسيين هما السماع والقياس، ففي السماع قام المنهج على تحديد القبائل العربية التي يُحتج بلغاتها، فقد اعتمد على القبائل التي تقطن قلب الجزيرة العربية واستبعدت في الاحتجاج القبائل المنتشرة على السواحل القريبة من الأعاجم.

استنادًا إلى ذلك، عُدت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح في الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي "[1].

يرى النحاة أن قريشًا أفصح العرب وأصفاهم لغة، وذلك لأن الله ــ عز وجل ــ اصطفاهم واختارهم من بين جميع العرب، إذ اختار منهم نبي الرحمة محمدًا صلى الله عليه وسلم.

---

[1] السيوطي : **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص 27ــ 28 .

كما تعود هذه الفصاحة إلى أن العرب كانت تؤمها الأمم من كل حدب وصوب، وتحتك بها بحكم تجارتها، فكانوا إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم.

يقول **الفراء** معللاً سبب تفضيل قريش على غيرها: " كانت العرب تحضر الموسم كل عام وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسجلون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ[1].

ومن أمثلة تعاطف النحاة مع هذه اللهجة، قول سيبويه في **باب الإدغام** " ودعاهم سكون الآخر في المثلين، أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا: " **ارْدُدْ ولا تَرْدُدْ** " وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها برددت لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام وألف الوصل فتحرك لهن "[2].

ومن ذلك ما جاء على لسان **ابن هشام** في الاستثناء المنقطع إذ يقول " وإن كان منقطعًا فالحجازيون يوجبون نصبه، وهي اللغة العليا، والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون **النصب**[3].

ومن المعايير التي استند إليها النحاة في المفاضلة بين اللهجات، معيار **الشيوع وكثرة الاستعمال** ، يقول **ابن جني:** " إذا تساوت اللغتان، فلك أن تستعمل إحداهما، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، فإذا قلَّتَ إحداهما رواية، وكَثُرت الأخرى، نأخذ بأوسعهما رواية، فإذا كان الأمر في اللغة المعمول عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، ولكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين " [4].

---

[1] السيوطي: **المزهر**، 1 / 221.

[2] سيبويه: **الكتاب**، 4 / 373.

[3] ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت 761 هـ): **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ص256.

[4] ينظر، ابن جني: **الخصائص**، ج 2، ص 10ـ11 .

النحاة يرون أن اللغة إذا كثرت في الكلام تكون أجود، وبخاصة إذا كان مجال البحث في لهجة واحدة محددة البيئة والزمن، حينئذٍ يكون هذا الاعتبار صحيحًا، ويؤدي إلى نتائج مقنعة،إما إذا كانت هذه الكثرة والقلة بين لغات متعددة البيئة مختلفة الزمان والمكان، فحينئذٍ تكون الموازنة بهذا الاعتبار خاضعة لظروف غير موضوعية، إذ تخضع لظروف القبيلة وعددها وشهرتها، وحظ الراوي من الأخذ عنها[1].

ومن أمثلة ذلك من اللهجات: ما أورده **سيبويه**، هذا باب ما كان من " أفعل " صفة في بعض اللغات، واسمًا في أكثر الكلام، وذلك " **أَجْدَل، وَأَخْيَل، وَأَفْعَى** " يقول: فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسمًا وقد جعله البعض صفة[2]

ومن القواعد النحوية التي أسهمت اللهجات العربية في شهرة بعضها وذيوعها **لكثرة الاستعمال، تنوع فاعل نعم وبئس بين الاسم الظاهر والمضمر.**

يقول **السيوطي** متحدثًا عن فاعلهما:" لا يأتي نكرة اختيارًا، وإن ورد فضرورة، ولا يكون موصولا، وشذ كونه ضميرًا غير مفرد، أي مطابقًا للمخصوص نحو "**أَخَوَاك نِعْمَا رَجُلَيْنْ**".

وحكى **الأخفش** عن بعض بني أسد: " **نِعْمَا رَجُلَيْنْ الزَيْدَان**" " **وَنِعْموا رِجَالاً الزَيْدَون**" " **ونِعْمتُم رِجَالاً** " " **وَنَعِمْنَ نِسَاءً الهِنْدَات**"[3].

فتجريد **نعم وبئس** من ضمير يتوافق مع المخصوص أفصح وأشهر من اتصاله والاتصال لهجة لبعض بني أسد، فهي غير مشهورة.

ومن الأسس الأخرى التي استند إليها النحاة في ترجيح لغة على أخرى **القياس**، ويكون ذلك بموافقة إحدى اللغتين القياس أو تعضيده لها، إذا وردتا عن ظاهرة لغوية واحدة.

---

[1] ينظر، محمد عيد: **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات**، عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، 1981 م ص 81.

[2] سيبويه : **الكتاب**، 2 / 5.

[3] ينظر: السيوطي : **همع الهوامع**، 5 / 27.

يعد القياس من الأركان الرئيسة التي قام عليها منهج النحاة في تقعيدهم القواعد النحوية وقد اعتمد عليه النحاة في المفاضلة بين اللهجات والترجيح فيما بينها، يقول **ابن جني** في خصائصه:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم "[1].

من الأمثلة على اعتبار القياس عاملاً مرجحًا بين لهجات القبائل، ترجيح **سيبويه** لغة تميم على الحجاز في أسلوب الحكاية. يقول **سيبويه:** " هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه ب " **مَنْ** ".

ويقول أيضًا: " اعلم أن **أهل الحجاز** يقولون إذا قال الرجل " **رَأَيْتُ زَيْدًا** " " **مَنْ زَيْدًا؟** " وإذا قالوا " **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ** " " **مَنْ زَيْدٍ؟** " وإذا قالوا " **هَذَا زَيْدٌ** " " **مَنْ زَيْدٌ؟** " وأما **بنو تميم** فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين[2].

وكذلك ترجيح **ابن هشام** لغة الحجازيين على لغة التميميين في تميز " كم " الخبرية يقول **ابن هشام** " زعم قوم أن لغة تميم جواز نصب " كم " الخبرية، إذا كان الخبر مفردًا.

ومن شواهدهم على ذلك قول **الفرزدق**[3]:

الكامل

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةً فَدَعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بالخفض على قياس تمييز " كم " الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم[4].

إن الخفض في رأي **ابن هشام** هو القياس، ويدل على هذا الترجيح ما بدأ به كلامه من نسبة " الزعم " إلى ما ينسب إلى تميم النصب في التمييز.

---

[1] ابن جني : **الخصائص**، 1/. 357

[2] سيبويه : **الكتاب**، 1 / 403.

[3] الفرزدق، **ديوانه** 1 / 361، وابن هشام : **أوضح المسالك**، 4 / 256، **ومغني اللبيب**، 1/ 185.

[4] ينظر، ابن هشام: **مغني اللبيب**،1 / 185

ومن الأسس الأخرى التي استند إليها النحاة في ترجيح لهجة على أخرى، **ورود اللهجة في القرآن الكريم.**

أجمع اللغويون أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما ورد في غيـــر القـــرآن[1]. وعلى ذلك فقد رأى النحاة أن اللغة إذا وردت في القرآن، فقد أصبحت شيئًا مختلفًا عما كانـــت عليه وهي لهجة، إذ تصبح حينئذٍ عنصرًا من عناصر الفصحى العامة، حيث استخدمت في أرقى نص نموذجي لها، إذ إن ورود اللهجة في القرآن الكريم، يرفع من شـــأنها، ويجعلهـــا تكتســـب الفصاحة وعلو المنزلة.

وكما هو الحال في القرآن الكريم المصدر التشريعي الأول، فإن الأمر نفسه ينطبق على **أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم** المصدر التشريعي الثاني، إذ إن شيوع الظاهرة اللهجيـــة في أحاديث الرسول يقويها ويرجحها على غيرها من اللهجات الأخرى. ولكن من الجدير ذكره أن درجة الاحتجاج بالحديث الشريف أقل من القرآن الكريم.

ومن المعايير التي استند إليها النحاة أيضًا للتفاضل بين اللهجات العربية القديمة، معيار **ورود اللهجة في شعر شاعر**، فإن وردت في الشعر وجاء بها شاعر، فإن ذلك يسندها ويرفعها إلى مستوى الفصاحة.

وكذلك من معايير المفاضلة بين اللهجات **ورود** اللهجة على **ألسنة الأعلام الثقات مـــن النحاة** وغيرهم مما ورد في كتب النحو العربية القديمـــة، ومـــن ذلـــك: **الخليـــل، وســـيبويه والأخفش، والفراء** وغيرهم من أئمة النحو الكبار.

ومن صور المفاضلة بين اللهجات العربية القديمة في كتب النحو، قول **الخليل:** " **لَصِـــقَ يَلصُق لُصُوقًا** لغة تميم، **وَلَسِقَ** أحسن لقيس، **وَلَزِقَ** لربيعة وهي أقبحها "[2].

---

[1] السيوطي : **المزهر**، 1 / 213.

[2] ينظر: غالب، علي ناصر: **اللهجات العربية** " **لهجة قبيلة أسد** "، ص 43.

وقال **الفراء:**" إن جميع العرب أنثوا الإبهام إلا بني أسد، فإنهم يقولـــون: هـــذا إبهـــام والتأنيث أجود وأحب إلينا" [1].

الموقف الثالث: الحكم برداءة اللهجات، فقد وصفت طائفة من النحويين ظواهر لهجيـــة عدة بأنها رديئة وقبيحة وغير ذلك من الأوصاف التي حفلت بها كتب اللغة.

"اختلفت دائرة الاحتجاج باللهجات بين البصريين والكوفيين، إذ اعتد الكوفيون بكثيرٍ من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم لأنها في نظرهم تمثل جانبًا من العربية، وأخـــذوا يتابعون هذه اللهجات، ويلتقطون خصائصها ويرصدون أساليب أهلها في مخاطبتهم "[2].

ابن جني في خصائصه يعد كل اللهجات حجة، يقول: " فالناطق على قياس لغـــة مـــن لغات العرب مصيب غير مخطىء"[3].

في حين غدت دائرة الاحتجاج عند البصريين ضيقة، اقتصرت على قيس وتميم وأســـد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين فقط. فكان ذلك موقفًا متزمتًا إزاء اللهجات فقـــد أســـقطوا جانبًا كبيرًا من اللهجات العربية وعزلوها عن نطاق الاستشهاد بالفصيح من كلام العرب.

قاس النحاة البصريون اللهجات العربية بمقياس اللغة الفصحى، فنجم عنه إنكارهم لكثير من اللهجات العربية، وإصدار أحكام ونعوت على بعض اللهجات، منها رميهم لبعض اللهجـــات بالضعف والشذوذ.

نعت البصريون لهجات القبائل بأوصاف مختلفة، **فسيبويه** ينعت كسر الكاف في " فيكم وبكما " بأنها رديئة جدًا[4] وهي لناس من بكر بن وائل.

كما نقل سيبويه عن **الخليل** واصفًا لهجة عربية بقوله:" وهذه لغة ضعيفة[5].

---

[1] ينظر: الفراء : **معاني القرآن**، ص 452.

[2] ينظر: المخزومي، مهدي: **مدرسة الكوفة**، مطبعة الحلبي الثانية، القاهرة، 1958 م ص317.

[3] ينظر: ابن جني: **الخصائص**،2 / 10-12

[4] السيوطي: **همع الهوامع**، 1 / 59.

[5] الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله: **شرح التصريح على التوضيح**، 2 / 402.

وأما إذا اتجه **سيبويه** إلى لهجة الحجاز، فإنه يتعصب لها ويخلع عليها أوصاف المدح والإطراء كقوله: " والإدغام أحسن والبيان عربي حجازي "[1] أو عربي حسن أو هي الحجازية الجيدة أو هي اللغة الحجازية هي اللغة الأولى.

كما ينعت **الأخفش** لهجة عربية بقوله : " وهي خبيثة "[2]، وكذلك **السيرافي** ينعت بقوله " وهي لغة رديئة"[3]. كما ينعت أبو الفتح **ابن جني** لهجة بقوله: " وهي لغة مرذولة "[4].

ومن النعوت الأخرى التي أطلقها النحاة على بعض اللهجات، نعت **الخليل** للهجة بني أسد بأنها رديئة، فقال: " **كَانَ البِرُ يَكِيْلُ كَيْلاً، وَالبِرُ مَكِيْلٌ** ".

ويجوز في القياس مكيول. ولغة بني أسد مكول وهي لغة رديئة "[5].

كما سّمى النحاة بعض اللهجات بأنها "**شر اللغات**، أو أنها **لغة سوء**، أو **تميمية قبيحة**، أو **لا خير فيها** "[6].

ويصف **الهمذاني** بعض اللهجات عند حديثه عن العلاقات اللغوية في جنوبي الجزيرة العربية كلهجة عدن بأنها **مولدة رديئة** أو أن فيها **تعقيدًا**.

خامساً: ظواهر لهجية في مناهج نحاة العربية

- تعدد الوجوه الإعرابية بتعدد اللهجات العربية

الإعرابُ ركنٌ رئيس من أركان الكلام، لا يمكن الاستغناء عنه وإسقاطه؛ وذلك لأن هناك مواقف ومواضع لا تظهر دلالتها ويصعب فهمها إلا بالرجوع إلى علامات الإعراب.

---

[1] سيبويه: **الكتاب**، 2 / 407.

[2] الأستراباذي: **شرح شافية ابن الحاجب**، 2 / 247.

[3] المرجع السابق، 2 / 246.

[4] ينظر: ابن جني: **الخصائص**، 2 / 354.

[5] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **معجم العين**، تحقيق: عبد الله درويش، مطبعة العاني، الطبعة الأولى بغداد، 1967 م، مادة "كيل".

[6] السيوطي:**المزهر**، 1 / 225.

" إن حركات الإعراب ليست حُلية لفظية يتصرف بها المتكلم كيفما يشاء، بل إنها تؤدي وظيفة مهمة في الكلام فهي تفصح وتبين عن المعاني، وتزيل الالتباس الحاصل بفقدان علامات الإعراب [1]وإلى تلك الوظيفة ذهب **ابن يعيش** في مفصله إذ يذكر أن:"الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولهما "[2].

كما ذهب إلى تلك الوظيفة **ابن جني** في خصائصه، **وابن فارس** في الصاحبي، يقول **ابن فارس:**" فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين "[3]

"حدد النحويون القدامى علامات الإعراب، وجعلوا لكل منها وظيفة نحوية، تؤديها في الجملة، فذهبوا أن الضمة هي علامة الإسناد، والكسرة علامة الإضافة، والفتحة علامة لما ليس بإسنادٍ ولا إضافة " [4].

إن النحاة القدماء كانوا يرون أن للإعراب حركتين هما الضمة والكسرة، أما الفتحة فليست بعلامة إعراب ولا تدل على شيء، وقد أثر النحاة ذلك من اللهجات العربية التي سمعوها من الأعراب، وذلك أن العربي كان ينظر إلى الفتحة بمثابة سكون يقف عليها، لخفتها[5].

"فرق النحويون القدامى بين ما يعرب بالحركات وما يعرب بالحروف واختلفوا في علامة إعراب طائفة من الأسماء كالمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة "[6].

وهذا الاختلاف في إعراب هذه الطائفة من الأسماء، يرجع في الأصل إلى تعدد المنابع التي أخذ منها النحاة قواعدهم، وذلك أن النحاة عمدوا إلى القبائل فسمعوا منهم، ولأن لكل قبيلة لهجة خاصة بها، وقدأثر ذلك مما التقطه النحاة.

---

[1] ينظر، ابن جني: **الخصائص**، 35/1.

[2] ينظر، ابن يعيش: **شرح المفصل**، 72/1.

[3] ينظر، ابن فارس : **الصاحبي**، ص 191 190.

[4] ينظر، مخزومي، مهدي: **في النحو العربي نقدٌ وتوجيه**، ص 67.

[5] ينظر، مصطفى، ابراهيم: **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1959 م، ص 50.

[6] ينظر، الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص 130، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،44/1.

أقام النحاة قواعدهم في الأعم الأغلب على السماع، وذلك أن النحاة عندما أرادوا تقعيد قواعدهم عمدوا إلى القبائل المجاورة لهم، وجمعوا اللغة من قبائل ذات لهجات متباينة، وعندما قاموا بدراستها، وَرَدَ إليهم من خلالها آراء مختلفة من الوجهة النحوية، ولم يفرق النحاة بين ما هو لهجة مشتركة أو لهجة خاصة بقبيلة ما، وبين ما هو خطأ لهجي أو لثغة أو لغة مهجورة، فقد تعاملوا مع تلك الأنواع بمقياس واحد، دون تميز بين نوع وآخر، وعلى ذلك فقد نتج عن تنوع الروافد القبلية واللهجية التي أخذ منها النحاة أن تعددت الآراء الإعرابية للظاهرة الواحدة.

"إن اللهجات العربية المتعددة كانت رافدًا مهمًا من الروافد التي أسهمت في وجود الاختلافات الإعرابية وذلك حينما أقحم النحاة هذه اللهجات بصفاتها وخصائصها المتباينة في قواعدهم، وحينما نظروا إليها على أنها صورٌ مختلفة من اللهجة المشتركة، ما أوجد مشكلات معقدة منها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة والإكثار من الأمور الجائزة وكثرة التقسيمات والتشعيبات والإسراف في وضع الشروط " [1].

وعلى ذلك يمكن القول : إنّ اللهجات العربية لعبت دورًا في وجود هذه الظاهرة " تعدد الوجوه الإعرابية " ومن المسائل اللهجية التي أثبتها النحاة في كتبهم ومؤلفاتهم، وكانت سببًا في تعدد الأوجه الإعرابية، ما نقله النحاة من اللهجات في إعراب جمع المذكر السالم والملحق به.

الحجازيون يعربونه بالأحرف، فيرفع بالواو وينصب ويجَّر بالياء[2] وهذا هو الأكثر شهرة وشيوعًا، وهي لهجة معظم القبائل العربية، وهي لغة القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ومنه قوله تعالى: (وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ)[3] وقوله تعالى:

(وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ)[4].

---

[1] حسان ، تمام : **مناهج البحث في اللغة** ، ص 104.

[2] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 47/1.

[3] الشعراء، آية 18.

[4] الأعراف، آية 130.

ولكن ورد عن بعض **بني تميم وأسد وبني عامر** من قيس عيلان، أنهم يعربونه بالحركات على النون بعد أن يلزموه الياء، أي أنهم يجعلون النون حرف إعراب تظهر عليه الحركة الإعرابية[1].

فقد رُوي على هذه اللهجة قول **سحيم بن وثيل**[2]:

الوافر

وَمَاذَا تبْتَغِي الشُعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ

وقول **جرير**[3]:

الوافر

أرَى مَرَّ السِّنِينِ أخَذْتَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرارُ مِنْ الهِلالِ

ومن أمثلة نصبها بالفتحة قول **الصمة بن عبد الله بن الطفيل**[4]:

الطويل

دَعَانِيَ مِن نَجْدٍ، فَإنَّ سِنْينَه لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وقعت كلمة (سنين) اسم إن منصوبًا بالفتحة الظاهرة كالمفرد، ولم تسقط نونها للإضافة.

وقد سمع **سيبويه** هذه اللهجات من العرب، ولكنه لم ينسبها إلى أصحابها، ولم يذكر القبائل التي نطقت بها.

أما **الفراء** فينسب التنوين على النون لبني عامر، أما غير التنوين فإنه لبني تميم، لأنهم لا يصرفون[5].

---

[1] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 47/1.

[2] المبرد: **المقتضب** 332/3، ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، 627/2، ابن يعيش: **شرح المفصل** 11/5 السيوطي: **همع الهوامع**،49/1، الأشموني: **شرح الأشموني**، 38/1.

[3] جرير: **ديوان جرير**، 546/2، المبرد: **المقتضب**، 4/ 200.

[4] ابن يعيش : **شرح المفصل**، 11/5، والأشموني، **شرح الأشموني**، 37/1.

[5] ينظر، الفراء، لأبي زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، بيروت، 1980 م، 92/2.

كما يظهر التباين اللهجي في إعراب المثنى والملحق به، فمن المعلوم أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، فيقولون:" **جَاء رجُلانِ، ورأيتُ رَجُلينِ، وسلمتُ على رَجُلينِ**". وقد أخذ النحاة هذه اللهجة عن **ألسنة أكثر العرب**، وهي اللغة المشهورة والمستعملة لدى أكثر النحاة في نحوهم.

ولكن هناك لهجة سمعها النحاة من بعض العرب، أنهم يجعلون المثنى كالمقصورفيلزمون ألفًا رفعًا ونصبًا وجرًا، أي أن الألف تثبت في النصب والجر، كما تثبت في الرفع فيقولون: " **جَاء رَجُلانِ، ورأيتُ رَجُلانِ، ومررتُ بِرَجُلانِ** ".

وقد عزا النحاة هذه اللغة إلى طوائف من العرب، بَني الحَارِث بنْ كَعْب (بلحارث) وبَنَي الهُجَيْم، ، وكِنَانَة، وبَطُون مِنْ رَبِيْعَة، وبَكِر بِنْ وَائِل، وَزُبَيْد، وَخَثْعَم، وهَمذان وَمَزْدَادَة، وَعُذْرَة، وَسُلَيْم[1].

يقول أبو حيان عن لغة إعراب المثنى إعراب المقصور: " من العرب من يجعل رفع الاثنين وجرهما ونصبهما بألف، وهي لغة بلحارث بن كعب اليمانيين، وعكل، وطيي وكنانة "[2].

وقد خُرِجَ على هذه اللهجة بعض الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، منها:

قوله تعالى: (إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ)[3]. وقراءة أبي سعيد الخدري لقوله تعالى: (فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ)[4] برفع المثنى الواقع خبرًا " لكان " بألف " مؤمنان ".

وقوله عليه صلاة والسلام: {**لا وِتْرَانِ فِي اللَيلة**}[5]، برفع "وتران " بألف، والأصل هو النصب. وقوله كذلك: { **إيَّاكُم وَهَاتَانِ الكعْبَتان الموْسومَتان** }[6].

---

[1] ينظر، السيوطي : **همع الهوامع**، 40/1، وابن هشام : **شذور الذهب**، ص 47 46.

[2] ينظر، أبو حيان: **تذكرة النحاة**، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، لبنان 1986 م ص 635.

[3] طه، آية 63.

[4] الكهف، آية 80.

[5] الترمذي : **سنن الترمذي**، 334/2.

[6] أحمد بن حنبل : **مسند أحمد بن حنبل**، 446/1.

ومن شواهد النحاة الشعرية على هذه اللهجة، قول الشاعر[1]:

الكامل

نِعْــمَ الفَتَــى عَمَــدَت إليْــه مَطِّيتــي في حِــيْنَ جَــدَّ بِنَــا المسِــيرُ كِلاَنَــا

الشاهد: جاءت كلانا على لغة بلحارث، وهي نصب المثنى وجره بحركة مقدرة علــى ألف.

وقول هوير الحارثي[2]:

الطويل

تَــزَوَّدَ مِنّــا بــين أُذنَــاه طَعْنَــةً دَعْتــه إلــى هــابي التُــرابِ عقــيم

وقد جاءت أذناه على لغة لبني الحارث بن كعب، يأتون بالمثنى المنصوب وغيره، بألف على كل حال.

وكذلك قول **المتلمِّس** يعاتب خاله الحارث بن التوأم اليشكري[3]:

الطويل

فــأطرقَ إطــراقَ الشُّــجاعِ ولــو يَــرَى مســاغًا لَنَابَــاه الشُّــجَاعُ لَصَــمَّمَا

وقال آخر[4]:

الرجز

أعْــرِفُ منْهــا الجِيِــدَ والعَينَانــا وَمِنْخَــرَين أشْــبَهَا ظَبْيانَــا

---

[1] ينظر: الأشموني : **شرح الأشموني**، 33/1.

[2] ينظر، ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، 704/2، وابن يعيش: **شرح المفصل**، 128/3.

[3] ينظر، الأستراباذي: **شرح الكافية في النحو**، ط 2، 189/1، وينظر البغدادي عبد القادر بن عمر: **خزانــة الأدب ولــب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1979 م، ص 453/7.

[4] ينظر: ابن يعيش : **شرح المفصل**، 129/3، والبغدادي : **خزانة الأدب**،349/7.

وقد ذكر النحاة أن من العرب من يجعل الإعراب في النون بالحركات، فيضم في حالة الرفع ويفتح في حالة النصب، ويمنع من الصرف، ولم يأتِ النحاة بشواهد على هذه اللهجة في أشعار العرب ولم ينسبوها إلى قبيلة معينة، بل قالوا إنها لغة نادرة جدًا [1].

ومن المسائل النحوية التي نقلها النحاة في كتبهم، وكانت سببًا في تعدد الأوجه الإعرابية مسألة **إعراب الأسماء الستة**، إذ إن المشهور في اللغة عند النحاة أنها تُعرب بالحروف، أي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، بشروط منها: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، وأن تكون مفردة مكبرة غير مصغرة.

ولكن بعض لغات العرب تحيد عن هذا المشهور من اللغة، وتعرب هذه المجموعة من الأسماء إعراب المقصور، إذ يعربونها بحركات مقدرة على الألف في جميع الحالات، وهي لغة **لبَنِي الحَارِث بنْ كَعْب، وكِنَانَة، وزُبَيْد، وَهَمَذان، وَخَثْعَم، وَبُطُون مِنْ رَبِيْعَة.**

وعلى هذه اللغة جاء المثل: { **مُكْرَه أَخَاكَ لا بَطلْ** }[2]

وقول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ يوم بدر: " **من ينظر ما فعل أبو جهل؟** " **فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فأخذ بلحيته، فقال: أنت أبا جهل؟** [3].

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة، أنه سُئل عن إنسان رمى إنسانًا بحجر فقتله، هل يجب عليه القود؟ فقال: لا، ولو رماه بأبا قُبيس[4].

والشاهد في ذلك في قوله: " **بأبا** " حيث أعرب الاسم " أبا " إعراب الاسم المقصور، بحركة مقدرة على الألف، ولم يعامل على أنه من الاسماء الستة، فالتالي يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء.

---

[1] ينظر: الاندلسي، أبو حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، نسخة مصورة عن الأصل المخطوط بالمكتبة الأحمدية بحلب، 557/2.

[2] الميداني، أبو الفضل : **مجمع الأمثال**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، مطبعة السعادة ، 318/2، والزمخشري أبو القاسم جار الله: **المستقصى في أمثال العرب**، مطبعة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، 347/2

[3] ينظر، غانم، خالد محمد: **لغويات**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 2005 1 م ص 28.

[4] الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، 1/ 18 – 19

من شواهد النحاة على ورود هذه اللغة في أشعار العرب، قول أبي النجم[1]:

الرجز

إنَّ أَبَاهَـــــا وأبـــــا أَباهَـــــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِـــي المَجْـــدِ غَايَتَاهـــا

وقول آخر[2]:

الطويل

أَخَـــاكَ الَّـــذِي إِنْ تدْعُـــهُ لِملَمّـــةٍ يُجِبكَ لِمَا تبْغِـي ويَكْفِيـكَ مَـنْ يبْغِـي

كما نقل إلينا النحاة في هذا الباب، أن من العرب من استغنى عن الحـروف، وأعـرب الأسماء الخمسة بحركات ظاهرة، إذ روي عن العرب أنهم يرفعون وينصبون الأسماء الخمسـة بالفتحة الظاهرة، ويجرون بالكسرة الظاهرة[3].

ومن الأمثلة على هذه اللغة قول بعض العرب: " **هذا أَبُكَ** "، وعلى هذه اللغـة رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:{ **منْ تَعزّى بِعَزَاءِ الجَاهِلية، فأعضوه بِهَنَ أبِيهِ وَلا تَكنْوا** }[4]

ومن الشواهد اللهجية قول **رؤبة** يمدح عديّ بن حاتم[5]:

الرجز

بأبِـــهِ اقْتَـــدى عَـــدِيٌّ فـــي الكـــرمْ وَمَـــنْ يُشَـــابِه أبَـــهُ فَمَـــا ظَلَـــمْ

ومن مظاهر الاختلاف اللهجي اختلاف العرب في **إعراب الاسم الواقع بعد مذ و منـذ** فمنهم من يعدّهما حرفي جر فيجرّ ما بعدهما، ومنهم من يعدّهما ظرفين فيرفع ما بعدهما.

---

[1] **ديوان أبي النجم**، ص 227، البغدادي : **خزانة الأدب**، 7 /455، والسيوطي : **شرح شواهد مغني اللبيـب**،127/1، والعيني : **المقاصد النحوية**، 133/1.

[2] ينظر: ابن مالك : **شرح التسهيل**، ص 49.

[3] ينظر: غانم، خالد محمد: **لغويات**، ص 28.

[4] الترمذي: **سنن الترمذي**، 1/ 345.

[5] ابن يعيش: **شرح المفصل**، 2 / 234.

الحجازيون وعامة العرب من قبائل **كضَبَّة ومُزْنَة وَعَامِر بنْ صَعْصَعَة** يجرون الاسم المعرفة والنكرة بعد "مذ ومنذ" إذا دل على الحاضر، مثل:" **لَمْ أَرَهُ مذْ يَومَين** "[1].

أما **تَمِيم وَأَسَد وَقَبَائِل عُكَل وَسُلَيْم وَبَنُو غَطَفَان وَهَوَازَن** فيجنحون إلى الرفع، فيرفعون الاسم بعد "مذ ومنذ " إذا دل على الماضي، فيقولون: " **لَمْ أَرَهُ مُذْ يَومَان** "[2].

ولأن النحاة يمتثلون لأعراف مجتمعهم، فقد أقاموا قواعدهم على تلك الاستعمالات المختلفة للهجات العربية.

ذهب **الكوفيون** إلى أن الاسم المرفوع بعد مُذْ ومنذ يُعرب فاعلاً بتقدير فعل محذوف وذهب **الفراء** إلى أنه خبر بتقدير مبتدأ محذوف، في حين ذهب **البصريون** إلى أن مُذْ ومنذ مبتدآن والاسم المرفوع بعدهما خبر عنهما، أو يكونان حرفين جارين وما بعدهما مجرور بهما[3].

وقال **الأخفش:**" منذ لغة **أهل الحجاز** يجرون بها كل شيء، ومذ لغة **بني تميم** وغيرهم ما بعدها رفع، وقال: وأما عامّة العرب فيجرّون بهما الحاضر، ويرفعون بعدهما الماضي[4]

ومن شواهد النحاة على ترجيح الجر بعد " منذ " قول **امرئ القيس**[5]

الطويل

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ وَرَبْعٍ عَفَتَ آثَارُه مُنذُ أزمَانِ

ومن المسائل النحوية التي أثبتها النحاة في كتبهم ومؤلفاتهم, وكانت سببًا في تعدد الأوجه الإعرابية الجر ب " **لعل** " التي نسبت إلى **عُقَيْل.**

---

[1] ينظر: الأستراباذي ، الرضي: **شرح الكافية في النحو**، 118/2.

[2] ينظر:أبو حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 1420/3.

[3] ينظر: الأنباري، أبي البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، 382/1.

[4] ينظر: أبو حيان: **تذكرة النحاة**، ص 9.

[5] امرؤ القيس: **ديونه**، ص 89، والأشموني: **شرح الأشموني**، 297/2، وابن هشام: **مغني اللبيب**، 235/1.

إن المعروف والمشهور في لعل أنها حرف رجاء مبني على الفتح, من أخوات إن يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ ويرفع الخبر, وذلك كقوله تعـــالى: (لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا)[1].

ولكن بعض العرب يجرون ب " لعل " ، وهم بذلك يخالفون المشهور, وممّا رُوي شاهدًا على ذلك قول كعب بن سعد الغنوي[2]:

الطويل

فقلت :ادْعُ أُخرَى وارْفَع الصَّوْتَ جَهْـرَةً لَعَــلَّ أبـــي المغْــوارِ منْــك قَرِيــبُ

والشاهد في ذلك هو وقوع ما بعد لعل مجرورا " أبي المغوار منك قريب ".

وكذلك قول الشاعر[3]:

الوافر

لعـــــلَّ اللهِ فضّـــــلكُمْ علينـــــا بشـــــيءٍ إن أمَّكُـــــمُ شـــــريمُ

ومن ذلك أيضًا ما ذكره النحاة من أن " **متى** " تكون في معنى " **مِن**" في لغـــة **هُـذَيْل**, وأنهم يستعملونها في الجر مثلها.

ومن كلامهم على ذلك: {**أخرَجَها متى كُمّهِ** }[4] يريدون: مِن كُمَّه.

ومن شواهدهم الشعرية التي يسوقونها على ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي[5]:

---

[1] الطلاق، آية 1.

[2] السيرافي: **شرح أبيات سيبويه** 2/ 296.

[3] ينظر، ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 5/3، وابن هشام: **أوضح المسالك**، 7/3.

[4] الأشموني: **شرح الأشموني** 284/2، وابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 5/2، **ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 334/1.

[5] أبو ذؤيب الهذلي ، **ديوانه** 193/3، وابن هشام: **مغني اللبيب** 20/2 والأستربادي: **شرح الكافية**، 82/2، وابن جنـــي: **سر صناعة الإعراب**، 1/ 152.

الطويل

شَـــرِبْنَ بِمـــاءِ البحْـــرِ ثُـــمَّ تَرَفّعـــتْ مَتـــى لُجَـــجٍ خُضْـــرٍ لَهُـــنَّ نَئِـــيجُ

ومن صور الاختلاف اللهجي اختلافهم في إعراب ضمير الفصل **الضمير المنفصل** وهو الضمير المرفوع الواقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله الجملة الاسمية والذي يـؤتى بـه فـي العربية للتأكيد، ولا يكون له محل من الإعراب، ويمكن الاستغناء عنه[1].

ولكن هناك لهجات عربية تجعل له محلاً من الإعراب، إذ يعربونه مبتدأ وما بعده خبراً له. وقد عزا النحاة هذه اللغة إلى بني تميم، واستشهدوا على ذلك بقول **قيس بن الملوح**[2]:

الطويل

نَحـــنٌ إِلـــى ليْلـــى وَأَنْـــتَ تَركْتَهـــا وكُنْـــتَ عَلَيْهـــا بـــالملا أَنْـــتَ أَقْـــدَرُ

وقد وردت بهذه اللهجة قراءات قرآنية منها:

قراءة قوله تعالى: { **إِنْ كَانَ هَذا هُو الحَقَّ منْ عنْدَكَ** }[3] بالنصب والرفع.

وقرئ كذلك: (تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا)[4] بالرفع.

أما موقف النحويين فيها، فقد أجازهما النحويون، يقول **الزجـــاج:**" ولا اخـــتلاف بـــين النحويين في إجازتها "[5].

وممّا نقله النحاة من اللهجات أيضًا اختلافهم في إعراب الاســم الموصــول " الــذين " المبني، فقد ورد أن بعض العرب، ومنهم **هُذيْل أو عُقَيْل**[6] يلزمونه الواو في حالة الرفع واليـاء في حالة النصب والجر أي يعربونه إعراب جمع المذكر السالم.

---

[1] ينظر: أبو حيان: **تذكرة النحاة**، ص 9.

[2] ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 49/2، وسيبويه:**الكتاب**، 393/2، والمبرد: **المقتضب** 105/4 والسيرافي:**شرح أبيـات سيبويه**، 1/ 244، وابن يعيش: **شرح المفصل**، 3/ 112.

[3] سبأ: آية 6.

[4] المزمل:آية 20.

[5] ينظر: الزجاجي:**معاني القرآن**، 411/2.

[6] ينظر: الأشموني:**شرح الأشموني**، 180/1.

يرى النحاة أن هذه اللغة تسربت إليهم من قبائل **طَيِّء، وَهُذَيْل، وَعُقَيْل** وكذلك **كِنَانَــة**[1] ويؤيد النحاة وجود هذه الظاهرة بشاهد شعري ينسبونه لشاعر من بني **عُقَيْل** هو **أبو حرب بــن الأعلم** قوله[2]:

الرجز

نَحْــنُ اللَّــذُونَ صَــبَحُوا الصَّــبَاحَا يَــومَ النَخِيــلِ غَــارةً مُلَحَاحــا

ومثله قول الشاعر[3]:

الكامل

وَبَنُــو نُوِيجِحَــة الَّــذونَ هُــمْ مُعــطُ مخدَّمــةٌ مِــنْ الخــزَّان

كما رُوي عن بعض هُذيل قولهم " اللاءون " لجماعة الذكور رفعًــا، واللائــين نصــبًا وجرًا[4] وعليه أنشد الفراء[5]:

الوافر

هُــمْ الــلاءونَ فَكَّــوا الغِــلَ عَنْــي بِمَــرو السَّــابِحَاتِ وَهُــم حِيَاصَــى

ومّما ورد في هذا المقام، إعراب بعض الألفاظ المبنية على لهجــات بعــض القبائــل العربية، مثل إعراب " **حيث** " على لغة **بَني أَسد وبني فَقْعَس**[6]، وذلك أنهم يجرون " **حيث** " في موضع الجر وينصبونه في موضع النصب [7].

---

[1] السيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 83.

[2] ينظر، الأشموني: **شرح الأشموني**، 1/ 109، والسيوطي: **همع الهوامع**، 83/1.

[3] ينظر، الطيب، عبد الجواد: **من لغات العرب** " **لغة هذيل** "، ص 341 340.

[4] ينظر، ابن يعيش: **شرح المفصل**، 2/ 142.

[5] ينظر، ابن مالك: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص 12، وابن هشام، **مغني اللبيب**، 2/ 57.

[6] ينظر، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 1/ 116.

[7] ينظر، أبو حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1448.

وعلى لغتهم قرئ قوله تعالى: (سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ)[1] بجر كلمة "حيث". وقد حكى **الكسائي** هذه اللهجة عن بعض العرب، وردها إلى **بني أسد وبني فقعس**، فقال: "سُمعت في بني أسد بن الحارث يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب"[2].

وقال أيضًا: "الضم لغة **قيس وكنانة**، والفتح لغة **بني تميم**، وقال: **وبنو أسدٍ** يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب"[3].

ومن ذلك أيضًا اختلاف اللهجات في الظرف " **أمس** "، إذ إن المشهور في أمس البناء على الكسر بشرط إفراده وتعريفه لتضمنه معنى الحرف، فيقال **جاء أمسِ، ورأيته أمسِ، وما رأيته منذ أمسِ** وهذه لغة **الحجازيين**، وهي لغة القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، وهي الأكثر استعمالاً.

وعلى هذه اللغة قال الشاعر "عبد يغوث الحارثي[4]:

الْيَومَ أعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أمْسِ[5]

أما **التميميون** فإنهم يقولون في موضع الرفع، ويمنعونه الصرف للعدل والتعريف. وفي " **قطر الندى** " **لابن هشام** يذكر أن تميمًا افترقت فرقتين، فمنهم من أعربه بالضمة رفعًا وبالفتحة مطلقًا، فقال: **مضى أمسُ، واعتكفت أمسَ، وما رأيته مذ أمسَ.**

وقد خرّج عليه قول الشاعر:

لَقَدْ رَأيْتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا عَجَائِزًا مثْلَ السّعالي خَمْسَا

---

[1] القلم، آية 44.

[2] ابن سيدة،: **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، تحقيق مصطفى السقا،ط1 ، مصر ، مادة حوث "، 3/ 384.

[3] السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 3/ 206.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري ، أبو محمد عبد الله بن يوسف : **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ص 16.

[5] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 44/2، **وشرح قطر الندى وبل الصدى**، ص 16.

يـــأكُلنَ مَـــا فـــي رَحلِهُـــنَّ هَمْسَـــا لا تَـــــرَكَ اللهُ لَهُـــــنَ ضِرســـــا

ومنهم من أعربه بالضمة رفعًا، وبناه على الكسر نصبًا وجرًا.

ومّما نقل كذلك من خلاف كان مرجعه إلى اللهجات، الاخـتلاف فـي **النصـب علـى الاستثناء** أو الرفع على البدل في الاستثناء المنقطع، فالتميميون يجيزون البـدل، والحجـازيون ينصبون[1].

الاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وقد وقـع العرب في إعرابه في خلاف، إذ إن من العرب من ينصب المستثنى فـي الاسـتثناء المنقطـع فيقولون: " **مَا فَيْها أَحَدٌ إلا حِمَارًا** "[2] وهي لغة أكثر العرب، وهي الأكثر استعمالاً.

ومن الشواهد اللهجية علـى ذلـك، قولـه تعـالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[3].

وقولـــه تعـــالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4].

أما الوجه الأخر من العرب فيميلون صوب الإبدال، فيبدلون المستثنى من المستثنى منه ويجعله تابعًا له[5] وهي لغة **تميمية**.

ومن شواهدهم على هذه اللهجة قراءة ابن عمير لقوله تعالى: " **وَمَا لَهُمْ مِـنْ عِلْـمٍ إلا اتِبَاعُ الظَّن** " برفع كلمة "اتباع ".

---

[1] ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 2/ 319.

[2] ينظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، 2/ 80.

[3] النساء، الآية 157.

[4] الليل، الآية 19+20.

[5] ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 319/2.

ومن شواهد النحاة الشعرية على هذه اللغة، قول **أبي خراش الهذلي**[1]:

البسيط

أَمْسَـــى سِـــقَامُ خَـــلاَءُ لا أَنَـــيِسَ بِـــه إلا السِّـــبَاعُ وَمُـــرُّ الِـــريحَ بِـــالغُرَفِ

برفع المستثنى السباع على البدلية في الاستثناء المنقطع في لهجة بعض العرب.

ومن الشواهد الشعرية أيضًا على هذه اللغة قول **جِرَانِ العَوْد**[2]:

الرجز

وَبَلَـــــدَةٍ لَـــــيْس بِهَـــــا أَنِـــــيسٌ إلا اليَعَـــــــــافيرُ وإلا العِـــــــــيسُ

وممّا وصل عن طريق اختلاف اللهجات، ما جاء في **قضية صرف الممنوع من الصرف ومنع المصـــروف**، ذلك أن الممنوع من الصرف عند النحاة اسم متمكن غير أمكن وللنحاة فـــي منعه علل مذكورة في كتبهم، وهو يُعرب بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًا، وقد أجاز النحـــاة صرفه إذا أضيف أو لحقته "أل "، وقد يُصرف للضرورة والمناسبة، لما وجدوه مصـــروفًا فـــي القراءات القرآنية.

ثمة خلاف لهجي يظهر في الممنوع من الصرف، فمن العرب من يصرف الممنوع من الصرف، وقد نسبت هذه اللهجة إلى بني أسد[3].

ومن ذلك ما ذكرته كتب النحو في قول **الأخفش:** " إن صرف ما لا ينصرف هي لغـــة الشعراء، ثم كثر حتى جرى في كلامهم وهي لهجة بني أسد"[4].

---

[1] ينظر: الأشموني: **شرح الأشموني**، 229/1.

[2] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 322/2، والسيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، 2/ 140، وابن هشـــام **شـــذور الـــذهب**، ص 265، والسيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 225.

[3] الراجحي، عبده: **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعارف، مصر، 1968م ص 192.

[4] ينظر: الأشموني: **شرح الأشموني**، 2/ 542، والسيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 37.

ومّما ورد في القراءات من هذه الظاهرة، قراءة **نافع وعاصم والكسائي** " سلاسلاً " ممنوعة في قوله تعالى: (إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلاً وَسَعِيرًا)[1]. وقراءتهم لقوله تعالى: (وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ)[2] بصرف قواريرًا.

ومن شواهدهم الشعرية في صرف ما لا ينصرف، قول سَاعِدَة بِنْ جُؤبَة[3]:

الكامل

وَحَـــوافِرٌ تَقَـــعُ البِـــرَاحُ كَأَنَّمَـــا أَلْـــفَ الزَّمَـــاعُ بِهَـــا سِـــلام صـــلّب

ومن الشواهد الشعرية كذلك قول امرئ القيس[4]:

الطويل

وَيَـــوْمَ دَخَلْـــتُ الخِـــدْرَ خِـــدْرَ عُنَيْـــزَةٍ فَقَالَتْ: لَـــكَ الـــوَيْلاتُ، إِنَّـــكَ مُرْجِلِـــي

ومّما نقل من اختلاف من قبل اللهجات **إعراب العلم المؤنث الذي على وزن فعال كَسُجَاح وَحُذَام وَرُقَاش وَغُلاب.**

للعرب في إعراب هذا العلم نهجين؛ فأما **أهل الحجاز** فإنهم يجعلونه مبنيًا على الكسر مطلقًا[5] فيقولون: **جَاءَتْني حَـذَامِ، وَرَأَيْتُ حَـذَامِ، وَمَرَرْتُ بِحَـذَامِ**[6].

ومّما جاء على هذا النهج، قول **أبي حنبل الطائي**[7]:

---

[1] الإنسان، آية 4.

[2] الإنسان، آية 15.

[3] ينظر: الطيب، عبد الجواد: **من لغات العرب** " لغة هُذيل "، ص 362.

[4] ينظر، امـرؤ القيس، **ديوانه**، ص 112، والأشموني: **شرح الأشموني**، 2 / 234.

[5] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 3/ 278.

[6] ينظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، 60/4.

[7] جداع: السنة الشديدة التي تذهب بالمال.

الطويل

لَقَــدْ آليــتُ أعْــذُرُ فِــي جــــَداعِ[1] ولَـــو مُنيـــتُ أَمَـــاتَ الزَّبَـــاع

وقول **لجيم بن صعب** في امرأته[2]:

الوافر

إِذَا قَالـــــتْ حـــــــَذامِ فَصْـــــدّقوهَا فَـــإنَّ القَـــولَ مَـــا قَالَـــتْ حُـــذَامِ

وأما **بنو تميم** فقد افترقوا في ذلك إلى فريقين، أحدهما توافق الحجازيين في بنائه علـــى الكسر إذا كان أخره راء فيقولون **عَــرارِ**، ويجرونه مجرى ما لا ينصرف، أي يعربونه إعراب الممنوع من الصرف[3] للعلمية والعدل. أما الأخرى فتعرب ذلك كله بالضم رفعًا، وبالفتح نصـــبًا وجرًا.

- دور اللهجات العربية في نظرية العامل والمعمول

ثمة علاقات بين الوظائف النحوية للكلمات قائمة على إعمال بعضها في بعـــض، أي أن وجودها مؤثر في غيرها، ومن ذلك الفعل والفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر وغير ذلـــك مـــن المترابطات والمتعلقات.

وقد لعبت اللهجات العربية المتعددة دورًا بارزًا في إعمالها أو إهمالها، فبينما هي عاملة فيما بعدها في لهجة ما، نجدها مهملة ليس لها تأثير نحوي فيما بعدها لدى لهجة أخرى.

ومن أبرز الظواهر النحوية التي لعبت اللهجات العربية المتعددة دورًا فـــي إعمالهـــا أو إهمالها، **بعض النواسخ الفعلية، والحروف الملحقة ب " ليس "، وبعض النواســـخ الحرفيـــة، وبعض نواصب المضارع، وحركة الحكاية.**

---

[1] ينظر: ابن جني:**الخصائص**، 2/ 178.

[2] ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 270/4.

[3] ينظر:الأنصاري ، ابن هشام : **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص 15.

1. بعض النواسخ الفعلية

برز أن للهجات العربية المتعددة دورًا في إعمال أو إهمال بعض النواسخ الفعلية ومنها " كان وليس ".

تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية، فتحدث أثرًا في جملتها، إذ ترفع المبتدأ اسـمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، فكان عند النحاة **عاملة** في جملتها.

ولكن ورد في كتب النحو أن خلافًا لهجيًا قد وقع، إذ إن من العرب من يرفع خبر كـان وأخواتها، وقد روي ذلك عن بعض **بني أسد وقيس وبني عبس** أنهم يقولون: **كَانَ فُلانٌ قائمٌ** [1].

وقد روي بهذه اللغة شواهد لهجية كثيرة منها، قول العجير السلولي[2]:

الطويل

إذا متُّ كَـانَ النَّـاسُ صِـنْفَانِ: شَـامِتٌ وَآخِـرُ مُـثْنٍ بالـذي كُنْـتُ أَصْـنَعُ

الشاهد: إهمال عمل كان مع أنها دخلت على الجملة الاسمية، فكان هنا مهملة، وهي لغة لبني أسد وقيس وبني عبس.

ومن الشواهد اللهجية الشعرية على هذه اللغة قول **سحيم عبد بني الحسحاس**[3]:

البسيط

أمِـنْ سُـمَّيَةَ دَمْـعُ العَـينِ مَـذْرُوفُ أَمْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْـلَ اليَـوْمِ مَعْـرُوفُ

وكذلك قول **عنترة بن بني عبس**[4]:

---

[1] ينظر: سيبويه : **الكتاب**، 1/ 71، والنحاس : **شرح أبيات سيبويه**، 43.

[2] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 1/ 71، والعيني: **المقاصد النحوية**، 2/ 85.

[3] ديوانه، 62، ثعلب ، أبو العباس بن يحيى : **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ط1 1948 م ، ص 117.

[4] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 2/ 394، والنحاس: **شرح أبيات سيبويه**، 43، والسيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، 2/ 207.

الوافر

إذَا مَـــا المَـــرْءُ كَـــانَ أَبـــوه عَـــبْسٌ فَحَسْـــبُكَ مـــا تُرِيْـــدُ إلـــى الكَـــلامِ

لم ينكر النحاة هذا النمط اللهجي، وأقروا بسماعه عن العرب الموثوق بعربيتهم، فقد قال **سيبويه** عن هذا النمط:" سمعناه ممن يوثق بعربيته" [1].

وحينما اصطدم النحاة بهذه الشواهد اللهجية التي بقي فيها المبتـدأ والخبـر مرفـوعين خرّجوا ذلك على أن كان تحتوي على ضمير الشأن أو القصة يقوم مقام اسم كان، أما خبرهـا فهو الجملة الاسمية المتكونة من مبتدأ وخبر[2].

أما فيما يتعلق ب " ليس "، فقد عوملت معاملة كان إذ ورد خبرهـا مرفوعًـا. ومـن الشواهد اللهجية على ذلك قول **هشام أخي ذي الرمة**[3]:

البسيط

هِيَ الشِّـفَاءُ لِـدَائي لـو ظَفِـرْتُ بِهَـا وَلَـيْسَ مِنْهَـا شِـفَاءُ الـدَّاءِ مَبْـذُولُ

لقد جاء خبر ليس "**مبذولُ** " مرفوعًا، وبذلك خالف عرف النحاة في عمل كان وأخواتها في الجملة الاسمية، فقد عمد النحاة إلى تطويع الشاهد وإخضاعه لقواعدهم التي وضعوها، فأولوا ضمير الشأن محذوفًا، وخبره الجملة الاسمية، فقدره على النحو الآتي: **ليس الأمر شفاء الـداء مبذول منها.**

2. الحروف الملحقة بـِ "ليس"

نقل النحاة أدوات تدخل على الجملة الاسمية وتعمل عمل ليس، بمعنى أنها ترفع الاسـم المبتدأ، وتنصب الخبر، وهذه الأدوات هي:" **ما، لا، إنْ، ولات** ". وللنحاة في إعمالها وإهمالهـا لهجات متعددة.

---

[1] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 71/1.

[2] المرجع السابق: 71/1.

[3] سيبويه: **الكتاب**، 71/1، وابن يعيش: **شرح المفصل**، 3/ 116، والسيوطي: **شرح شواهد مغني اللبيب**، 2/ 704.

ما العاملة عمل ليس:

"ما" من الحروف النافية غير المختصة التي تدخل على الأفعال والأسماء، وشبهت ب"ليس" في معناها، فكلتاهما تحمل النفي[1].

وفي إعمال " **ما** " وإهمالها لهجات متعددة منها:

الحجازيون يعملون ما عمل " ليس" بمعنى أن "ما " تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر.

يقول **سيبويه:**" هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف "ما " تقول: " **ما عبد الله أخاك** " " **وما زيدٌ منطلقًا** " فأهل الحجاز يشبهون " ما " ب " ليس " إذا كان معناها كمعناها[2] وإلى ذلك ذهب **ابن جني**[3]، **وابن خشاب**[4]، **وابن يعيش**[5].

ومن الشواهد على إعمال " ما " عمل " ليس " قوله تعالى: (مَا هَـٰذَا بَشَرًا)[6]

وقوله تعالى: (مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ)[7].

أما الشواهد الشعرية فهي كقول الشاعر:

الكامل

وأنا النّذيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ يَصِلُ الجيوشَ إليكُم أقْوَادَهَا

---

[1] ينظر، ابن يعيش: **شرح المفصل**، 108/1، والسيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 123

[2] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 21/1.

[3] ينظر، ابن جني: **الخصائص**، 1/ 125.

[4] ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله البغدادي: **المرتجل**، تحقيق علي حيدر ، دمشق 1972م ، ص 168

[5] ينظر، ابن يعيش: **شرح المفصل**، 1/ 133 132.

[6] يوسف، آية 31.

[7] المجادلة،آية 2.

أَبْنَاؤُهـــــا متَكَنِفِّـــــون أبـــــاهُمُ حَنِقُو الصُّـدورِ ومـا هـم أُوْلادَهـا[1]

التميميون يهملون " ما " ولا يعملونها عمل " ليس "، فهي لا تعمل عندهم سوى النفي[2] أي أن بني تميم يرفعون ما بعدها.

ومن الشواهد التي تسند إلى هذه اللهجة قراءة ابن مسعود " **ما هذا بشـرٌ** "[3]، وقـراءة عاصم في قوله تعالى " **ما هـنَّ أمهـاتُهم** "، وقـراءة حمـزة (وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَـٰلَتِهِمْ)[4].

ومن شواهدهم الشعرية قول الشاعر[5]:

الطويل

ويَـــزعَمُ حَسْـــلٌ أنَّـــهُ فَـــرْعُ قوْمِـــه وَما أنْتَ فرْعٌ يـا حُسَـيْلُ وَلا أصـــلُ

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[6]:

الرجز

رُؤْبَـــــةُ والعَجَّـــــاجُ أوْرِثَـــــاني نَجْـــرَيْنِ مـــا مِثْلَهُمـــا نَجْـــرانِ

وقد جوّز النحاة كلا الاستعمالين، فالذي أجاز الإعمال، لأن "**ما**" لها شبه خاص بلـيس، فكلتاهما للنفي، وتدخلان على المبتدأ والخبر، أما من أهملها، فلأن القياس في "ما " النافية عـدم إعمالها؛ لأنها ليست بفعل، وليس " ما" ك " ليس " ولا يكون فيها إضمار.

---

[1] ينظر، ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 1/ 302، والسيوطي: **الأشباه والنظائر** في النحو ، بيروت ، دار الكتب ، 75/2.

[2] سيبويه: **الكتاب**، 1/ 57.

[3] ينظر، أبو حيان: **البحر المحيط**، 5/ 304.

[4] النمل، آية 81.

[5] الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، 2/ 694

[6] ينظر، السيوطي: **الأشباه والنظائرفي النحو** ، 2/ 75.

لا العاملة عمل ليس

كما برز دور اللهجات العربية في إعمال وإهمال **لا العاملة عمل ليس**، يذكر النحاة أن "**لا** " تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمى أسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ولكن في إعمالها وإهمالها لهجات متعددة منها:

الحجازيون يعملون " لا " عمل " ليس"، فترفع أسمًا، وتنصب خبرًا، ولا تعمل عندهم إلا بشروط ثلاثة: أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين، ومنه قول الشاعر[1]:

الطويل

تَعَـزَّ فَـلا شـيءٌ عَلـى الأرْضِ بَاقِيـا وَلا وَزَرٌ ممّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيـا

هنا عملت "لا " مرتين، ففي المرة الأولى، كان اسمها "شيء" وهو مرفوع، وخبرها "باقيًا" منصوب. وفي المرة الثانية، اسمها "وزرٌ " مرفوع، وخبرها " واقيًا " منصوب.

ومن أمثلهم أيضًا على تحققها وعملها قول الشاعر[2]:

الطويل

نَصـرْتُكَ لا صَـاحِبٌ غيْـرَ خَـادِل فَبوَّئْـتَ حِصْـنًا بالكمـاة حُصـيْنا

والشرط الثاني لإعمالها عند الحجازيين، ألا تكون لنفي الجنس نصًا، فإن كانت لنفي الجنس، فإنها تعمل عمل " إن "، فيبنى اسمها على الفتح، إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وترفع الخبر.

وممّا أثر عن النبي قوله: " **لا نبيَ بعدي** "

أما الشرط الثالث، فهو ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها[3]، فإن تقدم أُهملت.

---

[1] ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، 1/ 239، الأشموني: **شرح الأشموني**، 1/ 247، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 1/ 125.

[2] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 158، وابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 1/ 240.

[3] جمال الدين بن يوسف: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص 145.

التميميون يهملون "لا " النافية، ويبقون المبتدأ والخبر مرفوعين في لهجتهم، ف "لا " لا تعمل عمل ليس، وما بعدها مبتدأ وخبره، وتشاركهم في ذلك **طيىء**.

وقد تناول النحاة هذا الخلاف في مؤلفاتهم ونسبه، **فالزمخشري** في مفصله يقول عن خبر "ما " و"لا " المشبهتين ب" ليس" هذا التشبيه لغة **أهل الحجاز**، وأما **بنو تميم** فيرفعون[1].

أما **الأخفش والمبرد** فيمنعان قيام "لا " بعمل ليس، **والزجاج** يرى أنها اجريت مجرى ليس في رفع الاسم لا في نصب الخبر.

أما **السيوطي** فينسب لهجة الإهمال إلى طيىء في قوله: " أهل الحجاز يعملونها دون طيىء "[2] **سيبويه** تحدث عن هذا الخلاف، ولكنه لم ينسب الإعمال والإهمال إلى التميميين والحجازيين.

لات العاملة عمل ليس[3]

يظهر التباين اللهجي في "**لات**" في إن **الحجازيين** يعملون "لات" عمل ليس، فيرفعون اسمها وينصبون خبرها، بشرط ألا يكون اسمها " الحين" محذوفًا.

ومن شواهد الحجازيين على إهمال "لات" عمل ليس قول الشاعر[4]:

الكامل

نَدِمَ البُغَاةُ وَلاتَ ساعَةَ منْدَم وَالبَغْيُ مرْتَعُ مُبْتَغِيْه وَخَيْمٌ

ومن شواهدهم كذلك قوله تعالى: (وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[5]، وقد قرىء بالوجهين أي **{وَلاتَ حينُ مناص} و {وَلاتَ حينَ مناص لهم}**.

---

[1] الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **المفصل**، بيروت، دار الجيل، ص 30.

[2] السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 1/ 125.

[3] ينظر، أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1211.

[4] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 1/ 317.

[5] ص، آية 3.

وقد اختلف النحاة حول إعمالها عمل ليس أو إهمالها، فالجمهور على إعمالهـــا ومـــنهم **سيبويه** أما **الأخفش** فيرى أنها لا تعمل.

إنْ العاملة عمل ليس

"إنْ " من الحروف النافية، غير المختصة التي تدخل على الأسماء والأفعال، وشبهت ب "ليس " في معناها، فكلتاهما تشتركان مع **ما** في النفي، ولذلك السبب أجاز **الكسائي وابن مالـــك** إعمالها.

أما من منع إعمالها **كالفراء** وأكثر البصريين ومنهم **ســـيبويه**، وذلـــك لأن القيـــاس ألا تعمل، لأنها ليست بفعل.

ومن أمثلة النحاة على تحقيقها وعملها، قول الشاعر[1]:

المنسرح

إن هـــــو مُسْـــتَوْلِيًا عَلـــى أحـــدٍ إلاّ عَلـــــى أضْـــــعَفِ المجـــــانينِ

وقول الآخر[2]:

الطويل

إنّ المـــرءُ مَيْتـــا بانْقضـــاءِ حَياتِـــهِ ولَكِـــنْ بِـــأنْ يُبْغـــى عَلَيْـــهِ فَيُخْـــذَلا

ومن الشواهد القرآنية على هذه اللغة، قراءة سعيد بن جبير[3] لقوله تعـــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[4]

---

[1] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ص 1/ 318.

[2] المرجع السابق، 318/1.

[3] سعيد بن جبير بن هشام، أبو عبد الله الأسدي الكوفي، من سادة التابعين علمًا وفضلاً وعبادةً، استشهد بواسط سنة 95هـــ

[4] الأعراف، آية 194.

وقد أورد السيوطي هذه اللغة في " الهمع " بالقول:" إن أحدٌ خيرًا من احدٍ إلاّ بالعافِيــة، وإنْ ذلك نافِعَك ولا ضارك[1].

3. بعض النواسخ الحرفية

كما برز دور اللهجات العربية إعمالاً وإهمالاً في بعض النواسخ الحرفيــة، والنواســخ الحرفية المعنية هنا هي " **إنَّ، وأنَّ، وكأنّ** " بالتخفيف، " **وليت** " حال اتصالها بما.

يذكر النحاة أن هناك حروفًا إذا دخلت على الجملة الاسمية نسختها، إي جعلت منها اسمًا وخبرًا يطلق عليها بالنواسخ الحرفية، ومنها "**إن** وأخواتها " وهي " **إنَّ، وأنَّ، وكــأن، وليــت، ولعل، ولكن** " تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويمســى خبرها.

"**إنَّ**" حرف توكيد في المشهور من اللغة مبني على الفتح، وهي ناسخ حرفي، يدخل على الجملة الاسمية، فينصب المبتدأ ويرفع الخبر، مثل قولهم: " **إن الرجــلَ شــجاعٌ** "[2] وهــذا هــو المشهور في لهجات العرب.

أما إذا **خففت إنّ** وصارت **إنْ**، فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها عند عامة العرب، والأغلب أن تصبح حرف نفي تعمل عمل ليس مثل: **إنْ محمدٌ حاضرًا**، أي ليس محمدٌ حاضرًا.

إن الغالب عند العرب أنه إذا خففت " **إنْ** " أهملت، ولكن هناك قلة من النحاة يــرون أن إنّ تخفف لتصبح إنْ، وتبقى عاملة عمل إنّ الثقيلة بشرط أن تدخل اللام على خبرها، مثــل **إنْ محمدًا لمجتهدٌ** والمعنى:**إنَّ محمدًا مجتهدٌ**.

---

[1] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 2/ 116.

[2] السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 1/ 124، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، 1/ 208.

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في إعمالها خفيفة، فبينما يجيزه فريق يمنعه فريق آخر. **فالسيوطي** مال إلى فريق الإعمال.

يقول:" وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو قوله:

(وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ)[1]

(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[2] فقرأ بالنصب. وسُمع: "**إنْ عمرا لمنطلق**[3].

أنَّ " مفتوحة الهمزة المشددة، تعد حرفًا ناسخًا، تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ إعرابهما،أي تلغيه تنصب المبتدأ وترفع الخبر، إلا في لغة **كنانة** من **مضر وبني الحارث بن كعب** من **كهلان القحطانية** فإنهما يرفعان اسمها وخبرها[4]

يذكر النحاة أنّ **أنَّ** المشددة مفتوحة الهمزة تخفف فتصبح أنْ، وبالتالي إذا خففت نون **أنّ** يبطل عملها لأنها تصبح حرفًا مصدريًا ينصب الفعل المضارع، مثل:" **أَرَادَ الَرجُلُ أنْ يُسَافر**" أي **أراد السفر**.

ولكن النحاة اختلفوا في إعمالها خفيفة، وافترقوا في ذلك مذاهب، منهم من **أهملها** واعتبر أنها لا تعمل شيئًا لا في ظاهر ولا في مضمر، أما الفريق الثاني من النحاة فقد أجاز **إعمالها** في المضمر والظاهر نحو " **علمتُ أن محمدًا حاضرٌ** ".

أما الفريق الثالث وعليه جمهور النحاة فقد **أجازوا** إعمالها في المضمر لا في الظاهر[5].

---

[1] هود، آية 111.

[2] الطارق، آية 4.

[3] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 2/ 181.

[4] السيوطي، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 1/ 37، والأزهري: **تهذيب اللغة** "معجم"، 5 / 566.

[5] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 2 / 187ــ 188 .

"**كأن**" حرف تشبيه ونصب في المشهور من اللغة، وهي ناسخ حرفي، يدخل على الجملة الاسمية فيعمل، ينصب المبتدأ اسمًا له، ويرفع الخبر خبرًا له. وعلى ذلك أغلب اللغات.

أما إذا **خففت** "**كأن** "، ففي إعمالها وإهمالها تباين مرجعه اللهجات العربية المتعـــددة، إذ أن ثمة لهجة تُعمل، والأخرى تُهمل، وكل ذلك مردود بالسماع عن العرب.

اختلف النحاة في إعمال " **كأن** " مخففة، وانقسموا إلى مذاهب متعددة تتوافق مع رأيهـــم في إعمال " **إن وأن** " المخففتين، أحدهما **الإهمال**، أي إذا خففت كأن لم تعمل " المنع ".

والثاني الإعمال المطلق في الظاهر والمضمر، ومن شواهدهم على ذلك سماعهم، قـــول الشاعر[1]:

الطويل

ويومًـــــا تَوافَينـــــا بِوجـــــهٍ مُقسّـــــمٍ كأنْ ظَبْيـــةً تعْطـــو إلـــى وراقِ السّـــلم

أما المذهب الثالث، فقد ذهب أصحابه إلى **جواز الإعمال** في المضمر لا في البارز[2].

"**ليت**" حرف تمنٍ من أخوات إن، فهي ناسخ حرفي، يدخل على الجملة الاسمية، فيعمـــل عمل إن في نصب المبتدأ، ورفع الخبر.

بالنسبة لآراء النحاة في الإعمال والإهمال في **ليت** فالقضية تتعلق باتصال "**مـــا** " بهـــا، يذكر النحاة أن **ما النافية** تتصل ب " **إن وأخواتها** " **فتكفها** عن العمل، وتلزم **الإهمال** نحـــو: " **إنَّما المؤمنونَ إخوةٌ** " " **إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ**".

أما فيما يتعلق ب " **ليت** " فالنحاة في ذلك على خلاف، فبعضهم يجيز **الإعمال** والآخـــر **الإهمال** وكل ذلك مرده السماع، وقد علل النحاة جواز **الإعمال والإهمال** في "ليت " على خلاف

---

[1] ينظر، المرجع السابق، 2 / 187ــ 188 .

[2] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 2 / 188.

من أخواتها، في أن " **ليت**" اشبه بالأفعال، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي، وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي التي تدخل فإنها تدخل عليهما معًا.

ومن شواهد النحاة على جواز الوجهين قول الشاعر:

قَالَتْ: ألا ليَتمَا هَذا الحَمَامُ لنَا إلَى حَمامُتنَا وَنِصْفُه فَقَدِ

4. بعض نواصب المضارع

كما برز دور اللهجات العربية في إعمال وإهمال، بعض نواصب المضارع، والنواصب المختصة بذلك هي " **أنْ، وإذنْ** ".

يتفق النحاة أن نواصب المضارع أربعة وهي:" **أنْ، ولن، وإذن، وكي** " تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، فالنحاة مجمعون على أن هذه **الحروف عاملة في الفعل المضارع،** وعملها هو **النصب.**

أما فيما يتعلق ب "أن " بين الإعمال والإهمال، فإن النحاة من يجيز إهمال " أن " حملاً على أختها " ما " المصدرية، فيرفع الفعل بعدها. ومن الشواهد اللهجية على ذلك قراءة قوله تعالى: (أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ)[1] بالرفع.

وكذلك الحال بخصوص "**إذن**" إذ أن من النحاة من يجيز الرفع بعد إذن، وذلك مرده السماع عن العرب يقول السيوطي:" والرفع لُغيّة أنكرها الكوفيون"[2]. فالرفع في إذن وإهمال النصب لغة لبعض العرب.

5. حركة الحكاية

هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام[3]. وللهجات العربية في الحكاية اختلاف كبير؛ **فالحجايون** يحكون بالإعراب، ويتبعون منهج الحكاية، وذلك كما جاء به المتكلم،

---

[1] البقرة، آية 233.

[2] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 4 / 107.

[3] ينظر، أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، 2/ 680، والسيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 152.

فيخصونها بالاسم العلم والكنية، وبالتالي فهو يعتمد على عبارة سابقة له، ويحمل الحالة الإعرابية للاسم المستفهم عنه، فإذا جاء مرفوعًا رفعوه، وإذا جاء منصوبًا نصبوه، وإذا جاء مجرورًا جروه.

فإذا قلت: **جَاءَ زَيدٌ**، قالوا: **مَنْ زَيدٌ؟** أما إذا قلت **رَأَيْتُ زيدًا**، قالوا: **مَنْ زَيْدًا؟** وكذلك الحال في الجر قالوا: **مَنْ زيدٍ؟** [1].

ما **التميميون**، فلا يحكون في الإعراب، فيقولون في الجواب: " **مَنْ زَيْد؟** " في جميع الأحوال رفعًا ونصبًا وجرًا.

يدل القياس أن الحجازيين يوافقون التميميين في العطف، فإذا قيل لك: **رَأيتُ زيدًا**، فتقول في العطف: " **وَمَنْ زَيْد؟** أو **رَأيَتُ زَيْدًا الظَّرِيْفَ**، فتقول:" **وَمَنْ زَيْدٌ الظَّرِيْف؟** "[2]

ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرف دون النكرات[3]. ومن الشواهد التي تستند إلى ذلك قول **ذي الرمة**[4]:

الوافر

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُون غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَح انْتَجِعِي بِلالا

كما يجيز بعض الحجازيين الحكاية في النكرات دون أن يسبقها استفهام، وذلك في قول بعضهم وقد قيل له: عندي تمرتان، فقال: " **دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَان**"[5]، وهذا الكلام لم يسبق باستفهام.

---

[1] ينظر، ابن جني: **اللمع في العربية**، ص 322 ــ 323

[2] السيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 153، وابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 1/ 396، الأشموني: **شرح الأشموني**، 3/ 643 الأنباري: **أسرار العربية**، ص 391 .

[3] ينظر، ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، 1/ 232.

[4] ذو الرمة: **الديوان**، 442، المبرد: **المقتضب**، 4/ 10، وابن جني: **سر صناعة الإعراب**، 1/ 232، والبغدادي: **خزانة الأدب**، 9/ 167، والأشموني: **شرح الأشموني**، 3/ 644.

[5] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 2/ 411، والسيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 157.

ومن الجدير ذكره أن حكاية النكرة تختلف عن حكاية العلم، وذلك في أن العلم يعاد ذكره بعد اسم استفهام، في حين أن النكرة يعوض عن ذكرها بإضافة حرف من جنس حركة إعـــراب المحكي.

فيقال لمن قال: **رأيتُ رجلاً منا**، وللمؤنث **منه**، وللمثنى **منان ومنين ومنتان ومنتـــين**، والجمع **منون ومنين ومنات**[1].

ومن الشواهد على هذه الظاهرة قول الشاعر[2]:

الوافر

أَتَـــوا نَـــارِي فَقُلْـــتُ مَنُـــونَ أَنْـــتُم فَقَالوا: الجِـنُّ، قُلْـتُ عِمُـوا ظَلامَـا

وقد تحدث النحاة عن هذه الظاهرة، وتناولوها في مؤلفاتهم، **فسيبويه** يحكم على لهجـــة إجازة الحكاية في النكرات بالشذوذ، وإنه لم يسمع بهذه اللهجة شواهد إلا هذا البيت السابق "[3].

أما **السيوطي** في حديثه عن الحكاية، فيذكر أنه يُحكى بإجماع النحاة على لغة الحجاز ب "من " دون عاطف، ويقدر إعرابه كله على الأصح.

ثم يقول: " وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كلغة غيرهم، فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً[4].

- أثر التعدد اللهجي في الإثبات والحذف

ومن الأبواب النحوية التي تأثرت بتعدد اللهجات العربية، باب الإثبات والحذف في النحو العربي والذي يقصد به إثبات الحرف الأخير أو حركته الظاهرة من الكلمة وحذفها منها.

---

[1] ينظر، أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، 2/ 682.

[2] البغدادي: **خزانة الأدب**، 6/ 167، ابن جني: **الخصائص**، 1/ 129، سيبويه: **الكتاب**، 2/ 411 العيني: **المقاصد النحوية**، 4/ 498.

[3] سيبويه : **الكتاب**: 2/ 412.

[4] ينظر، السيوطي : **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 5/ 324.

ويظهر التأثر اللهجي في هذا الباب في أن ثمة لهجات عربية أثبتت ذلك، في حين عمدت لهجات أخرى إلى الحذف، وقد نجم عن ذلك أن تعددت القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة.

ومن الظواهر النحوية التي تأثر بها النحاة في هذا الباب، وكان لها صدى في مؤلفاتهم وكتبهم النحوية مسألة "**خبرلا النافية للجنس بين الإثبات والحذف**".

يذكر النحاة أن " **لا** " تعمل عمل " **إن** " الناصبة للمبتدأ، واشترطوا أن يكون أسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون الاسم مقدمًا والخبر مؤخرًا، وألا يدخل عليها حرف جر[1].

أما فيما يتعلق بذكر خبرها أو حذفه؛ فإن للنحاة في ذلك مذاهبَ شتى، تعكس مدى صلتهم بمجتمعهم وصياغتهم لقواعدهم استنادًا على ما ألفوه وسمعوه من القبائل المحيطة بهم.

أولاً: وجوب ذكره إذا لم يدل عليه دليل، سواء أكان الخبر اسمًا صريحًا أم جارًا ومجرورًا أو ظرفًا قال **ابن الناظم:**" ويجبُ ذكرُ خبرِ لا إذا لم يُعلم، كقوله صلى الله عليه وسلم: {**لا أحدَ أغيرُ من الله** }[2]، وعلى ذلك جميع العرب[3].

ثانيًا: التزام حذفه إذا دلَّ عليه دليل، ففي جواب من يسأل: **هل من رجلٍ قائمٍ؟ لا أحدَ**، وتحذف الخبر **قائم**. وكذلك تحذف الجار والمجرور من جواب من يسأل:**هل في الدار رجلٌ؟** فتقول: **لا رجلَ**.

وقد ذكر بعض النحاة أنّ هذا نهج الطائيين والتميميين، قال **ابن الناظم:**" وإن عُلم التزمَ حذفه بنو **تميم والطائيون** "[4].

---

[1] ينظر:ابن هشام، عبد الله جمال الدين: **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت "بلا تاريخ ، 1/ 209 ــ 210

[2] ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، ص 193ــ194 .

[3] ينظر: **شرح ابن عقيل على الألفية**، 25/2، **وشرح الأشموني**،650/1.

[4] ابن الناظم : **شرح الفية ابن مالك** ، ص 193ــ194 .

ثالثًا: جواز حذف الخبر، وقد ذكر النحاة أن هذا نهج الحجازيين، قال **الزمخشري:**" ويحذفه الحجازيون كثيرًا، فيقولون: **لا أهلَ ولا مالَ ولا بأسَ** "[1]. وقال **ابن الناظم:**" وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون "[2].

وجواز الحذف يعود إلى أنهم لا يلفظون به أصلاً، فهم يقولون كذلك: **لا ضيرَ، فلا فوتَ، ولا ضررَ ولا ضرارَ.**

يقول **السيوطي:** "إنّ حذف الخبر في هذا الباب إنْ عُلم غالب في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطيىء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو " **لا ضيرَ** " " **فلا فوتَ** " " **لا بأسَ** "، وإنما كثر أو وجب، لأن لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف، والاختصار كثيرًا، ولهذا يكتفون ب " لا أو نعم " ويحذفون الجملة بعدها"[3].

ثم يقول أيضًا:" وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا" نحو:" **لا إلَه إلا الله** " و" **لا حَولَ ولا قُوةَ إلا بالله** ".

كما لعبت اللهجات العربية دورًا في إثبات الحرف الأخير أو حذفه في **بعض الضمائر المنفصلة** ومن الضمائر المنفصلة التي تأثرت بذلك، الضميران " **هو وهي** "، روي في هذين الضميرين لهجات عدة أشهرها ما ورد في العربية الفصحى من إثبات الواو في هو، والياء في هي مفتوحتين مخففتين[4].

روى **الكسائي** عن بني أسد وتميم وقيس أنهم يسكنون الواو من "**هُوَ**" والياء من "**هِيَ**" فيقولون: هوْ فعل ذلك وهيْ فعلت ذلك.

---

[1] ابن الناظم : **شرح الألفية ابن مالك**، ص 194، وينظر: ابن عقيل : **شرح ابن عقيل**، 2/ 25.

[2] الزمخشري: **المفصل**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثماني بحيد أباد، ط 1، 1962 م ، ص 30.

[3] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 1/ 205.

[4] ينظر، الأندلسي، أبي حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ص 105ـ106 .

وأضاف **الكسائي** أن " بعضهم يلقي الواو من " هو " إذا كان قبلها ألف ساكنة فيقــول: **حتى هُ** فعل ذلك **وإنما هُ فعل ذلك**، واستشهد على ذلك بقول أبي خالد الأسدي: **إذا هُ لم يؤذن له لم ينبس**[1]

وكذلك تحذف الياء بعد الألف الساكنة فيقولون:" **حتى هِ فعْلت ذاك وإنما هِ فعلت ذاك** "[2].

وورد الضميران "هو وهي " في لهجة همذان بتشديد الواو والياء وفتحهما أي هُوَّ وهِيَّ، واختلف النحويون في هذين الضميرين، فذهب البصريون إلى أن "هو وهي " هما أصلان، وإن الواو والياء عندهم جزء من الضمير نفسه[3].

أما الكوفيون **والزجاج وابن كيسان** فقد ذهبوا إلى أن الضمير من "هو وهي " الهاء فقط، والواو والياء زائدتان لحذفهما في المثنى والجمع ومن المفرد، واحتجوا على ذلك بقول الشاعر:

فبينــــا هُ يَشْــــري رَحْلــــهُ قَــــال قَائِــــلٌ لِمــــنْ جَمَــــلُ رِخُــــو المِــــلاط نَجِيــــبُ[4]

وقول آخر:

هَــــلْ تَعْــــرِفُ الــــدَّارُ عَلــــى تَبْراكَمــــا دَارٌ لِسُــــــعدى إذ هِ مِــــــنْ هَوَاكــــــا[5]

ومن الضمائر المنفصلة التي تأثرت بذلك أيضًا ألف الضمير " **أنا** "، فإن للعــرب فــي نطق هذا الضمير صورًا شتى، أشهرها إثبات الألف وقفًا، وحذفها وصلاً[6]، وعليهــا العربيــة الفصحى بقراءتها القرآنية **ولغة الحجاز**، أي إن الألف ليست من الضمير بدليل حذفها وصــلاً، بمعنى أنه لكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف؛ لبيان الحركة.

---

[1] ابن سيدة، علي بن إسماعيل:**المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، 4/ 244، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب مــن لسان العرب**، ص 107 106، والسيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 61، والصبان، محمد بن علي الشافعي : **حاشية الصــبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، دار إحياء الكتب العلمية ، بيروت ، 1/ 114.

[2] ينظر، ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، 4/ 244.

[3] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 1/ 207.

[4] **البيت للمخلب في شرح المفصل**، 3/ 96، **وللعجير السلولي في التاج**، 10/ 455 "ها".

[5] الاندلسي ، ابو حيان : **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ص 106ــ 107 ، والسيوطي : **همع الهوامع**، 1/ 61.

[6] البغدادي: **خزانة الأدب**، 2/ 390.

أما الوجه الآخر من العرب، فإنهم يثبتون الألف وصلاً ووقفًا، وهي لغة **تميم**[1]، وبها قرأ ابن عامر ونافع وورش وأبو عمرو[2]

وقد اختلف النحاة في هذه الألف، فقال الكوفيون إنها من الكلمة، وليست زائدة[3]، وسار عليه **ابن مالك** بقوله: " أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة **بني تميم** "[4]

أما **البصريون** فقد ذهبوا إلى أنها ليست من الأصل، وقال ابن يعيش أنها " دخلت لبيان الحركة في الوقف "[5]

أما **طيىء** فيقفون بهاء السكت، فيقولون: أن الهاء في " أنهْ " بدلاً من الألف[6]، جاء في شرح الكافية **للرضي:** " وبعضُ **طيء** يقف عليه بالهاء، فيقول: **أنَهْ**، وهو قليل، قال حاتم: "هكذا فزدي **أنهْ**[7].

كما يظهر التعدد اللهجي في إثبات الحرف أو حذفه في **ضمير الغائبة المتصل** " **هـا** "، وإن من المعلوم أن هذا الضمير يأتي للمؤنثة الغائبة، والوقف عليه بالعربية الفصحى يكون بإثبات ألفه، وبذلك نزل القرآن الكريم، قال تعالى: (إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا)[8].

ولكن قبيلة طيىء كما روي لنا، كانت تقف عليه بحذف الألف، قال **ابن دريد:**" هكذا لغة طيىء يقولون: **كدتُ أضربُهْ**، إذا عنوا المؤنث، إذا أرادوا أن يقولوا: **كِدتْ أضربُها** "[9]

---

[1] البغدادي: **خزانة الأدب**، 2/ 390، 2/ 492.

[2] ينظر، المطلبي، غالب فاضل: **لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية**، ص 164.

[3] ابن يعيش: **شرح المفصل**، 9/ 1283.

[4] السيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 207.

[5] ابن يعيش: **شرح المفصل**، 1283/9.

[6] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 207.

[7] ينظر، الرضي: **شرح الشافية في النحو**، 2/ 294.

[8] الزلزلة، آية 1.

[9] السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 2/ 132

ومن الجدير ذكره، أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الطائيين، فقد نقل **أبو علي الفارسي** عن الفراء أنها من كلام أهل بغداد[1]، وعزاها **أبو البركات الأنبا ري** إلى لخم[2].

وممّا جاء على هذه الظاهرة أيضًا قول الشاعر[3]:

الكامل

فَـــإنِّي قَـــدْ سَـــئمْتُ بِـــدارِ قَـــومِي أُمُـــورًا كنـــتُ فـــي لَخْـــمٍ أخافُـــهُ

ومن الشواهد الشعرية أيضًا على هذه الظاهرة، قول عامر بن جوين الطائي قوله[4]:

ولَـــمْ أرَ مثلَهـــا خُبَاسَـــةَ وَاحِـــدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِـــي بعْـــدَمَا كِـــدْتُ أفعلـــه

ولم يقتصر ورود هذه الظاهرة على الشعر، فقد وردت في النثر أيضًا، ومن ذلـك مـا روي عنهم أنهم قالوا:" **نحنُ جِئناكَ بَهْ** "[5] أي بها.

وكذلك ما جاء به **الفراء**، قال:" سمعنا أعرابيًا من **طيىء** يسأل ويقـول: "**بالفَضْـلِ ذو فَضَّلَكُمْ اللهُ بِهِ، والكرامةِ ذاتُ أكْرَمَكُم اللهُ بَهْ**[6].

ومن مظاهر الاختلاف بين النحاة، والذي يرجع إلى تعدد اللهجات العربيـة، اخـتلاف النحاة في **الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصـحيحة** بين الإثبات والحذف، وقـد ذهـب النحاة في ذلك مذاهب مختلفة أحدهما جواز حذف الحركة الإعرابية طلبًـا للتخفيـف، وعليـه **الفراء**[7] **وأبو علي الفارسي**[8] **وابن مالك.**

---

[1] ينظر، محمد، عبد الفتاح: **لغة طيىء**، دار العصماء، دمشق سوريا، ط1، 2009 م، ص301

[2] ينظر، الأشموني: **شرح الأشموني**، 2/ 515، والأنباري: **الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، 2/ 331

[3] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 1/ 306، والسيوطي: **شرح شواهد المغني**، 2/ 932 931.

[4] ينظر، الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، 2/ 331.

[5] ينظر، محمد، عبد الفتاح: **لغة طيىء وأثرها في العربية**، ص 302

[6] الأزهري، خالد بن عبد الله: **شرح التصريح على التوضيح**، 1/ 138 137.

[7] ينظر، الفراء: **معاني القرآن**، 2/12ـ13 .

[8] ينظر، الفارسي، أبي علي: **الحجة في علل القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1/ 311 310.

يقول **ابن مالك** في جوازه:" أن أبا عمرو حكاه عن لغة **تميم**، وخرّج عليه قراءة (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ)[1] بسكون التاء، و (وَرُسُلُنَا)[2] بسكون اللام و (فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ)[3] (وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ)[4]، (يَأۡمُرُكُمۡ)[5]

وقد فطن القدماء إلى

حذف الحركة الإعرابية، فذهب **الفراء** إلى أن ذلك كان لكثرة الحركات، ومثل ذلك بقول الشاعر:

إِذَا اعوجَجنَ قُلتُ صَاحبْ قَوِّمِ[6]

قال يريد صاحبِ قَوِّم فجزم الباء لكثرة الحركات[7]، أما **أبو علي الفارسي**، فقد علل تخفيف الحركة الإعرابية بإجراء المنفصل مجرى المتصل، قال الشاعر[8]:

الرجز

فَاليَومَ اشَرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ إثمًا مِنْ الله وَلا وَاغِلِ

وقال أبو حيان الأندلسي في الكلام على إسكان الهمزة في قوله تعالى {فَتُوبُوا إلى بارِئْكم} بأن ذلك كان إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة.

وقد ذهب فريق آخر، إلى المنع المطلق من الشعر وغيره، ومن ذلك **المبرد**، أما الفريق الثالث فقد أجازوا الحذف في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور[9]، قال **أبو حيان**:" ما

---

[1] البقرة، آية 228.

[2] الزخرف، آية 80.

[3] البقرة، آية 54.

[4] الأنعام، آية 109.

[5] النساء، آية 58.

[6] ينظر، الفراء: **معاني القرآن**، 2/ 371

[7] المرجع السابق: 2/ 371.

[8] ينظر، الفارسي: **الحجة في علل القراءات**، 1/ 311 310 .

[9] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، 1/ 54.

ذهب إليه المبرد ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن الرسول الله ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر"[1].

وقد حُذفت الحركة الإعرابية عند **التميميين** أيضًا لعلة الإتباع، قال بعضهم: (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ)[2] بكسر الدال لإتباع اللام في حركتها[3]، ويرى **الزمخشري** أنها لغة ضعيفة ذلك أنه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع[4].

كما ظهر التأثير اللهجي في باب **التوكيد الفعل المعتل بالنون**، إن الحديث عن توكيد الفعل بالنون يتناول مسألتين هما: أ. توكيد المعتل اللام بالياء. ب. توكيد الفعل المسند إلى المؤنثة.

1. مسألة توكيد المعتل اللام بالياء

إذا لحقت نون التوكيد المضارع أو الأمر المعتلين اللام بالياء المسندين إلى الواحد المذكر، فإن للعرب في ذلك نهجين:

1. إثبات الياء كما في:" **لَيَرْمِيَنَّ، يَخْشَيَنَّ، وارْمِيَنَّ** " وهذا النهج هو المشهور في لسان أكثر العرب[5].

2. حذف الياء، وقد عزي هذا النهج إلى طيء، قال **الرضي**:" ولغة طيىء على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو: "**والله لَيَرْمِنَّ زَيْدٌ، وارْمِنَّ، ولَيَخْشَنَّ زيدٌ واخشَنَّ زيد**"[6].

---

[1] السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 1/ 54.

[2] الفاتحة، آية 1

[3] ينظر، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان 1/ 127.

[4] المرجع السابق: 1/ 127

[5] ينظر، البغدادي: **خزانة الأدب**، 11/ 437 434.

[6] ينظر، الأستراباذي: **شرح الكافية في النحو**، 2/ 405.

ولم ينفرد **الفراء** بنسبة هذا النهج إلى **طيء** فقد نسبه إليهم **ثعلب** أيضًا[1]، أما **ابن مالك والسيوطي** فقد عزوه إلى **فَزارة** وحدها.

يقول **السيوطي:**" وحذف الياء حال كونه ياء تلو كسرة لغة **لفزارة** "[2]، أما **البغدادي** فينقل عن **ابن مالك** قوله: " وحذف آخر الفعل إذا كان ياءً لغةٌ **فزاريةٌ** "[3].

ومن شواهدهم الشعرية على حذف الياء التي هي لام في الفعل المؤكد بالنون، قول **الحُريث بن عناب الطائي**[4]:

الطويل

إذا قال: قَطْني، قلتُ: باللهِ حلفةً لَتُغْنِنَّ عني ذا إنائك أجمعا

وكذلك فقد حذفت الياء في قول الشاعر[5]: **البسيط**

وابْكِنَّ عيشًا تَقضَّى بعد جِدَّتِهِ طابتْ أصائلُهُ في ذلك البَلَدِ

يريد: ابكِيَنَّ.

2. توكيد الفعل المسند إلى المؤنثة

إذا جاء الفعل المؤكد بالنون مسندًا إلى ياء المؤنثة، وكان ما قبل الياء مفتوحًا، فإن أكثر العرب لا يحذفون الياء، كما في: **هل تَخْشَينَّ يا هندُ، وارْضَينَّ.**

أما **الطائيون** فإنهم كما روي عنهم يحذفون الياء، ويقولون مثلاً:

هل **تَخْشَنَّ يا هندُ، وارْضِنَّ**

---

[1] ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: **مجالس ثعلب**،11 / 434

[2] السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع، 4/ 402.**

[3] ينظر، البغدادي: **خزانة الأدب**، 11/ 436، والسيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 79، أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 1/ 308.

[4] ينظر، البغدادي: **خزانة الأدب**، 11/ 434، الاستربادي: **شرح الكافية في النحو**، 2/ 405.

[5] السيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 79، والبغدادي: **خزانة الأدب**، 11/ 434.

قال **أبو حيان:** " فإن كان قبل ياء الضمير فتحة نحو: اخشَينَّ، فالجمهور على أنه لا يجوز حذف هذه الياء، وأجاز ذلك **الكوفيون**، وحكى الفراء أنها لغة **طيء** "[1].

كما ظهر أيضًا في **فعل الأمر معتل اللام**، إذا جاء فعل الأمر معتل الأخر، في حالة الجزم، فإن للعرب في ذلك نهجين: أحدهما: حذف لام الأمر إذا كانت واوًا أو ياءً أو ألفًا، كما في: " **ادعُ، وارمِ،وارضَ** وعليه العربية الفصحى، وبهذا نزل القرآن الكريم[2].

ولكن **طيئًا** تُبقي على حرف العلة الذي يقع لامًا في فعل الأمر، ويرجّح أن هذه الظاهرة تعد امتدادًا لظاهرة أعمَّ وأشمل نُسبت إلى **بعض العرب**، وهي إثبات أحرف العلة التي تقع لامًا في الفعل المجزوم يقول **أبو حيان:** " وإثبات الواو والياء والألف مع الجازم لغة لبعض العرب"[3].

ومن الشواهد الدالة على هذه الظاهرة، قول امرئ القيس[4]:

الطويل

ألا أيُّهـا الليَـلُ الطَويـلُ ألا انْجلِـي بِصُبْحٍ ومَـا الإصْـبَاحُ مِنْـكَ بِأمْثُـل

وممّا يدخل في باب الإثبات والحذف، **المنادى المضاف إلى ياء المتكلم**، اختلف العرب في نداء المضاف إلى ياء المتكلم، فجاء على هيئات متباينة وهي:

أ. بعضهم يثبت الياء ويسكنها[5]، ومن ذلك قوله تعالى: (يَـعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ) [6] بإثبات الياء لتصبح "عبادي "

---

[1] ينظر، الأندلسي ، أبو حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، 1/ 308، والسيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 79.

[2] ينظر، محمد عبد الفتاح: **لغة طيىء وأثرها في العربية " دراسة تاريخية وصفية تفسيرية** " ص 264 265.

[3] المرجع السابق: ص 264ــ265 .

[4] ينظر، البغدادي: **خزانة الأدب**، 2/ 326.

[5] ينظر، ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 2/ 268، وابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، 168.

[6] الزخرف، آية 68.

ب. بعضهم يحذف الياء، ويحرك بالكسر للدلالة عليها[1]، كقوله تعالى: (يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ)[2]

ت. بعضهم يحذف الياء، ويحرك بالضم[3]، مثل قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: (قَـٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ)[4] بالضم.

ويقول بعض العرب: " **يا ربُّ اغْفِرْ لِي** " و"**يا قَوْمُ لا تَفْعَلوا** " ويحكم عليها ابن هشام بالضعيفة[5].

بعضهم يبقي الياء، ويحركها بالفتح[6]، كقوله تعالى: (قُلۡ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِ)[7].

وممّا أثر عن اللهجات العربية، **حذف واو الجماعة وياء المخاطبة**، ذكر **سيبويه** أن **بني أسد وقيس** جنحوا إلى حذف واو الجماعة وياء المخاطبة، إذا وقعتا حرف روي وذلك في حالة الوقف على القوافي[8].

ومن شواهدهم الشعرية قول **ابن مقبل**[9]:

البسيط

لا يُبْعُدُ اللهُ أصْحَابًا تَرَكْتَهم لَمْ أدْرِ غَدَاةَ البَيْنِ مَا صَنَعْ

فحذفت واو الجماعة والأصل: **صنعوا**.

---

[1] ينظر، ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 2/ 286، وابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، 168 169.

[2] الزمر، آية 16.

[3] ينظر، ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 2/ 286، وابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، 168ـ 169.

[4] الأنبياء، آية 112.

[5] ينظر، ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص 169.

[6] ينظر، ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 2/ 286، وابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، 168 169.

[7] الزمر، آية 53.

[8] سيبويه: **الكتاب**، 211/4، السيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، 2/ 330، أبو حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 91

[9] ديوانه: 168، والاستربادي: **شرح الكافية في النحو** ، 2/ 305.

واستشهد **سيبويه** على حذفهم للياء بقول **الخزر بن لوذان**[1]:

الكامل

كَــذَبَ العَتِيــقُ ومَــاء شَــن بَــارِدُ إِنْ كُنْــتَ سَــائِلَتِي غَبُوقًــا فاذهــب

فحذفت الياء والأصل: **فاذهبي**

ويقول **السيوطي:** " قد تُحذف الواو "ضمير الجمع " مع الماضي ويكتفي بإبقاء الضمة "[2]. ومن ذلك قول الشاعر[3]:

الوافر

إِذَا مَــا شَــاءُ ضَــروا مَــنْ أرَادوا ولا يَــألو لَهــم أحَــدٌ ضِــرَارا

ويقول **السيوطي** أيضًا: " من العرب من يقول في الجمع، **الزيدون قامُ**، ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الأمر[4].

كما لعبت اللهجات العربية الدور نفسه في **باب الموصولات**، والموصولات التي نقصد بها في هذا الباب " **الذي والتي** " **واللذان واللتان** "، ففي الذي والتي لغات، منها ما أثبتت الياء ساكنة وهي الأصل وتشديدها مكسورة، كقول الشاعر[5]:

الوافر

ولَيْــيسَ المَــالُ فَاعْلَمَــه بِمَــالٍ وَإِنْ أغْنَــاكَ إلا الــذيِّ

وتشديدها مضمومة، كقول الشاعر[6]:

---

[1] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 4/ 213.

[2] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 201.

[3] ينظر،يعقوب ، اميل بديع: **المعجم المفصل في الشواهد النحوية** ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 1991 1/ 303.

[4] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 1/ 202.

[5] الجندي، أحمد علم الدين: **اللهجات العربية في التراث**، 2 / 689.

[6] المرجع السابق: 2 / 689.

المنسرح

أَغُـــضِ مَـــا اسْـــتَطعْتُ فـــالكَرِيمُ الّـــذيُّ يَـــألَفُ الحُلْـــمُ إِنْ جَفَـــاهُ بِـــذيُّ

ولكن هناك من العرب من يعمد إلى حذف الياء، وإسكان ما قبلها أو كسر ما قبلها، وهي لغة **بني ربيعة وبلحارث بن كعب القحطانية**، وترد بصيغة " **الذِ والذْ** ".

ومن شواهد النحاة على هذه اللغة قول الشاعر[1]:

الطويل

فَلَـــمْ أَرْ بَيْتًـــا كَـــانْ أَحْسَـــن بَهْجَـــةً مِـــنْ أَلَّـــذْ بِـــه مِـــنْ آل عَـــزَة عَـــامرُ

وقول الشاعر[2]:

الكامل

شَـــغِفْتُ بِـــكَ الَّلـــتِ تَيَمَتْـــكَ فَمِثْـــلُ مَا بِكَ مَـــا بِهَـــا مِـــنْ لُوعَـــةٍ وَغَـــرَام

وكذلك الحال في المثنى منها: " اللذان واللتان "، ففيهما لغات، منها ما أثبتت النون فيهما وهي لغة أغلب القبائل العربية، وهي لغة القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، وهي الأصل.

ولكن هناك من القبائل العربية من يحذف النون في هذين الاسمين، وتنسب هذه إلى أسد، وربيعة، وبلحارث، وترد بصيغة " **اللذا، واللتا** ". ومن شواهدهم الشعرية على هذه الصيغة قول **الفرزدق**[3]:

الكامل

أبنـــــي كُلَيـــــبٍ إنَّ عَمَّـــــيَّ اللَّـــــذَا قَـــــتَلا المُلُـــــوكَ وَفَكّكَـــــا الأغْـــــلاَلاَ

---

[1] السيوطي: **همع الهوامع**، 1 / 166.

[2] ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، 1 / 98.

[3] ينظر، العينيي: **المقاصد النحوية** " على هامش الخزانة " 1/ 423.

- تعدد الوظائف النحوية لتعدد اللهجات العربية

لعبت اللهجات العربية المتعددة أيضًا دورًا محوريًا في تعدد الوظائف النحوية لبعض الحروف والأسماء والأفعال، إذ إن هناك مجموعة من التراكيب أو الجمل تتعدد الوظائف النحوية لها لتعدد اللهجات العربية، ويرجع هذا التعدد الوظيفي إلى تباين اللهجات العربية في استعمال الكلمات التي تلعب دورًا وظيفيًا في التراكيب النحوية.

ومن الظواهر النحوية التي تأثرت بذلك، باب **النواسخ الحرفية** " **إن وأخواتها** "، ويظهر التأثير اللهجي في أن ل " إن " وأخواتها وظيفتين نحويتين، إحداهما أنها تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها.

أي تعمل عكس ما ل " كان " الناقصة وأخواتها من عمل، وهذه هي اللغة المشهورة[1] وعليها أكثر القراءات القرآنية والشواهد الشعرية.

أما الوظيفة الأخرى، فنصب الجزأين معًا[2]، وهي لغة لبني تميم، ومن أمثلتهم في هذا المجال قولهم { **ليْتَ القِيَاسَ كُلَها ارْجُلاً** }[3]، و { **لَعلَّ زيدًا أخَانَا** }[4].

ومن الشواهد الشعرية على هذه الوظيفة قول الشاعر[5]:

الطويل

إذَا اسودَّ جُنح الليلِ فلتأت وَلِتَكنْ خُطاكَ خِفاقًا إنَّ حراسنَا أُسدا

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[6]:

---

[1] الاشموني: **شرح الأشموني**، 1/ 135.

[2] ينظر، البغدادي، **خزانة الأدب**، 291 4/، و الانباري: **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، 1963 م، 1/ 30.

[3] ينظر، البغدادي: **خزانة الأدب**، 291 4/، و الانباري: **لمع الأدلة في أصول النحو**، 1/ 30

[4] الأنباري: **لمع الأدلة في أصول النحو**، 1/ 30.

[5] الأشموني: **شرح الأشموني**، 1 / 135.

[6] المرجع السابق: 1 / 135.

الرجز

قــدْ طَرَقَــتْ ليْلــى بِليــلٍ هاجَعــا يــا ليــتَ أيــامَ الصّــبا تراجعــا

ومنه أيضًا قول الشاعر[1]:

الطويل

كــــأن أذنيــــه إذا تَشــــوفّا قادمــــةً أو قلمــــا محرّفــــا

ولا نستطيع تعليل نصب الجزأين عندهم إلا بكونه أسلوبًا لهجيًا خاصًا ببعض التميميين، كما في قولهم " **حجرُ ضبٍّ خربً**، والأصل **خربٌ**[2]، فنصب الجزأين هو لهجة.

كما أن في " **لعل** " وظيفة نحوية أخرى، غير أنها ناسخة حرفية في الجملــة الاســمية، فناصبة للمبتدأ ورافعة للخبر، وهذا هو المشهور في لهجات العرب.

إن في لعل **وظيفة أخرى وهي الجر** على اعتبار أنها حرف جر، فقــد سُــمع أن مــن العرب من يجرون ب " **لعل** "، وهم بذلك يخالفون المشهور، وقد نسبت هذه اللغة إلى **بني عقيل**.

يقول السيوطي في حديثه عن المجرورات:" لعل والجر بها لغة **عقيلية**، حكاها **أبو زيد والأخفش والفراء**[3].

وقد وردت على هذه الوظيفة مجموعة من الشواهد الشعرية، منها قول الشاعر **خالد بن جعفر**[4]

الوافر

لَعَــــلَّ اللهِ يُمْكنُنِــــي عَلَيْهــــا جيهــــارًا مِــــنْ زُهيــــرٍ وأســــيد

والشاهد في قوله " لعل اللهِ " بجر لفظ الجلالة الله.

---

[1] الأشموني: **شرح الأشموني**، 1 / 135.

[2] ينظر، البغدادي: **خزانة الأدب**، 2 / 327 ــ 330

[3] السيوطي: **همع الهوامع**، 4 / 91.

[4] ينظر، ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، 1 / 407، والمرتضى: **أمالي المرتضى**، 1 / 212.

ويقول الشاعر كعب بن سعد الغنوي[1]:

الطويل

فَقُلْــتُ ادْعُ أُخــرى وارْفَــع الصَّــوْتَ جَهْرةً لَعَلَ أبي المِغــوارِ مَنْــكَ قَرِيــبُ

ومن الأبواب النحوية التي تأثرت بهذه الظاهرة، فتعددت الوظائف النحوية فيــه لتعــدد اللهجات العربية باب ضمير الفصل،إذ تتعدد وظيفته النحوية ما بين المبتدأ والتوكيــد والبــدل والفصل.

عند **أهل الحجاز** وظيفته الفصل، أي الفصل ما بين معرفتين، أو معرفة وما قبلها مــن النكرات، ويعرفونه بأنه الضمير المنفصل المرفوع في الموضع، الواقع بين المبتدأ والخبــر، أو ما أصله الجملة الاسمية، ولا يكون له محلٌ من الإعراب في لغتهم، كما يمكن الاستغناء عنه[2].

وهذه الوظيفة هي الأكثر شيوعًا في العربية، وعليه القراءات المتواترة، ويفيد التوكيــد[3] ومن الشواهد عليه قوله تعالى: { **إن كان هذا هــو الحــق** }[4]، وقولــه: (كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ)[5].

في حين أن من العرب من يجعل لضمير الفصل محلاً من الإعراب، فيعدونه مبتدأ وما بعده خبرًا له[6]، وهي لهجة بني تميم، فهم يرون في ضمير الفصل العمدة أو الركن الذي لا يمكن الاستغناء عنه ومن الشواهد اللهجية على هذه الوظيفة قراءة قوله تعــالى: (وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ

---

[1] السيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، 2 / 269، والعيني: **المقاصد النحوية**، 3 / 247.

[2] ينظر، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، 2 / 496.

[3] ينظر، ابن يعيش: **شرح المفصل**، 3 / 110، وابن هشام: **مغني اللبيب**، 2 / 496 -494، والسيوطي : **همع الهوامع** ، 68/1.

[4] الأنفال، آية 32.

[5] المائدة، آية 117.

[6] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 2 / 392، والأخفش: **معاني القرآن**، 1 / 348، وابو حيان: **البحر المحيط** 4 / 488.

ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ)[1] بالرفع يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ[2].

وقرأ الأعمش وزيد بن علي قولـــه تعـــالى: (وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً)[3] برفع "الحق"[4] والجملة في محل خبر كان.

ومن الشواهد الشعرية على هذه اللهجة، قول قيس بن ذريح[5]:

الطويل

أتبْكـــي علَـــى لُبْنَـــى وأنْـــتَ تَركْتَهـــا وكُنْـــتَ علَيْهـــا بـــالملأ أنْـــتَ أقـــدر

كما تباينت اللهجات العربية في **المصدر الواقع بعد** " **أما** " إذ يشغل **وظيفة الحال** فـــي أغلب اللهجات وذلك لأن " أما " حرف شرط وتفصيل وتوكيد، ولزوم الفاء بعدها يـــدل علـــى كونها شرطية، والتفصيل غالب على أحوالها، كقوله تعالى:{ **فأمَّا الذَّينَ آمنوا فَيَعلمُـــونَ أنّـــهُ الحقُّ مِنْ رَبِهمّ وأمَّا الذَّينَ كَفَرُوا فَيَقولونَ** }[6].

كما يشغل **وظيفة المبتدأ**، أي أن من العرب من يرفع المصدر الواقع بعد " أما "، فـــإذا كان نكرة، فيقولون: **أما علمٌ فعالمٌ**، وقد جاز ذلك في لغة تميم، مع ترجيحهم للنصب، في حـــين إذا وقع بعد أما " معرفة، فالرفع واجب في لغة تميم نحو " **أما العلمُ فعـــالمُ** " أي فهو عالم[7]، وقد رجح الحجازيون الرفع أيضًا.

---

[1] سبأ، آية 6.

[2] الأخفش: **معاني القرآن**، 123، وابن حيان: **البحر المحيط**، 4 / 288.

[3] الأنفال، آية 32.

[4] ينظر، ابو حيان: **البحر المحيط**، 4 / 488.

[5] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 2 / 393، والمبرد: **المقتضب**، 4 / 105، والسيرافي: **شرح أبيات سيبويه** ،1 / 348، وابـــن يعيش: **شرح المفصل**، 3 / 112.

[6] البقرة، آية 26.

[7] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 4 / 15ـ17 .

وكذلك من الكلمات التي تعددت وظائفها النحوية بفضل اللهجات العربية كلمة " **هلم** " إذ تعددت وظائفها النحوية فهي **اسم فعل** بمعنى " اجمعْ واقصدْ واحضرْ وأقبلْ، في **لغة الحجاز**، قال تعالى: (وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا)[1] بمعنى " اقبلْ "، ومنه كذلك قوله تعالى: (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ)[2] أي حضروهم.

كما أنها **فعل أمر** يتصل بضمائر الرفع في **لهجة تميم**، فيقولون " **هلمّا، وهلمّي، وهَلُمْنَ.**

يقول **سيبويه:**" إن هَلُمَّ في لغة أهل الحجاز يكون للواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثى بلفظ واحد، وأهل نجد يصرفونها، فهي في لغة تميم وأهل نجد تجري مجرى رُدَّ، فهم يقولون للواحد هلمَّ كقولك رُدَّ، وللاثنين هلمّا كقولك رُدا، وللجمع رُدّوا، ولا تدخل النون الخفيفة والثقيلة عليها لأنها ليست بفعل وإنما هي اسم للفعل، وأما في لغة تميم فتدخلها الخفيفة والثقيلة لأنهم أجروها مجرى الفعل"[3].

ويظهر التعدد الوظيفي النحوي في **استعمالات فعل القول**، وذلك أن من العرب من **يحكون بالقول ويجرونه مجرى الظنّ**، فينصبون به، بمعنى أنه يعمل عمل ظنَّ، فينصب الفعل بعدها، وذلك في لغة بني سُليم مطلقًا. من غير اعتبار شرط من شروط لغة العرب، وهي كونه فعلاً يخص ذلك بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل أو منفصل بجار ومجرور[4].

يقول ابن مالك في ألفيته عن جريان الظن مجرى القول[5]:

الرجز

وأجري القولُ كَظَنِّ مُطْلَقا عِنْد سليم، نحو " قلْ ذا مُشْفِقا

---

[1] الأحزاب، آية 18.

[2] الأنعام، آية 150.

[3] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 2 / 158، والمبرد: **المقتضب**، 3 / 25.

[4] السيوطي: **همع الهوامع**، 2/ 245ـ246 .

[5] ابن مالك: **ألفية ابن مالك**، 22.

ومن شواهد النحاة على هذه اللغة قول هدبة بن خشرم العذري[1]:

البسيط

أبَعْـــدَ بُعْـــدٍ تقـــول الـــدَّارَ جامِعَـــة شمْلي بِهِمْ أمْ تقـــولُ البُعْـــدَ مَحْتومـــا

وكذلك قول **الكميت بن زيد الأسدي**[2]:

الوافر

أجُهّـــالاً تقـــولُ بنـــي لُـــؤيٍّ لَعَمْـــرُ أبيـــكَ أمْ متجاهلينـــا

ويظهر أيضًا هذا التعدد الوظيفي في العدد المفرد المضاف إلى ضمير عائد على متقدم، كما في المثال: " مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاثَتِهُم وَأَرْبَعَتُهم وَخَمْسَتُهم إلى عشرة " فيشغل وظيفة الحال عنـد أهل الحجاز.

يرى أهل الحجاز أن هذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تُقدم منصوبة على الحال لوقوعها موقع النكرة أي مجتمعيين في المجيء.

أما بنو تميم فيشغل عندهم وظيفة التوكيد، تابعًا لما قبله، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنها توكيد له[3].

بنو تميم يجرونه على الاسم الأول إن كان جرًا فجرًا، وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا[4]

---

[1] الأشموني: **شرح الأشموني**، 1 / 291ـ292 .

[2] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 2 / 61.

[3] ينظر، السيوطي: **همع الهوامع**، 1 / 239، وسيبويه: **الكتاب**، 1/ 187، وابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، 1 / 132، وجمال الدين بن مالك: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، ص 108.

[4] سيبويه: **الكتاب**، 1 / 187، **الأصول**، 1 / 114.

"وقد فرق **الخليل** بين النّصب في لغة الحجاز، ومعنى الجر في لغة تميم، فلاحظ في قول الحجازيين معنى الاختصاص، وكأنهم يريدون أن يقولوا: **مررت بهؤلاء** فقط ولم أجاوزهم، ولاحظ في قول التميميين معنى التوكيد للتعميم، كأنهم يريدون أن يقولوا: **مررت بهم كلّهم**"[1].

وللتعدد الوظيفي اللهجي مكانةٌ في **نواصب المضارع**، إذ تتعدد وظائفها النحوية، فالمشهور فيها إذا دخلت على الفعل المضارع نصبته، فهي تشغل **وظيفة النصب**، أما إذا أهملت "**أن** " حملاً على أختها **ما المصدرية**، فيرفع الفعل بعدها، وخرّج عليه قراءة " أن يتمُّ الرضاعة " بالرفع، وهذا رأي الكوفيين. فهي هنا تشغل **وظيفة أخرى وهي الرفع**.

كما يشغل هذا الناصب **وظيفة أخرى وهي الجزم**، إذ إن من العرب من كان يجزم ب "**أن** "، كما ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة ونقل اللحياني وذلك عن بني صباح بن ضبة[2].

قال **الرؤاسيّ** من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون ب(أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها.

ومن الشواهد اللهجية على الجزم ب " أن " قول الشاعر[3]:

الطويل

أُحاذرُ أنْ تَعْلَمْ بِها فَتَرُدَّها فَتَتْرُكها ثِقْلاً عَليَّ كما هيا

أما فيما يتعلق ب " **لن** " **الناصبة**، فهي كذلك تتعدد وظيفتها النحوية، فهي تشغل بالإضافة إلى **وظيفة النصب** المشهورة عند أغلب اللهجات، والتي جاءت عليها أغلب القراءات، فإنها تشغل **وظيفة أخرى هي الجزم**.

إذ إن من العرب من يجزم ب " لن " فهي لغة. ومن الشواهد اللهجية على هذه اللغة قول الشاعر[4]:

---

[1] ينظر، سيبويه: **الكتاب**، 1 / 374، والسيوطي: **همع الهوامع**، 4 / 19.

[2] السيوطي: **همع الهوامع**، 4 / 91.

[3] يعقوب ، إميل بديع : **المعجم المفصل** ، 1089/2.

[4] السيوطي: **همع الهوامع**، 4 / 97.

البسيط

لـــــن يخِـــــبِ الآن مِـــــن رجائِـــــك مَــن حــرّك مِــن دونِ بابِــك الحَلَقَــه

وكذلك الأمر في " **إذن**" فتعدد وظيفتها النحوية، بين **النصب** المشهور عنــد أئمــة لغــة النحو، وبين **الرفع** المردود لبعض العرب، إذ إن من العرب بجيــز الرفــع بعــد إذن. يقــول السيوطي " والرفع بعد إذن لُغيّة أنكرها الكوفيون[1].

كما يظهر دور اللهجات العربية في التعدد الوظيفي في **الاستثناء المنقطع**، فالأشهر عند العرب في الاستثناء أنه يشغل **وظيفة النصب**، وذلك لأن هذا الباب يعد من المنصــوبات فــي العربية، على أنه مفعول به لفعل مقدر تقديره أستثني.

وعلى النصب في الاستثناء المنقطع جاء قوله تعالى: (مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ)[2]

وقوله تعالى: { **إلا ابتغاءَ وجه ِ ربِّه ِ الأَعْلى**}[3]

ومن الشعر على النصب في الاستثناء المنقطع قول النابغة الذبياني[4]:

الطويل

حلَفْــــتُ يَمِيْنـــا غَيْــرَ ذِي مَثْنَوِيَّـــةٍ وَلا عِلْــمَ إلا حُسْــنَ ظَــنٍّ بِصَــاحِبِ

أما في لغة **تميم**، فإنه يشغل **وظيفة البدل**، فيقولون: " **ما في الــدّار أحــدٌ إلا حمــارٌ** "[5] فيرفعون ويبدلون.

---

[1] السيوطي: **همع الهوامع**، 4 / 107.

[2] النساء، آية 157.

[3] الليل، آية 20.

[4] النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، 49، وسيبويه: **الكتاب**، 2 / 322، والسيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، 2/ 51 وابن جني: **الخصائص**، 2 / 228، والبغدادي: **خزانة الأدب**، 3 / 323.

[5] سيبويه: **الكتاب**، 1 / 364، وابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 1 / 600.

يعلل **سيبويه** الإبدال بقوله: " أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ولكنه ذكر أحدا توكيدًا لان يعلم أن ليس فيها آدميّ ثم أبدل "[1].

ومن شواهدهم الشعرية على الإبدال قول الشاعر[2]:

المتدارك

وبلـــــدة لـــــيس بهـــــا أنـــــيسُ إلا اليعـــــــــافيرُ وإلا العـــــــــيسُ

وقول الشاعر[3]:

المتدارك

لأنهـــــم يرجـــــون منـــــه شـــــفاعةً إذا لـــــم يكـــــن إلا النبيـــــون شـــــافعُ

[1] سيبويه: **الكتاب**، 1 / 364.

[2] ينظر: بديع ، اميل يعقوب : **المعجم المفصل**، 2 / 1267.

[3] المرجع السابق: 1 / 53.

الخاتمة

بعد حمد الله وشكره على إعانته لي في إعداد هذه الدراسة ، لا بد لي من سوق بعض الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال دراستي " **للحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج** " ويتمحور ما توصلت إليه حول ما يلي :

- ❖ لم يلتزم النحاة بالمعايير والأسس التي وضعوها في قبول الرواية عن العرب والاستشهاد بها فقد تجاوزا المكان، كما تجاوزا الزمان، فمن ذلك أنهم احتجوا لقواعدهم بلغات بعض القبائل التي لم يدرجوها ضمن القبائل التي تمتاز بالفصاحة.

- ❖ المثال النحوي الذي أتى به النحاة ليدلل على صحة انطباق القاعدة النحوية لم يكن هامشيًا خاليًا من أي أشارة على العكس تمامًا فقد كان اختيار المثال النحوي مقصودًا، يصيغه النحوي بما يتناسب ومجريات عصره، يرسم صورة لبعض أبعاد المجتمع، ومكنوناته الثقافية ومعطياته الاجتماعية، بمعنى أنه يمكن القول بأن أمثلتهم حكيت بما هو موجود عندهم.

- ❖ الشاهد أخص من المثال، والمثال أعم من الشاهد، أي أن الشاهد يتمتع بطابع الخصوصية في حين أن المثال يحظى بصفة العمومية، وهذا يقودنا إلى القول: " بأن كل شاهد يصلحُ أن يكون مثالاً، وليس كل مثال يصلحُ أن يكون شاهدًا.

- ❖ أعراف المجتمع كانت ذا أثرٍ فاعل في توجيه مسيرة العربية **عامةً**، والنظرية النحوية **خاصةً** فقد لعبت أعراف المجتمع دورًا في توجيه بعض الأصول النحوية، وفق ما تقتضيه أعراف المجتمع ومناحي الفكر.

- ❖ بما أن النحوي هو ابن بيئته، يمتثل لمعطيات مجتمعه، يحافظ على أعرافه وعاداته ومعالم الثقافة السائدة في عصره، وجدناه يركن إلى سلطان البيئة والثقافة، في تفضيله للمذكر على حساب تهميشه للمؤنث، فغدا كلام النحاة ككلام غيرهم يوجه إلى مخاطب ذكر، وأمثلتهم وشواهدهم صرفت إلى المذكر.

- ظهر أن للجنس أثره الواضح في بناء الجملة، أو الدراسة النحوية، ولغلبة المذكر بصمة واضحة على أمثلة النحاة وشواهدهم، فقد ظهر ذلك جليًا في أغلب الأبواب النحوية ومن ذلك باب الاستثناء، وباب الصفة الذي يخضع لأعراف المجتمع، وبعض جوانب الممنوع من الصرف وغيرها.

- أقام النحاة قواعدهم ووضعوا أمثلتهم، متأثرين بالعلوم السائدة في عصرهم، ومن أهم العلوم التي عصفت بالدرس النحوي، فأثرت في قواعده ومصطلحاته، ما أطلق عليه بعلم الكلام.

- تأثير علم الكلام في التراث النحوي كبيرًا جدًا، يمكن أن يلحظ في كلا المجالين الرئيسين لهذا التراث، وهي الأصول العامة، والقواعد الجزئية، وذلك أن المتتبع للأصول النحوية والقواعد الجزئية يجدها تشف عن آثار عدد من العلوم، بحيث يمكن القول إن النحاة العرب أحالوا الدرس النحوي إلى ميدان فسيح يستعرضون فيه مدى إلمامهم بالثقافات والعلوم والمناهج والأساليب.

- أخذ النحاة ببعض الاتجاهات الفكرية التي ولدها الصراع بين علماء الكلام، فكان للأفكار والآراء التي تبناها علماء الكلام من معتزلة وأشاعرة وماتريدية صدىً واضح في قواعدهم النحوية.

- ومن الأبواب النحوية التي أقامها النحاة على أساس عقلي، مستندين فيها إلى المذاهب الفلسفية التي كانت سائدة في عصرهم باب الاشتغال، وما اصطلح عليه بباب تنازع الأفعال.

- تباينت مواقف النحاة من اللهجات بين ذكرًا لها، استنادًا على ما سمع من العرب، وموقف المفاضل بينها، مبديًا الجيد والرديء، الحسن والقبيح منها، مستندًا إلى مجموعة من المعايير والأسس منها الفصاحة، وشيوع وكثرة الاستعمال، ورودها بشاهدٍ سواء أكان شعري أم نثري موقف آخر يصفها برداءة والقبح.

- ❖ إن اللغويين والنحاة القدماء كانوا يخلطون في دراستهم بين الأساليب الفصحى والأساليب اللهجية فكان أن كثر في القواعد اللغوية التي وضعوها ما هو شاذ عن القياس، فكثر من جراء ذلك في الدراسات اللغوية والنحوية التأويل والبحث عن العلة المنطقية.

- ❖ برز أن للهجات العربية دورًا بارزًا في علم النحو، فقد كان للاختلاف اللهجي أثره في تعدد الوجوه الإعرابية، وكذلك في الإعمال والإهمال، والحذف والإثبات، كما ظهر جليًا أيضًا في تعدد الوظائف النحوية.

المسارد

مسرد الآيات القرآنية

مسرد الأحاديث النبوية

مسرد الأشعار

مسرد الآيات القرآنية

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
1	ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ	الفاتحة	1	178
2	وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ	البقرة	35	39
3	فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ		54	177
4	ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ		121	85
5	وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ		228	177
6	أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ		233	169
7	فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ		275	53
8	وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ	آل عمران	36	38
9	أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ		195	45
10	يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ	النساء	1	83
11	وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً		12	82
12	يَأۡمُرُكُمۡ		58	177
13	مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ		157	191
14	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ	المائدة	6	84
15	وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا		38	126
16	كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ		117	186

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
17	وَمَا يُشْعِرُكُمْ	الأنعام	109	177
18	ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَاجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ		143	39
19	قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ		150	188
20	لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ	الأعراف	43	54
21	وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ		130	144
22	إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ		194	165
23	وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ	الأنفال	32	187
24	وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ	التوبة	6	126
25	أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ		38	88
26	وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ		71	45
27	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ		108	88
28	وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ	هود	111	167
29	وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ	يوسف	30	53
30	مَا هَـٰذَا بَشَرًا		31	161
31	وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا		82	126
32	قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ	إبراهيم	10	
33	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ	الحجر	9	9
34	وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ	النحل	58	41
35	يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ		59	41

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
36	فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ	الكهف	80	146
37	وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ	طه	53	39
38	إِنۡ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ		63	146
39	قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ	الأنبياء	112	181
40	وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَالَ	الفرقان	39	125
41	وَلَبِثۡتَ فِينَا مِنۡ عُمُرِكَ سِنِينَ	الشعراء	18	144
42	وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ	النمل	81	162
43	وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَا	الأحزاب	18	198
44	وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا	الاحزاب	36	45
45	وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ	سبأ	6	187
46	وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ	ص	3	164
47	يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ	الزمر	16	181
48	صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَبَ	غافر	36	125
49	وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ		40	38
50	قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ		53	191
51	يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ	الزخرف	68	180
52	وَرُسُلُنَا		80	177
53	يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ	الحجرات	13	45
52	وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ	ق	21	58

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
53	إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ	النجم	27	54
54	وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ	النجم	45	39
55	مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ	المجادلة	2	161
56	لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا	الطلاق	1	151
57	سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ	القلم	44	154
58	هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ	الحاقة	19	55
59	تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗا	المزمل	20	152
60	إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا	الإنسان	4	157
61	وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠		15	157
62	وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ	التكوير	9+8	41
63	إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ	الانشقاق	1	126
64	قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ	البروج	4+5	125
65	هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ		18+17	125
66	إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ	الطارق	4	167
68	وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ	الليل	20+19	191
69	إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا	الزلزلة	1	175

مسرد الأحاديث الشريفة

الرقم	الحديث	الصفحة
1	أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة منها، لا يبقى ممن هو	90
2	أرايتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسًا ما تقول	92
3	إِنَّ لله مَا أَخَذَ ولَهُ مَا أَعْطَى وكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ ولْتَحْتَسِبْ	86
4	إِنَّمَا يَرْحَم اللهُ مِنْ عِبَادِه الرُّحَمَاءَ	90
5	إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان	146
6	أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الحُجَرِ فَرُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ	90
7	سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله، هل يجب عليه القود فقال	148
8	شِدَّةُ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّم، فَإِذا اشْتَدَ الحَرُّ فَأَبْرُدوا عَنْ الصَّلاة،	91
9	عَنْ أَمَّ سَلَمَةَ أُمَّ المُؤمنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمَّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ	91
10	عَنْ عَبْدُ الله بِنْ أَبِي قُتَادَة عَنْ أَبِيْه، قَالَ: سِرْنَا مَعْ النَبِي	93
11	عن يحيى، عن أبي سلمة قال: حدثني معيقيب أن النبي	88
12	كُلُّ مَوْلُدٍ يُوْلَدُ عَلى فِطْرَةَ، فَأَبَوهُ يُهَوِّدَانِه ، أَوْ يُنَصِرَانِه	92
13	لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قطحان يسوق الناس بعصاه	59
14	لا نبي بعدي	163
15	لا وتران في الليلة	146
16	لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتْى يُحِبُ لأَخِيه مَا يُحِبُّ لِنَفْسِه	89
17	لاَ يَتَحَرَّى أَحَدُكُمّ فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلا عِنْدَ غُرُوبِهَا	85
18	اللَّهُمَّ أَشْهَدْ فَلْيُبَلِغْ الشَّاهِدُ الغَائِبَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ	90
19	ما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ	88
20	من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا	149
21	مَنْ غَدَا إِلى المَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزُلَهُ مِنْ الجَنَّة كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ	88
22	مَنْ قَالَ حِيْنَ يَسْمَعُ النداء: اللَّهُمَّ رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة	85
23	نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ الله، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ فَكَانَ بَعْدُ لا يَنَامُ	90

مسرد الأشعار

الرقم	القافية	البحر	القائل	الصفحة
1	العلبْ	المنسرح	جرير	49
2	أبقلها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	51
3	الواضح	الكامل	زياد الأعجم	51
4	بها	المتقارب	الأعشى	51
5	وشام	الوافر	جرير	51
6	مغرور	البسيط	جرير	52
7	وضح	الطويل	جران العود	52
8	مخضبا	الطويل	الأعشى	52
9	عيالي	الوافر	جرير	52
10	غضابا	الوافر	جرير	53
11	وارزتييه	الكامل	ابن قيس الرقيات	55
12	الخيارُ	الوافر	مجنون بن عامر	56
13	المكرمِ	الطويل	أوس بن حجر	56
14	العصي	الوافر	أمرؤ القيس	58
15	أصنع	الرجز	أبو النجم العجلي	67
16	عمار	البسيط	النابغة الذبياني	76
17	نارا	المتقارب		78
18	سلاح	الطويل		79
19	أسرة	الرجز	ابن مالك	107
20	هاشم	الطويل	الفرزدق	107
21	مذهب	الطويل	الطفيل الغنوي	107
22	أصباهُ	الكامل	الفرزدق	108
23	المال	الطويل	امرؤ القيس	108
24	الخدالا	الوافر	مرار الأسدي	108
25	تطيبُ	الطويل	الأعشى	115
26	فعل	الطويل	أبي الأسود	125
27	عشاري	الكامل	الفرزدق	139
28	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل	145
29	الهلالِ	الوافر	جرير	145
30	مردا	الطويل	الصمة بن عبد الله بن الطفيل	145

الرقم	القافية	البحر	القائل	الصفحة
31	كلانا	الكامل		147
32	عقيم	الطويل	هوير الحارثي	147
33	لصمّما	الطويل	المتلمس	147
34	ظبيانا	الرجز	البيت لرجل من ضبة	147
35	غَايَتَاها	الرجز	أبو النجم	149
36	يبغي	الطويل		149
37	ظَلَمْ	الرجز	رؤبة	149
38	أزمانِ	الطويل	امرئ القيس	150
39	قريبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	151
40	شريمُ	الوافر	كعب الغنوي	151
41	نئيج	الطويل	أبي ذؤيب الهذلي	152
42	أقدرُ	الطويل	قيس بن الملوح	152
43	ملحاحا	الرجز	أبو حرب ابن الأعلم	153
44	الخزَّان	الكامل		153
45	حياصى	الوافر	الفراء	153
46	أمسِ	الكامل	عبد يغوث الحارثي	154
47	ضِرسا	الرجز	مضرس بن ربيعي الاسدي	155
48	بالغرف	البسيط	أبو فراش الهذلي	156
49	العيسُ	الرجز	جران العود	156
50	صلبُ	الكامل	ساعدة بن جؤبة	157
51	مُرْجلي	الطويل	*امرئ القيس*	157
52	الزباع	الطويل	أبي حنبل الطائي	158
53	حُذام	الوافر	لجيم بن صعب	158
54	أَصْنَعُ	الطويل	العجير السلولي	159
55	مَعْرُوفُ	الوافر	سحيم عبد بني الحسحاس	159
56	الكَلامِ	الوافر	عنترة بن بني عبس	160
57	مَبْذُولُ	البسيط	ذو الرمة	160
58	أوْلادَها	الكامل		162
59	أَصلُ	الطويل	حسان بن ضبة	162
60	نَجْرانِ	الرجز		162
61	وَاقِيا	الطويل		163
62	حُصيْنا	الطويل		163

الرقم	القافية	البحر	القائل	الصفحة
63	وَخيْمٌ	الكامل	ابن السكيت	164
64	المجانين	المنسرح	بلا نسبة	165
65	فَيُخْذَلا	الطويل	عقبة بن أبي معيط	165
66	*السلم*	الطويل	حسان بن ثابت	168
67	بلالا	الوافر	ذو الرمة	170
68	ظَلامَا	الوافر	شمر بن حارث الضبي	171
69	أخافه	الكامل		176
70	واغل	الرجز	امرؤ القيس	177
71	أَجْمَعا	الطويل	الحُريث بن عناب الطائي	179
72	البلد	البسيط		179
73	بأمثل	الطويل	امرئ القيس	180
74	صنعْ	البسيط	ابن مقبل	181
75	فاذهبْ	الكامل	الخزر بن لوذان	182
76	ضرارا	الوافر		182
77	الذيِّ	الوافر	رؤبة بن العجاج	182
78	بذي	المنسرح		183
79	عامر	الطويل		183
80	وغرام	الكامل	عدي بن زيد العبادي	183
81	الأغلالا	الكامل	الفرزدق	183
82	أُسدا	الطويل	ذو الرمة	184
83	تراجعا	الطويل		185
84	محرّفا	الطويل	امرؤ القيس	185
85	وأسيد	الوافر	خالد بن جعفر	185
86	قَريبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	186
87	أقدر	الطويل	قيس بن ذريح	187
88	مشفقا	الرجز	شمس الدين بن خلكان	188
89	مَحْتوما	البسيط	هدبة بن خشرم العذري	189
90	متجاهلينا	الوافر	الكميت بن زيد الأسدي	189
91	هيا	الطويل		190
92	الحلقه	البسيط	الأعشى	191
93	بصاحب	الطويل	النابغة الذبياني	191
94	شافعُ	المتدارك	حسان بن ثابت الأنصاري	192

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر المطبوعة

إبراهـــيم مصطفى إبراهـــيم، **فلسفة اللغة نشأتهـــا وتطورهـــا وأبرز أعلامهـــا**، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009م.

أحمد عبد الغفور عطار: **آراء في اللغة**، المؤسسة العربية للطباعة، جدة 1964 م.

الأزهـــري، الشيخ خالد بن عبد الله (ت 905 هـــ): **شرح التصريح على التوضيح**، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة، دمشق، سوريا.

الأزهـــري، أبو المنصور محمد بن أحمد (ت 370 هـــ) : **تهـــذيب اللغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجة وآخرين ، الدار المصرية االتأليف والترجمة ، 1964م .

الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن النحوي (ت 686 هـــ) : **شرح شافية ابن الحاجب** ، تحقيق الاساتذة : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد نور الحسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982م .

الأسعد، عبد الكريم محمد: **بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1983 م.

الأشعري (أبو الحسن): **اللمع في الرد على أهـــل الزيغ والبدع**، ط1، المطبعة الكاثوليكية بيروت، 1953م.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، وتحقيق محيي الدين عبد الحميد، ج1.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد929 هـــ: **منهـــج السالك إلى ألفية المعروف بـــ " شرح الأشموني ابن مالك** " تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ، صيدا، بيروت

إميل يعقوب: **المعجم المفصل في شواهـــد النحو الشعرية**، ط1، بيروت لبنان، 1992م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت 577هـــ) :

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بإشراف اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت ــ لبنان ، 1998 .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط4 ، مصر ، 1961م .

لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: عطية عامر، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1983 م .

المذكر والمؤنث، تحقيق: د. طارق الخباني، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط1.

أسرار العربية ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ، 1957 م .

الأندلسي، أبي حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، نسخة مصورة عن الأصل المخطوط بالمكتبة الأحمدية بحلب، ج2.

الأنصاري، ابن هـــشام 761 هـــ: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط6، 1985م.

أنيس فريحة: **نظريات في اللغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1 1973 م.

أنيس، إبراهـــيم: **في اللهـــجات العربية**، المطبعة الفنية الحديثة ، مصر ط 3، 1965م.

بالمر: **علم الدلالة**، ترجمة: مجيد ماشطة، مطبعة العمال المركزية، بغداد العراق، 1985 م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت 256 هـ) : **صحيح البخاري**، مراجعة وضبط : محمد علي القطب وهشام البخاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ لبنان ، ط4 ، 1999 م.

بدوي، عبد الرحمن: **مذاهب الإسلاميين**، دار العلم للملايين، بيروت لبنان ط1، 1996 م.

بركات، إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، دار الوفاء للطابعة والنشر، المنصورة، القاهرة ط1، 1988م.

برهومة، عيسى: **اللغة والجنس** " **حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة** "، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2002م.

مقدمة في اللسانيات، عمان، المللكة الاردنية الهاشمية، ط1، 2005 م.

بشر، كمال: **علم اللغة الاجتماعي**، دار الثقافة العربية، 1994 م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ) : **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة، 1979 م.

بوقرة، نعمان: **اللسانيات اتجاهاتها وقضاياه الراهنة**، عالم الكتب الحديث إربد، عمان، 2009 م.

تمام، حسان: **الأصول** " **دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب،القاهرة، ط 1 1420 هـ، 2000 م.

توماس، لوكمان: **علم اجتماع اللغة**، ترجمة أبو بكر أحمد.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد : **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، دار الفكر، بيروت لبنان.

ثعلب، أبو العباس بن يحيى (ت291 هـ) : **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام هـارون، دار المعارف، مصر، ط1 ، 1948 م .

الجاحظ، عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق: محمد عبد السلام هـارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1998 م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي السيد الشريف أبو الحسن الحسيني الحنفي (ت 816هـ) **التعريفات**، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1987م .

الجرجاني ، عبد القاهر (ت 471 هـ) : **دلائل الإعجاز** ، قراءة وتعليق : محمود شاكر القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط2 ، 1989م .

الجندي، أحمد علم الدين: **اللهـجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس 1398 هـ، 1978م.

ابن جني، أبو الفتح :

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط1، دار الكتاب المصرية 1952م.

اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد، أحمد شرف، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1954م.

سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، ط1، 1954 م.

جون لاينز: **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عباس صادق الوهـاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد العراق، 1987 م.

الجوهـري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهـرة، 1377 هـ.

الحديثي، خديجة:

أبو حيّان النحوي، بغداد، مكتبة النهـــضة، 1966 م.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981م

حسان، تمام: **اللغة العربية معناهـــا ومبناهـــا**، دار عالم الكتب المصرية، القاهـــرة مصر، ط3، 1418 هـــ.

حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف مصر، ط2 ، 1971 م.

حسين، عبد القادر: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، دار نهـــضة مصر للطباعة والنشر، 1999م.

الحموي، ياقوت (ت 745 هـــ) : **معجم البلدان**، تحقيق : احسان عباس ، مطبعة السعادة، بيروت ، ط 1، 1324 هـــ 1906 م.

أبو حيان ، محمد بن يوسف الغرناطي (ت 745هـــ) :

تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، بيروت، 1986 م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، ط1 القاهرة ، 1998 م .

الخالدي، مثنى فؤاد: **لهـــجة ربيعة وأثرهـــا في الدراسات اللغوية والقرآنية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م.

خرما، نايف: **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة، 1978م.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي: **المرتجل**، تحقيق علي حيدر دمشق، 1972م.

خليل، حلمي: **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، 1988 م.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن الأزدي البصري (ت 321 هـ) : **جمهـرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 1، 1924م.

دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة: صالح الفرماوي ومحمد الشاوش، دار العربية للكتاب، طرابلس ـ ليبيا ، 1985 م.

الراجحي، عبده: **اللغة وعلوم المجتمع**، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1977م.

اللهـجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف مصر، 1968 م.

روبنز: **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة الكويت، 1998م

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت 379 هـ) : **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهـيم، القاهـرة، دار المعارف ، ط2 ، 1973م .

الزبيدي، مرتضى الحسيني: **تاج العروس من جواهـر القاموس**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، طبعة الكويت، ط1، 1422هـ، 2001 م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت 340هـ) :

الإيضاح في علل النحو، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس، ط 5 ، بيروت ـ لبنان 1986 م .

الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1984 م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 583 هـ) :

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوهــ التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحة ، دار المعرفة بيروت ط1، 2002 م.

المستقصى من أمثال العرب، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهــند الطبعة الأولى، 1962 م.

ستيفن أولمان: **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة وتحقيق: كمال بشر، دار غريب للطباعة، ط1، 1997 م.

ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هــ) : **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، 1985 م، مؤسسة الرسالة بيروت.

السيرافي ، الحسن بن عبد الله (ت 368 هــ) : **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق : محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1979 م .

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر180هــ: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هــارون، عالم الكتب، ط1، 1963 م.

ابن سيده ، علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حسين نصار، ط1، مصطفى البابي الحلبي وأولادهــ، مصر.

المخصص، المكتب التجاري للطباعة " أوفسيت عن طبعة المطبعة الكبرى الاميرية بالقاهــرة، 1321 هــ.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هــ) :

الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد صبحي فرات، استبول، مطبعة كلية الآداب، 1975 م.

المزهـــر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهـــيم وآخرين، القاهـــرة " دون تاريخ".

هـــمع الهـــوا مع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت لبنان 1982 م، ج1.

الاشباه والنظائر في النحو ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتب العلمية .

صالحي، عبد الرازق: **الشاهـــد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج**،عالم الكتب الحديث، إربد، عمان، 2010م.

الصبان ، محمد بن علي الشافعي (ت 1206 هـــ) : **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح الشواهد للعيني** ، دار إحياء الكتب العلمية ، بيروت (د.ت)

صبحي، أحمد محمود: **في علم الكلام " دراسة فلسفية لآراء الفرق الاسلامية في أصول الدين** مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1992 م.

الطائي، أبو عبد الله بن مالك: **تسهـــيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1378هـــ 1991م.

عبد التواب، رمضان: **المدخل إلى علم اللغة ومناهـــج البحث اللغوي**، الخانجى 1982 م.

عبد الجبار، القاضي: **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، نشرته وزارة الثقافة المصرية بمراجعة د. طه حسين، د. إبراهـــيم مدكور.

شرح الأصول الخمسة، تحقيق دكتور عبد الكريم عثمان، ط1، مكتبة وهـــبة، القاهـــرة، 1965 م.

عبد الرزاق، مصطفى: **تمهـــيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، القاهـــرة، ط1، 1944.

عبد الغفار، السيد أحمد: **التأويل الصحيح للنص الديني**، دار المعرفة الجامعية السويس مصر، 2003 م.

ابن عقيل، بهـــاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهـــمذاني المعفي 769هـــ: **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين بن عبد الحميد.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **غريب الحديث**، دار الكتاب العربي، 1976م.

علي، جواد: **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج4، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1970م.

عمر: أحمد مختار: **البحث اللغوي عند العرب**، القاهـــرة مصر، دار المعارف، 1971 م.

اللغة واختلاف الجنسين، دار المعارف، القاهـــرة مصر، 1992م.

عيد، محمد: **الرواية والاستشهـــاد باللغة " دراسة لقضايا الرواية والاستشهـــاد في ضوء علم اللغة الحديث** عالم الكتب، القاهـــرة _ مصر، 1976م.

المستوى اللغوي للفصحى واللهـــجات، عالم الكتب، القاهـــرة مصر ط1، 1981 م.

العيني ، بدر الدين (ت 855 هـــ) : **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية على هامش خزانة الأدب ولب لسان العرب** للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ، دار صادر ، 1299 هـــ .

غانم، خالد محمد: **لغويات**، جهـــينة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 2005م.

الغلاييني، الشيخ مصطفى بن محمد بن سليم الغلاييني (ت 1944 هـــ) : **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط38، ج3.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا 395هـــ 1969م

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلهـــا وسنن العرب في كلامهـــا، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1963 م.

معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هــارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2.

الفارسي، أبي علي: **الحجة في علل القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207 هــ: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت لبنان، 1966م.

الفراهــيدي، الخليل بن أحمد: **معجم العين**، تحقيق: عبد الله درويش، مطبعة العاني، الطبعة الأولى بغداد، 1967 م.

فندريس: **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، مكتبة الأنكلو المصرية – مطبعة لجنة البيان العربي، 1950م.

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، 817 هــ، 1991م

القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1.

المثلث المختلف المعنى، تحقيق ودراسة د. عبد الجليل مغتاظ عودة التميمي، منشورات جامعة سبهــا، ليبيا، `1988م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد: **أدب الكاتب**، مؤسسة الرسالة.

القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت 592 هــ) : **كتاب الرد على النحاة**، تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف القاهــرة، 1982م.

القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هــ): **أنباه الرواة عن أنباه النحاة**، دار الكتب المصرية، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهــيم ، 1952 م.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821 هـ) **نهـــاية الأرب في معرفة أنساب العرب** نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ط1، بغداد العراق .

لطفي، مصطفى: **اللغة العربية في إطارهـــا الاجتماعي**، معهـــد الإنماء العربي، بيروت لبنان، ط 1، 1976م.

ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672 هـ) **شرح الكافية الشافية** ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .

مالينوفسكي: **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة**، ترجمة: يحيى أحمد، عالم الفكر الكويت، مج 20، ع 3، 1989 م.

المبارك، مهـــا مازن: **العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق**، دار الفكر المعاصر، دمشق سوريا، 2000 م.

المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد: **المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهـــادي، دار الكتب، القاهـــرة مصر، 1970 م.

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهـــرة، 1386 هـــ.

محمد، عبد الفتاح: **لغة طيّ**، دار العصماء، دمشق سوريا، ط1، 2009 م.

المخزومي، مهـــدي: **في النحو العربي** " **نقدٌ وتوجيه** "، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط 2، 1986 م.

مدكور، عاطف: **علم اللغة بين التراث والمعاصرة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهـــرة مصر، 1987 م .

مصطفى، إبراهيم: **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر مصر، 1937م.

المطلبي، غالب: **لهـــجة تميم وأثرهـــا في العربية الموحّدة**، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1978م.

أبو مغلي، سميح: **كتابات في اللغة**، عمان – الاردن، 1978م.

أبو المكارم، علي: **تقويم الفكر النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهـــرة مصر، 2005م.

مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2 1405هـــ.

الملخ، حسن خميس

التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان الأردن، 2002 م.

رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق والتوزيع، رام الله، فلسطين 2007، ط1.

نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان – الأردن 2001 م، ط1.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم 711هـــ: **لسان العرب**، دار صادر بيروت.

مهـــا محمد فوزي معاذ: **الأنثروبولوجيا اللغوية**، دار المعرفة الجامعية كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2005.

الميداني، أبي الفضل أحمد بن محمد(ت 518 هـــ) : **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، بيروت ــ لبنان ، ط2، 1959م.

نادية رمضان النجار، **فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين**، مراجعة وتقديم د. عبده الراجحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية ط1، 2006 م.

ناصف، علي النجدي: **من قضايا اللغة والنحو**، مكتبة نهـــضة مصر، 1957.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، منشورات ناصر خسرو بيروت.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المتوفى سنة 338 هـ، 1986م: **كتاب شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: د. زهير غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، ط1.

نهر، هادي: **اللسانيات الاجتماعية عند العرب**، دار الأمل للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 1998م.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت 761 **هـ**) :

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت.

شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. حامد الفاخوري، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.

هلال، عبد الغفار حامد: **اللهجات العربية نشأةً وتطورًا**، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 1418 هـ 1998 م.

الهمداني: **صفة جزيرة العرب**، ليدن (1384 هـ) (1844)م.

يعقوب ، إميل بديع : **المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر** ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1991 م .

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي 643هـ: **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي (د. ط) القاهرة ، (د. ت) .

دواوين الشعراء

الأخطل، غياث بن غوث: **ديوان الأخطل**، شرحه وقّدم لهـ مهـدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 1994م.

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (ت 624) **ديوان الأعشى**، تحقيق فوزي عطوي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، 1968 م.

امرؤ القيس، ابن حُجر الكندي (ت 540 هـ) **ديوان امرىء القيس**، ضبطه وصحّحه مصطفى عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية.

بنو الحسحاس، سحيم: **الديوان**، دار الكتب المصرية، 1369 هـ.

الذبياني، النابغة زياد بن معاوية: **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: كرم البساني، دار صادر بيروت، 1979 م.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت 117 هـ) **الديوان**، تحقيق: كارليل هنري هينس، كلية كامبردج، لندن، 1919 م.

ابن العجاج، رؤبة: **الديوان**، تصحيح وليم بن الورد، ليسنغ، ط 1، دار الآفاق الجديدة، 1903م.

الفرزدق، همام بن غالب (ت 112 هـ) **ديوان الفرزدق** ، شرح وضبط : علي فاعور ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1، 1987 م .

الرقيات، عبيد الله بن قيس (ت 85 هـ) **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، 1958 م.

الكميت: **ديوانه**، تحقيق: داود سلوم، بغداد، 1969م.

طفيل الغنوي : ديوانه ، تحقيق : فريتس كونكوف ، لندن ، 1927 م .

الرسائل الجامعية

الحربي، عبد الهـــادي كاظم كريم: **الشاهـــد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه معاني القرآن دراسة نحوية**، جامعة بابل، العراق، 2005 م.

خليل، إبراهـــيم محمود: **السياق وأثره في الدرس اللغوي** " **دراسة في ضوء علم اللغة الحديث** "، رسالة دكتورة مقدمة للجامعة الأردنية، 1990 م.

خليل، عبد المنعم: **نظرية السياق بين القدماء والمحدثين** " دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

الشارف، حسن: **الشاهـــد الشعري في كتاب معاني القرآن للفراء**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، 1999 م، كلية الآداب، ظهـــر المهـــراز بفاس.

شتات، كنعان مصطفى سعيد: **التأويل عند الأصوليين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2007 م.

علم الدين، فتحي ثابت: **أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته** " **دراسة نصّيه من القرآن** "، رسالة دكتوراهـــ بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا سنة 1194م.

الأبحاث

جبر، يحيى عبد الرؤوف: **الشاهـــد اللغوي**، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس 1992.

حامد، أحمد حسن: **قضية الأصل والفرع وأثرهـــا في بناء النحو العربي**، مجلة النجاح للأبحاث، ج1، ع 4، آب 1989 م.

رباع، محمد: **أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة اللغة العربية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهـــلية، مجلد 11، العدد(1)، 2005 م.

الموسى، نهـــاد: **الصورة والصيرورة " بصائر في أحوال الظاهـــرة النحوية ونظرية النحو العربي**، دار الشروق، عمان الأردن، 1990 م.

AN-Najah National Universty
Faculty of Graduate Studies

The Social Life and its Effect in the Grammarians' Evidences and Example During the Protesting Ages

By
Mohammad Naji Hussein Daraghma

Supervised by
Prof. Ahmad Hassan Hamed

This Thesis is Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the degree Master of Arabic Language, Faculty of Graduate Studies, An – Najah University, Nablus, Palestine.
2012

The Social Life and its Effect in the Grammarians' Evidences and Example During the Protesting Ages

By
Mohammad Naji Hussein Daraghma
Supervised by
Prof. Ahmad Hassan Hamed

Abstract

This research discusses, with authentication and investigation, the study of the social life and its effect in the grammarians' evidances and example during the protesting ages" practical study in the evidances and examples."

This section has been divided into introduction, four chapters and conclusion, as follows:

This study starts with throwing an image on the terms grammatical example and the poetical evidence coveing its nature in the dictionaries and idioms referring to its importance and social reference

The second chapter of this studuy discusses the effect of the social backgrounds on the language, the researcher studies the nature of the language in terms of social point of view, he refers to the role of the language in the social factor in the progress of the language.

As for the language sociality in the grammatical study, the effect of traditions and the preferences of gender in the Arabic grammer, they are discussed in the third chapter.

The researcher discusses in the last chapter the influence of the social factor in the grammarians examples and evidences throughout a group of phenomensa such as: the gender, the belief and the origin.

The study ends with a conclusion including the main results which the researcher has come to followed by a list of indexes, a list of references.